

* خشتاب *

* ناظورة الحق في فرضية *

* العشاء وأن لم يغرب *

* الشفق *

*

تاريخ هجرينك

بك ايكينوز سكسن بديجي سنه سيك يوم دوشنبه ده جماد الاولى نك

اون سكزنده قزان سودا كرى شاه احمد بن حسام الدين

بن صالحك خراجتيله بلده قزان ده مطبع

خزانده اول كره طبع اولندى

نفعنا الله به وجميع اخواننا

المسلمين علما وعملا

جعله ذخرا للدار

الآخرة

آمين



الناظورة

آلة رصدية ترصد بها

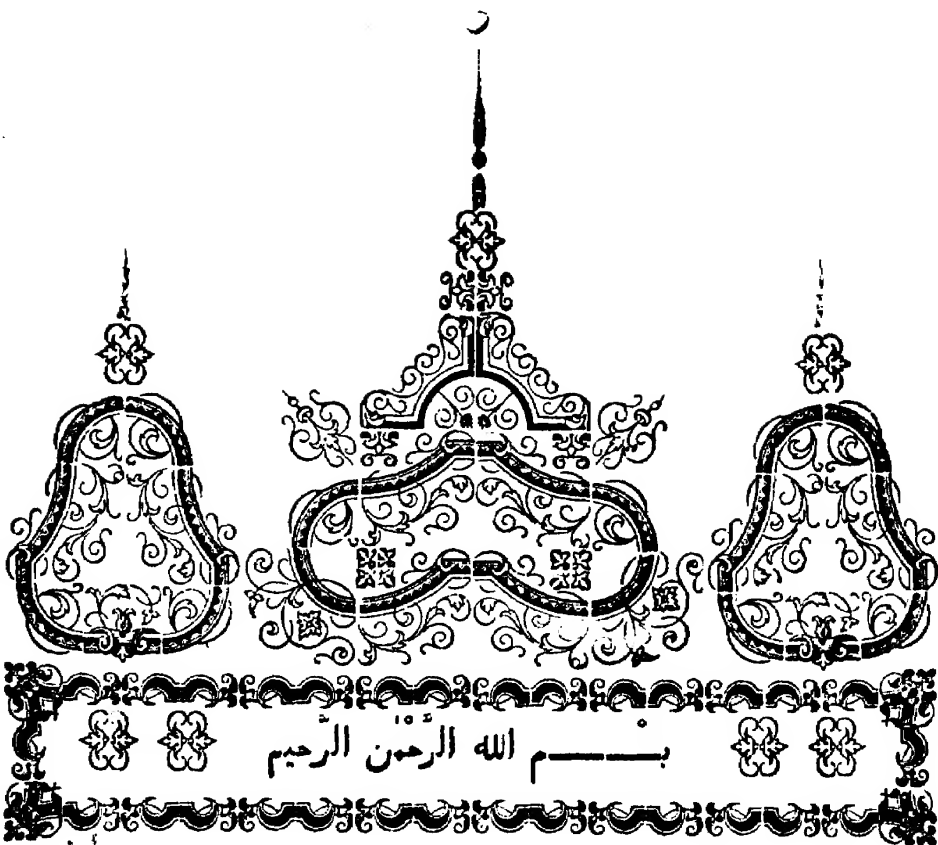
الاجرام الفلكية وتطالع بمعاونتها

الامور الخفية التى لا تبدوا فى سادج النظر

لكونها على غاية من البعد والصغر

(منه سلمه الله)

تعالى



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى عن ان يدرك جماله بالا بصار والعيون * وجلّ عن ان يكتنه كماله بالانظار
والظنون * الذي اخذ ميثاق عباده ان لا تتخذوا كبلان من دون * وما خلقت الجن والانس
الا ليعبدون * ما اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون * احمده على ما انعم علينا
وعصمنا من ريب المنون * وجعلنا من المؤمنين الذين هم على صلاتهم يحافظون *
واصلى واسلم على رسوله محمد المبعوث بالقاف والنون * وآيات بينات لا يحمد بها
الا الظالمون * وعلى آله واصحابه الذين سافوا الى السابقات في الاسلام والعون *
وفازوا بالقصبات وفاقوا على صاحب ياسين * ومؤمن من آل فرعون * اما بعد فيقول
العبد المستعين بحول ربه المعتم على حبله المتين هارون بن بهاء الدين المرحاني شهاب
الدين رزقه الله حسن الاتباع لاثار نبيه الامين والانصداع بالقول الحق والحق

المبين ان خبر الحديث كتاب الله وخبر الهدي هدى محمد وشر الامور محمد ثنائها وكل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وان من اقبح المبدعات وافضح المحدثات ما ية قولهم هط من امدان الامة ان عمارة العشاء سافطة عن سكان بلاد في ايام من السنة ينتهي اقتصار ليالها الى غاية لا يغيب فيها الشفق ولا يجب عنهم الافق وهذه الداهية الذهبية والمصيبة العظمى والخلة النكراء قد ابتدئ بها بعض المقصرين في النفقة واسلفها الى ذويهم من المخسرين في الامة والتسفة فرجت لديهم ونفقت سوقها عليهم لابل سرت فيهم سر بان الجرب وتجارى في اعرا قهم تجارى الكلب وسمارت ^{فمنه} فتمتته عما يكما عمياء فاحسبت ان اضع في هذا الشأن كتابا يشتمل على بيان رداة هذا الرى وعوارى وتردى القائل به وبوارى واذا وفقت على اقتباس الادلة من موارد اوقتناص او انسابا وثورادها اوردت فيه فوائد جلية وموائد نبيلة تنبى على مباني الشريعة وقواعدها ومبادئ المسئلة وشواهد لان ابنا العصر قد اضلواها من بعيد وضلوا عنها ما لم يدور رتبته على مقدمة حقها التقديم ومطالب شريعة وخانة يقع عليها التتميم وسميته بنظرة الحى في فرضية العشاء وان لم يغب الشفق ليوافق اسمه مسماها ويطابق عنوانه به معناها وما توفى الا بالله عليه توكلت واليه انيب وهوولى الارشاد انه قريب مجيب معقمت اعلم ان فذلكة كورة الخلق وغاية دورة الامكان هى خليفة نوع الانسان قد ركب الله سبحانه فيه من القوة الناقلة والمشاعر الظاهرة والباطنة ما مكنته بها من الاهتداء الى مصالحه في حاله وماله وعرفه كيفية الارتفاق بها والتوسل الى الحد الممكن من كماله ولذلك صامح ان يكون خليفة عنه يخلفه في اصلاح الارض وسباسة الخلق وتكميل نفوسهم وتنفيذ امره فيهم لتصورهم عن قبول الفيض فقط وفتورهم عن تلقى الامر من غير وسط فادم وبنوه هم المراد من الخلق اولا وبالذات وما سواهم معرنة لهم وذريعة الى استيفاء ما قدر لهم من الكمالات كما قال جل ذكره انى جاءل فى الارض خليفة وقال وسخر لكم الشمس والقمر وسخر لكم الليل والنهار وقال وخلف لكم ما فى الارض جميعا فهو اذن لم يخلف عبنا

ولم يترك سدى بل الغاية لوجوده معرفته بالله سبحانه وقد تعلق بكل فعل من أفعاله حكم من قبل الخالق يطابقه منوط بدليل من جهته يخصه والغاية لهذا المعنى ليست هي قوام مصاحبة الخالق في حاله بل ظهوره لخالق ليعرف بجلاله حيث قال سبحانه انما خلقناكم عبثا وانكم الينا لا ترجعون وقال يحسب الانسان ان يترك سدى وقال وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ما اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين فدعاهم الى معرفته وندبهم لطاعته بارسال الرسل وانزال الكتب فبلغوا الرسالة واحسنوا السفرات وكان ختام النبوة وتمام تلك الدعوة بعثة نبيه المرتضى وحبيبه العجنى محمد المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله واصحابه ائمة الرشيد والهدى فجعله خاتم الرسل وخاتم النبيين وجمع له هدى الاولين والآخرين وبه كمل بنيان البعثة وتم عمران النعمة كما دل عليه التنزيل اليوم اكملت لكم دينكم وانتمت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً فالدين المشروع له اصول محكمة وفروع متفنة والقرض اللازم والواجب الدائم على كل احد في اصول العقائد وفروع الاعمال ابتناء اموره على حكم الشرع وان يكمل عليه كالميت على الغسل اذ فيه كل الكفاية وتمام الهداية كما قال عز مجده "اولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم" وقال قل ان هدى الله هو الهدى ولا مساع للعدول عنه الى ما عدا هو الاقتفاء الى ما سواه اذ كل معرفة نخالقه فهي جهالة وكل حجة تبانيه فهي خبط وعماية والمذهب الغير الموزون به كذب وهم وخيال وما ذابعد الحق الا الضلال وقد قال الله تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون وقال لتلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل واصول الفقه التي يبتنى عليها الدين ويؤخذ منها الحق المبين وعلم اليقين والرأى المتين من مسائل الاعتقاد وجملة مباحث المبدأ والمعاد وعلوم العبادات وانواع المعاملات ويستنبط منه حقايق الحكم ودقايق الاسرار وغوامض العلوم ولطايف الغنون في كل باب كما يطلع

عليه اولو الالباب وارباب الابصار اربعة: ليس لها خمس الكتاب والسنة والاجماع والقياس فمن اجمل الطلب وأحسن التمسك بأسبابه وفق لتوجيه عنايته عليه والاعتناء² به من بابيه وتشبث بهذه المأخذ وعض عليها بالنواجذ حصل له العلم القطعي بوجود الله سبحانه وتوحيده وتوحيده بأوصافه الأولى وتسميته باسمائه الحسن وتعميده تعجيد الالهام جه تمثيل وتقديسه تقديس الانحاطة تطيل والنيقن بصدق النبوة وحقية البعثة حصولا لامرية به ويثبت ذلك عند البينة ثبوت الامر له ويهتدى الى فنون الحكمة وعلوم المعرفة وحقايق الاسرار ولطائف النكت ودقايق الانظار من غير بحث وتفتيش عن احوال موضوعاتها ولا انغاب باقامة براهينها وادلتها كما هو يدن الاثمة الهدات وحال العلماء الاثبات فإن قيل لامتوحة في اثبات وجود الخالق وعلمه وقدرته من الاحتياج الى الادلة العقلية اذ القرآن ينوقى على تحقيق هذه المسائل او لا من جهة القياس والفكر وذلك شىء اطبق عليه الخذاق من اهل النظر قلت لاكتفاء بالشرع والتقيد بقيوده وملازمة حدوده ونسب الشارع ومخرج الكتاب وقضية التكليف والمقصود بالخطاب وهو طريقة السلف الصالحين ومن بعدهم من اعظم العلماء واثمة الدين المرضى عنهم والمشهود لهم ولم يذهب الى خلافه الا المتفلسفة واخلاق اهل الكلام كيف وبكمال الدين وسبوغ النعمة والبلاغ المبين وتعام الدين عورة والزمام الحجة وازاحة العلة وهو ابين دليل واظهر حجة واصدق معجزة لنبوته وصحة دعواه بل لا ممتد في الباب الاياه ومثل ذلك كمثله ثلاثة يدعون حفظ القرآن ويروم كل منهم اثبات ما يدعيه بالبرهان قالوا واحد منهم يقيم الشهود ويحضر الوثايف والعهود والآخرة وهو انبيلهما يظهر الكرامات ويأتى بخوارق العادات فيقلب الانسان حجرا والحجر انسانا او يكلم بتصدى دعواه حيوانا والناظر فيه بما يسبق الى باله بدارائه من اختصاص صاحبه بمنزلة مرفقة وفضل علم الى ان يرد عنه صحيح النظر واما الثالث فلا يلتفت الى هذا ولا الى ذلك بل يقرأ القرآن من اوله ويسره الى آخره

فلبت شعري اى الثلاثة اظهر حجة وايبين محجة (شعر) * خذ ما نراه ودع شيئاً سمعت به *
 فى طلعة الشمس ما يقينك عن زحل * والصبي فى المكتب يأخذ كتاباً لا يدري ماهو
 ولا يعرف ما فيه ولا علم عنده بمعرفة استاذ به سوى حسن الظن المستولى عليه فيزاوله مرة
 وما يفرغ منه الا وقد حصل له اليقين بالكتاب واللم بما فيه والاطلاع على معرفة استاذ به
 ألت اذا شاهدت ابا حنيفة وصاحبه وكلمته مشافهة ولازمته برهة او طالعت الكتب
 التى صنف فى فتيابه والدواوين التى جمعت فيها فقهه وراؤه واولته هامة حصل لك
 المعرفة بالفقه والفقهاء التميز بينه وبين غيره تميزاً لا تشك فيه وشأن بينك فى العلم
 بذلك وبين السميع به من ابي يوسف ومحمد و ابن المبارك ووكيع وكذلك علوشان
 جنيد البغدادي وابي يزيد البسطامي فى المعرفة وابي نصر الفارابي وابن سينا فى الحكمة
 ويحيى بن معين وابن المدينى فى الحديث وابي عبيدة والاصمعى فى اللغة والخليل
 وسيبويه فى النحو والعريضة وجرير والفرزدق فى الشعر والفصاحة والزمخشري
 وابن دحية فى التفسير ومهارة ابي بكر محمد بن يحيى الصولى فى لعب
 الشطرنج والنسبة بين رجال صناعة واحدة والنفاوة بينهم فى تلك الصناعة
 لا يعرف بالبرهان العقلى ولا بالنقل من الناس والسماع منهم وبالجملة
 لا يعرف حال القيم بصناعة حتى الصنائع الجزئية بشئ مثل العلم بالنظر الى اثاره
 ومطالعة احواله وتنبع اعماله واليه اشار على رضى الله عنه فيما روى عنه حيث قال اعرف
 الحق تعرف اهله مثلاً اذا اعترفت بان الفرزدق شاعر صاحب فصاحة فى الشعر قيل عليك
 من اين لك ذلك ماذا تقول ابرهان من العقل عرفته ولا سبيل الى ذلك او تقول انى سمعت
 غير واحد من الناس بل جما غفير يقولون كذا لك فاذا انت لست بعالم بانه فصيح شاعر
 وانما انت ناقل لمعرفة الناس بفصاحته او مقلد محض تعتقد ذلك والظن ليس بعلم فضلاً
 عن التقليد ولعلك تقول انى مقلد فى كل ذلك ولا علم لى بشئ من ارباب تلك الصنائع

فاعلم انك مداهن متعصب لجهلك ومتثبت على ضلالك هب انك كذلك في ذلك فبها
 ذا عرفت حذافة الخفاى والنعال في صناعته والتجار في عمله والخباط في خباطته ولا يرتاب
 ذو مسكة وانصاف في وجود عارف بكل صناعة بالنظر اليها ومحض الاكساب منها ومن يطلم
 كذلك على حال القيم بها فان قيل لو كان الامر كما ذكرت والطريق ما وصفت ووقف كل
 من نظر على صناعة على جليلة الحال واعترف بالفضل لصاحب المقال بل لم يكن لاحد
 للانكار فيه مجال وكم من ناظر قد انكر على ابي حنيفة فقهه وعلى ابي على حكمته فانت الكلام مع
 الاحرار اولى البصيرة والاعتبار الذين يعترفون بالفضل لاهلهم ويعلمون بالانصاف في
 محله وهم اهل الكياسة والغيرة القويمة واهل السلامة والقرينة المستقيمة لاكل مفتن
 كذاب او حدث مرتاب متمرن على العناد متجرد للفساد لا يرد فكره براد ولا يؤل فهمه الى
 اعتقاد لا يزالون مختلفين الامن رحم ربك ولذلك خلقهم ولو رده الى الرسول واولى
 الامر منهم لعلهم الذين يستنبطونه منهم المطلب الاول وهو الاصل الاصيل في الدين
 المعول الذي هو المقصود معرفة بالبرهان وتحصيله على القطع والايقان ولا مساغ فيه
 للتقليد واتباع الظن والحسبان واذا قد عرفت ان كتاب الله وسنة رسوله هو الاصل المستقل
 في امره المعنى عن غيره في معرفة الله سبحانه وما يبتنى عليه من عبادته والعمل بمقتضى
 دينه ومذاق شريعته فاعرف ان امر العقائد سهل اذ مدارها على مقدماتين بعطيهما
 آيتان قوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها وقوله جل ذكره ليس كمثله شيء وهو السميع
 البصير فالواجب في هذا الباب على كل احد الوقوف عند بيان الشارع والثبات على
 حدوده وهو توصيف الله تعالى وتسميته بكل ما وصف به نفسه وسماه في منزل كتابه وفصل
 خطابه والمصدق بانه حق بالمعنى الذي عناه والاقرار به اقرار اصادراعن مطابقة جنانه
 ومواطاة قلبه وكل ما لا دليل عليه من اسم او صفة او اعتبار او نسبة او حال او غير ذلك مما لم
 ينزل به آية ولم يرد فيه على القطع رواية فوالله سبحانه منزله عنه متعال واطلاقه عليه وبال

ونوصفه به محال وهذا هو المراد مما قالوا كل ما لا دليل عليه يجب نفيه على محاذات قول الحكيم
كل ما لم تدركه بقايم البرهان فذره في بقعة الامكان وليس المراد منه في الأول الحكم بانتفاء
كل ما لا دليل عليه في الواقع وعدم وقوعه في نفس الامر كما ان المراد منه في الثاني ليس
ان كل ما لم يقم عليه البرهان ليس بواجب ولا ممتنع بل ممكن بالذات في الواقع بل المراد
الامكان العقلي بمعنى سلب وضوح ضرورة الطرفين الذي يجامع ضرورة الوجود وضرورة
العدم وكل ما ورد به الشريعة ونطق به الكتاب والسنة الحق من اسمائه سبحانه وصفاته
فهو حق موصوف به كما ورد وثابت بالمعنى الذي اراد مع غاية التقديس ونهاية التتميم
وما يوجب التشريك والتشبيه لصفات المخلوقين في وجه من الوجوه وما يحتاج في
الصدور او بهمس في الخواطر او يخاطر في الازهان بل عن كل ما يقدر ويتصور في حوزة
الامكان وهذا هو حقيقة الايمان وتام المعرفة بالله الملك المنان وكمال التمسك بالكتاب
والسنة ولازمة طريقة الجماعة والثبت على حدود الدلالة ومجانبة الهوى والبدعة
الذي كان عليه الصحابة والتابعون ومضى عليه السلف الصالحون واما البحث عن حقيقة
الذات والصفات والخوض في مصادق حملها ومطابق الحكم بها ومنشأ الانتزاع لها وان
قد صدوره عن المعرفة ووقوعه على طور الحكمة فهو في معرض من الخطاء الخبيث وعلى
شفاذ من الخطر العظيم ومهما حصل السلامة لا يخلو عن كونه فضولا لا يتعلق به حكم ناجز
تمس اليه الحاجة بل لا يكاد ينفك عن فوات التمجيد والتعز به وشوب التعطيل والتشبيه
والنقض للتأويل بارجاع بعض الاسماء والصفات الى بعض واعطاء معان لم يرد بها
الشرع زيادة ونقصان ورجم بالغيب وهجوم على الريب والهاجم عليه في معرض الخزي
والنكال وعلى شرف الاثم والوبال وانما يتوهم الاستحالة في اثبات صفة واطلاق اسم
ورده الشرع ونطق به الوحي اذا فارن النقص والزيادة والتشبيه واهمل ما هو الواجب
من حق التقديس والتعز به ولم يتخلص عن قياس الغايب على الشاهد واتباع الهوى

والوهم المارد والآفة ونطاق الحق الاباح والمراد منه عند الله معنى غير ذي عوج والواجب علينا ليس الا الاقرار به والاعتراف به وجبه على مراد الله ومراد رسوله وتفويض علمه الى صاحب الشرع وهو تمام ما شرع الله سبحانه لنا في هذا الباب وما كان يعتقد اعيان ائمة الاسحاب وفيه كل الكفاية ونظام الهداية وكمال الدراية اذ لا واجب الا ما وجبه الله ولا مشروع الا ما شرعه الله وهذا هو العقيدة الحقة وعقيدة اهل الحق والصواب المطلق وطريقة السلف الصالحين والائمة المجتهدين والفقهاء المحققين والعلماء المتبحرين ولذلك كانوا على عقيدة واحدة وطريقة مستقيمة متفقين فيها مطبقين عليها وكانت مسائل الاعتقاد واحوال المبدأ والمعاد عندهم من ضروريات الدين لا يحتاج فيه الى الحجة والقياس ولا يدخله الخلاف واراها الناس ولذا كنصوا عن آخرهم ان مذهبنا في الاموال حق ومذهب المخالف باطل على القطع واليقين والعخطى فيه غير معذور والمتكلف غير مأجور بل كل منهما ما آثم موزور لنعاطيه ما هو غير مكلف به ولأما مور وقال العارف ابو يزيد البسطامي اختلاف العلماء رحمة الا في تجريد التوحيد وذلك لتمكن الكل من المعرفة بكل الواجب فرط التمكن وهو اعتقاد ما هو الصواب عند الله باثبات ما اثبتته القاطع ونفى ما نفاهه السكوت عما عداه على ما هو شأن الراسخين في العلم يقولون آمنابه كل من عند ربنا وما يذكر الا اولوا الالباب ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من انك رحمة انك انت الوهاب ولو لا ان الواجب في باب العقائد هذا القدر اعنى الثبات على بيان الشارع والوقوف عند حدوده والتقييد بقيوده وعدم التعدي عن حد الدلالة من الكتاب والسنة وهو مذهب الجماعة لما ترجع المذهب الحنفى على مذهب الخصم المبتدع ولما سمح الجزم بحقيقة مذهبنا وبطلان رأى مخالفينا فانه مثلك يأخذ عقائدهم عن كتب يعتقد صحتها ويتبع شبهات يزعم حجيتها ويقلد رجالا يحسن الظن بهم ويرى اصابتهم فيها ويفسر الآيات والاحاديث على وفق هوائه ويقصر عليه ما سواها ولما ساغ الحكم بكون العخطى فيها غير معذور والمجتهد غير مأجور اذ من ضرورة طلب العجول اعتذار غير

مطلب
في تزييف الكلام

الواعل واثابة الممثل النامل واثبات ولد الخلاف وحدثت الآراء المزخرفة فيها وما الله بغافل عن مبتدعيها ومقتضيها بعد انقراض القرن الصالح المرضى عنهم والعصر الخبير المشهود لهم ومن الطرف الواهية الموضوعة بحكم الطبيعة ومجرد التشهي وهوى النفس طريقة المتكلمين فان الزائد فيها على ما دل عليه الكتاب والسنة ومضى عليه الجماعة لا يبنين الا على خيالات فارغة وظنون فاسدة كقياس الغائب على الشاهد والمخاليق على المخلوق بادنى مشاركة وهومة وانباع صور وهمانية يخيلها ظاهر اللفظ واللفظ لقصورها عن الافادة وهي الدلالة مع كون تفاعيل حقايق الذات ولطايف الصفات واحوال القيامة مما ليس فيه حكم ناجز يتهملنى به ونمى الحاجة الى معرفته وقد قال الله تعالى اولم يكفهم انا انزل لنا عليك الكتاب يتلى عليهم وقال قل ان هدى الله هو الهدى وقال لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقال انبعوا اما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء وقال عليه الصلوة والسلام تفكروا في كل شيء ولا تتفكروا في ذات الله وقال تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله فتهلكوا وقال تفكروا في آلاء الله تعالى ولا تتفكروا في الله فانكم لن تقدروا قدره وقال على رضى الله عنه كل ما خطر ببالك او توهمته بخيالك او تصورته في حال من احوالك فانه سبحانه ورأى ذلك وقال العجز عن درك الادراك ادراك والبحث عن سر الذات اشراك وتلك حد ود الله يبينها القوم بعلمه ومن ثم اطبق السلف وائمة الدين على ذم الكلام وبغض أهله فقال أبو حنيفة رحمه الله قاتل الله عمر وبن عبيد فانه فتح بابا من الكلام وقال ابو يوسف العلم بان كلام جهل والجهل بالكلام عنهم (وقال مالك اياكم والبُذع اى اتقوا من الجهلة قبيل ومن البُذع قال اهل الكلام الذين ينكلمون في ذات الله وصفاته ولا يسكتون عما سكت عنه السلف وقال الشافعي لان الفى الله تعالى بكل ذنب ما خلا الشرك اهب الى من ان الفاه بشىء من الكلام وقال احمد بن حنبل لا يفاع صاحب الكلام ابد او قال ابو الليث الحافظ من اشتغل بالكلام محى اسمه من العلماء وقال

شمس الأئمة الخواص بكره الصلوة خلف المتكلم ولو يحق وقالوا ولو ان رجلا وصى للعلماء
لا يدخل اهل الكلام ولو اوصى بوقف كتب العلم يباع كتب الكلام وآسند ابو بكر الخصاصي
عن ابيه عن الحسن بن زياد عن ابي يوسف انه قال اعلم ما يكون الرجل بالكلام اجهل
ما يكون بالله عز وجل الى غير ذلك مما يطول ذكره واحصاؤه ويمل استقصاؤه ولو انك لم
تفزع بهن القدر الذي كلفت به وامرت بتحصيها وسلكت مسلك الكلام والنفت الى الجدال
وتنبعت شعب القيل والقال ولم تكفى بما بينه الله وابتهغيت هدى غيره وطلبت حجة بعد
الرسول والانبياء واستزنت على ما انزل اليك من ربك واتبععت من دونه اولياء فقد خرجت
من عشك الى ما انت غير مأمور به ولا هو على حد طاقتك بتعريك شيطان الجدال وتسويل
الوهم والخيال فنضل عن الهدى وتكفر من حيث لا تدري فان الله تعالى لا يهلك قوما حتى
يؤمتهم الجدال على ما نطق به واراد الخير فان قيل المستفاد من قصارى بيانك هذا ان
الواجب ان يؤخذ جميع المسائل الاعتقادية والعملية من الشرع ولا يلتفت الى ما سواه
ولو كان الامر كذلك لزم اختتام الانبياء وعدم الزامهم النظر في المعجزة اذ لا وجوب
قبل ثبوت الشرع وما يتخيل من ان المتوقف على النظر هو العلم بالوجوب لانفسه ليس
بشيء لان المراد من ثبوته هو ثبوته عند المخاطب والمكلف به بمعنى حصول العلم بان ما هو
عند الله وما في نفس الامر والواقع هو ما يقول المخبر والافتقار الى الشرع هو وضع الهى
وحكم ان لا يتوقف على انزال الكتب وارسال الرسل واحداث المداير والعقول قلت
هذا مشترك الورد علينا وعلى من يقول بعقلية بعض الاحكام فان تصديق اول اخبار من
يدعى النبوة انما يجب على المخاطب اذا ثبت نبوته وانما يثبت النبوة بهوض الحجة
وصحة المعجزة وتميزها عن السحر وامثاله ولا تمتاز الا بالنظر واعمال الفكر ولا يلزم
عليه النظر لعدم الوجوب عليه بعد ولو ثبت فبمقدار خفية وانظار دقيقة وحينئذ
للمكلف ان يقول لا انظر ما لم يجب على ولا يجب على ما لم انظر والحل ان وجوب تصديق

جميع اخباراته يثبت بنفس خبره بأن النبي مبعوث من عند الله يجب تصديقه فيما أخبر به
وهو عام متناول لوجوب تصديقه جميع اخباراته حتى نفس هذا الخبر فإنه من أفرادها وأول
ما وجب على المخاطب هو تصديقه وأما صدقه فهو بمنزلة الثابت عند المخاطب لفرط
نمكته منه بما يرى من الآيات البينات والمعجزات القاهرة ولا يحتاج الأعلى التنبيه وقد
حصل بأخباره فثبت الشرع بنفسه لكون العاقل متمكنا من العلم بصدقه فطالما يمكن
فكان صدقه مركزا في فطرته يكفيه التذكير من الشارع في نبوته فاذا التفت إليه المخاطب
ادنى التفات يحصل له المعرفة بصدقه دعويه كما قال الله سبحانه كتاب انزلناه إليك
مبارك ليدبر وإيانه وليتذكر أولو الألباب" أي ليستحضر وأما هو كالمر كوز في عقولهم
لقرطنتهم منه وبالجملة ثبوت الأحكام التكليفية كلها في نفس الأمر بحكم الله والوضع
الإلهي وثبوته عند المخاطب بنفس خطاب النبي وهو لا يتوقف على العلم بوجوب
الصدق وحرمة الكذب عليه بل على العلم بصدقه وعدم كذب هو حاصل لكونه بمنزلة
الضروري عنده لقرطنته منه فلو أنكروه عنادا أو تساهلا لا يكون معذور البتة على أن
شرف الإنسان ولا زمه بما هو عاقل ذو فكر التفكير في كل ما يعتريه من الأحوال والنظر فيه
من غير تعصب وكبر وعناد والطبع يستحث على الحذر من الضرر فيتم له على التفكير
والنظر فيكشف عليه حقيقة الحال ويظهر صدق المقال ومن سبقت عليه الشقاوة وحقت
عليه الضلالة والعياذ بالله أنتكس عقله وعمت بصيرته وزين له سوء عمله فراه حسنا فمن يرد
الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في
السماء" فإن قيل حصول العلم عند المخاطب بصدق النبي ليس البتة بنفس قوله إني
صادق بل بمقدمة عقلية تستنبط من أحكام الشرع واتقان أحكامه وكونه مجاوبا للعقل مساوقا
للنظر الصحيح غاية الأمر من معرفة تفاصيل أحوال النبي من أفعاله وأقواله وأوصافه وأخلاقه
مما تضمنه القرآن ودواوين السنة بأن هذا امر واقعي وكائن في نفس الأمر ومحال أن

ونظير ذلك كمن قيل
له أن ثبت على مكانك فما
نك ان تعرجت قليلا
هككت ومن قيل له
تصد ارشاده الى النجاة
وراءك سبع ضاري فان
لم تنزع من مكانك
فتمتج وان نظرت
فتمتج وان نظرت
وراءك عرف فان قال
وصحفت قولك ما الم
لا ثبت صدقك ولا
التفت ولا انظر ما الم
التفت ولا انظر ما الم
ثبت صدقك فهو سفيه
معاند لجوهر قد عرض
نفسه للإهلاك وتهدى
لللبوار ولا ضرر فيه
على المرشد فكان النبي
السلام يقول
عليه السلام الموت
للخلف وراءكم فاعتصموا
بذئذ النيران فاعتصموا

يكون محتلفاً مضروباً وافكاراً مفترى ولا فرق بين ذلك وبين استنباطه من دليل عقلي خارج قلت لا نقول انه حاصل بعمدة لفظية شرعية بل انما نقول انه يحصل بقضية حاصلة من مزاوله الشرعية وممارسة السنة فهي قضية شرعية وان كانت عقلية وتحصيلها من الشرع وخبر الرسول اسلم واقوم وايسر واسهل من استنتاجها من المقدمات العقلية والاقيسة اللازمة ولذلك كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه يكلفون الناس أولاً بالاقرار ثم بملزمة حدود الشرع واثتلاف الاحكام ومن بابي ذلك كانوا يقرونه بالجزية او يطلقونه بالمنا والفدية لعله يركى اويذكر وما كان احد منهم يشتغل بالمناظرة وابرار الادلة العقلية على اننا قد اعطينا ان ثبوت الاحكام الشرعية كلها بالشرع وخبر الرسول والتصديق به لا يتوقف على وجوب الصدق وحرمة الكذب حتى يلزم الدور والتسلسل وتوقف الشيء على نفسه بل انما يتوقف على العلم بصدقه وعدم كذب به ثم اننا لا ننكر افادة النظر وكونه من حجج الله ومدار التكليف وان الشرع لا يرد بابطال قضية العقل وان ورد بما يعجز عنه العقل ولكن انزاري ان الاحكام الشرعية لا تثبت بالعقل وقول ابي حنيفة لا عذر لاحد في الجهل بخالقه ولو لم يبعث الله تعالى رسولا لوجب على الناس معرفته بعقولهم لا ينافي ثبوت الاحكام الشرعية بالشرع على تقدير ثبوت الشرع فافهم ان كنت ذا فؤاد سليم وعقل قويوم والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم المطلب الثاني في جملة امور تجري مجرى المبادئ والوسائل بالنسبة الى المقصود من المسائل اعلم ان الادلة الشرعية والاصول الفقهية اربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس وآيات الكتاب منها ما يثبت به مجرد الاعتقاد كآيات الواردة في الاسماء والصفات واحوال القيامة ومنها ما يثبت به مجرد العمل كآيات المأولة والعمومات المخصوصة والمطلقات المقيدة ومنها ما يثبت به الاعتقاد والعمل كآيات القطعية الدالة والحدوث منه ما نواتر بنقل جمع كثير لا يتصور نواظروهم على الكذب وهو قليل جد احتي قيل ليس له مصداق سوى

بالله ورسوله فان
تصدقوني بالانكار
الى ما ادعوكم اليه
هاتكم وان صدقتموه
بالاكتفاء اليه عرفتم
صدقني وصحة دعوتي
وانها برون الانبياء
رشاد الخلق وذكركم
للحق وتنبيههم عن
الغفلة والمساهلة
والتحذير من الناس
التي يترافق بها
بالتي هي احسن
(منفسله الله)
وقد حمل قول
حينئذ ربه الله لوجب
على الناس معرفة
بغورهم على الوجود
العرفي والنقلي بمعنى
ان ذلك يكون بمتن

اذا حكم الحاكم فاجتهد فاصاب فيه اجران واذا حكم فاجتهد فخطأ فله اجر اخرجه الخمسة
 وقوله عليه الصلوة والسلام بعد ما قرأ لعدي بن حاتم قوله تعالى اتخذوا احبارهم
 ورهبانهم اربابا من دون الله وقول عدى له انهم لم يعبدوهم بل انهم حرموا عليهم
 الحلال واحلوا لهم الحرام فاتبعوهم فذلك عبادتهم اياهم اخرجه احمد والترمذي وابن
 جرير وقوله تعالى "ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله عمومات
 تنتهض حجة على الجميع ويثبت حكمها بالنسبة الى كل الامة لان عمومات خطاب الله
 تعالى نعم الموجودين وقت النزول لفظا ولمن سيوجد معنى لما تواتر من دينه عليه
 السلام ان مقتضى خطابه واحكامه شامل للمكلفين ماض الى قيام الساعة الا ما خصه الدليل
 ومن زاعغ عن ذلك وزعم ان اتباع ما انزل الله تعالى والاعتصام بحمله المتين والحق
 المبين قد انتهت حكمه منذ زمان بماذا يخص تلك العمومات وبإي حجة يوجب العدول
 عن التمسك بظواهر النصوص والآيات وبما يعارض احاديث الرسول ويرى ترك
 العمل بالاصول بل زين له سوء عمله فراه حسنا وسول له باطل رأيه فسلك طريقة
 الاخسرين اعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا
 فالاحكام التي صرح الله سبحانه بها وابرم القول في المراد منها تكون فريضة قطعية
 كالاركان الخمسة او حراما قطعيا البتة كحرمة الخنزير والدم والميتة وعليها اجماع الامة
 وانفاقهم فيها على كلمة واحدة عن اخرهم ويلتفت بها في وجوب العمل به والاخذ
 بموجبه الاجماع الساذج على الرتبة الاولى منه لعصمة الامة وامتناع اجتماعهم على الضلالة
 كاطعام بنت الابن السدس تكميلا للثلثين مع البنت الصلبية فهذا الضرب من الاحكام
 ثابت على القطع والبتات ولا يسوغ لاحد فيها الا التمسك بها والثبات فان ظواهر
 النصوص ومحملات الكتاب حجة قاطعة وبينة واضحة على كل احد يساوى فيها المجتهد
 والمستدل والمقلد ويستوى في مداركه العام والخاص ^{مدارك} ويجرى مجرى الضروريات

في نظر المؤمن المتدين ومن زعم انها ليست بحجة فقد كفر بالله تعالى ورد قوله سبحانه قل لله الحجة البالغة وجملة الآيات والاحاديث الموجبة لاتباع ما انزل الله وخالف علماء الامة وفقهاء الملة في ما اجمعوا على ان رد النصوص كفروا ان قدم الاسلام لا يثبت الاعلى طهر التسليم والاسلام واما الاحكام التي يثبت بخفى يالحقه الايضاح او مجمل او مشكل يرد عليه البيان او عام او مطلق يعتر به الخصوص والتقييد او معارض بغيره يقتضى الجمع او مسكوت عنه له علة مطردة تقتضى الالتحاق بالقياس ويفتقر الى الاستنباط واراى الناس او غير ذلك مما فيه نوع خفاء واشتباه لا بد من النظر واعمال الفكر عنده وصرف الوسع وتوجيه الهمة نحوه فالمتكفل بهذا الضرب من الاحكام والقيم ببيانها هم اهل الفقه والاجتهاد واصحاب النظر والاستنباط وهو محل اختلاف الاراء ويقع فيه على التو زيع اصابة الصواب والخطا فاللا يبق بحال المؤمن المتدين ان يسلك مسلك الاحتياط في هذا الضرب وبأخذ بما يسوغه الكل من اهل الاستنباط فيجمع بين الأقوال في كل ما فيه خلاف وبراعى جميع ما وقع فيه اختلاف فينوضاً من المس والقي والرعاى ويتمم لكل صلوة اذا عجز عن الماء ويعطى الشعنة بالجوار ولا يأخذها به وذلك وان لم يجب عليه لكن فيه السلامة ويناسب حال العبادة وهو مذهب اهل الثبات ودين الاثبات فان ثقل عليه الاحتياط او تعرض له مسائل تدور بين النفى والاثبات مثل الفنوت في الصبح ورفع اليدين عند الركوع والرفع وقراءة التناو وآية النوجيه والتعوذ والتسمية والجهربها وبالتأمين ووضع اليدين تحت السرة او الصدر في القيام وامثال ذلك وبين خلاف هذه الاعمال مما يوجب الترك فان بعض الاثمة يرى وجوبها واستنباطها والبعض الآخر حرمتها او كراهتها فالواجب عند ذلك على كل احد تحرى الصواب وبذل وسعه وصرف جهده في الطلاب بالتمسك بالدلة الطاهرة من الكتاب والسنة واعمالها على قدر طاقته والاجتهاد المطلق او في المذهب او بالاستدلال المعجود فيأخذ بما ادى

اليه نظره وساق اليه دليله وليس العمل بمقتضى الأدلة الشرعية كلها والنمسك بها في البيانات والعمالات من خواص المجتهد فان من لم يبلغ رتبة الاجتهاد من اهل الفقه والنظر والتبحر في قواعد الاصول وما أخذ احاديث الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كابين الهام وابن العز والسر وجي قوم من يحذو هذوهم لا يجوز له التقليد بل يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة واعمال الأدلة حتى قالوا ان دلالة النص لا يختص مدر كها بالمجتهد وهو شبهة شىء بالقياس حتى ان بعضهم لم يفرق بينهما وقد يكون غامضا غير عا في النظرية ربما يكل عنه افهام افراد المجتهدين ولا يلزم من كونه مقلدا في مسألة او غير مجتهد فيها ان يكون كذلك في غيرها ولا الاجتهاد مخصوصا باشخاص معلومين او اهل زمان معينين بل الآيات والاحاديث الدالة على وجوبها عمومات يجب على كل احد الاخذ بها وامثال الامر والنمسك بها وهما عجز عنه وعن تميز المشرع به عنده عن غيره فقد اضطر الى التقليد حذرا عن البطالة فيعجز الصواب ويجتهد في تحصيل الظن به بالنظر في ان اى الائمة افضل في رائه وموابه اغلب على خطائه فيتبع الا علم الاورع عنده والامثل فالامثل بعده فيرجع اليه ويعمل برأيه اما بمشافهته او بمراجعة كتبه والفائمين بحفظ طريقته والذب عن مذهبه وينبغي له حين انتهى حاله الى التقليد وان أخذ بقول من غلب على طمحه انه افقه واورع ان لا يتبع الهوى كالوكان مريضا ولا يعرف المداواة وطريق المعالجة وفي البلد اطباء فانه يأخذ باجتهاده لا بطبعه وهو اه وهذا الان الخلق ما كفوا اباة ما عند الله البينة فان ذلك غير مقدور في الطنبيات ولا تكليف بما لا يطاق بل كفوا بالاعمال بما يظنون منه عوا با عن طريقه وانما مبنى الدين على اطهار العبودية والامثال بالاوامر الربوبية وقد حصل لان الله تعالى حين انتهى الامر الى التقليد وعدم العلم بالبينات والزبر امر بمسئلة العلماء واهل الذكر ورد الاجتهاد الى اهله وكان معاذرى الله عنه حين بعثه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى اليمن

يجتهد لا على اعتقاد أنه لا يتصور منه الخطأ لكن على اعتقاد أنه ان أخطأ كان معذورا
وبامتنانه ما مجورا ^آالآن ترى ان المسافرين من اشتبه عليه القبلة لم يكلف بان يصل الى
القبلة مقابل الى جهة يظنها قبلة بالاستدلال بالعلامات والاخذ بالامارات ولم يكلفوا
بالصلوة على الطهارة فقط بل على الطهارة في ظنه المأخوذ عن وجهه ولا بالصوم والافطار
بطلوع الهلال والصبح والغروب يقينا ولا بادهاء الزكوة الى من هو اهله قطعاً ولا بالحكم
في مفك الدماء بالقصاص والرجم واباحة الفروج بطلب شهود يعلمون بحقيقة قطعاً بل
بان يبنوا الامر على الظن الحامل من طريق شرعى على وجه بينه وحد عينه والخبر دون
التواتر لا يفيد القطع ولا يوجب العلم بل وانما يفيد الظن ويوجب العمل على ماهو
الصواب ومن ثم قالوا من تحرى فخطأ جازت علامته دون من اصاب وام تحمى وليس
للامام ان يقيم الحدود بمشاهدة نفسه وان حصل اليقين دون شهادة الشهود وتجب عليه بعد
شهادة الشهود وان كان محدقاً مائة وناو يكون معذورا ان ظهر كذبهم عن ذلك فكذلك
المخطئ في الاجتهاد والاستدلال بالدلالة الشرعية الظاهرة والمنحصر في حال الاثمة معذور
بل مأجور لامتناله المأمور واتيانه بما هو المقدور فالاجتهادون كلهم ومغلدوهم مصيبون
في الائتمار والامتنال ومعذورون فيما اخطأوا في باب الاعمال ويختص البعض باعانة
ما هو عند الله من الصواب والاخرون مشاركون له في صحة العمل وحرار الثواب وليس
لهم ان يعاندوا ويحجلوا ويتعصب بعضهم مع بعض ولا سيما والمصيب منهم غير معين بل
كل واحد منهم يظن انه مصيب كالمسافر اثنان واشتبه عليهما القبلة وتخالفا في امرها يجب
على كل الاخذ بما ادى اليه اجتهاده ^{مؤا}كراهته في تحريه والصلوة على الجهة التي يظنها قبلة ولا
يجوز عليه ترك اجتهاده وموجب تحريه ومتابعة غيره فيه ولا ان ينكر على صاحبه ويمار به
لان كلامه مالم يكلف الا باستعمال موجب ظنه ولكنه لو تمكن من دليل اقوى من التحرى
قطعاً او ظنى اخذ به وعمل به ولا يجوز له التحرى لان المصير الى الظنى وترك الناطم

قال ابن الكثير في
تفسيره انتفى العلماء
عن بكرة اليوم على ان
القاضي لا يتقبل بطله
وان اختلفوا في سائر
الاحكام انتفى منه سلمه
الله

مع امكانه مما لا مساغ له قط والاستخبار فوق التحرى والذي يتفق له المخالف ويفترى به الكذب على الله انه يزعم ان التمسك بالدلة انما هو وظيفة المجتهد والاجتهاد ملكة راسخة وبصيرة شريفة ورتبة عظيمة معية المرقي واهله قد انقضت وزمانه قد مضى وكل آية وحديث وخبر مخالف لقول اصحابنا لا يجوز العمل به ويقدم اقوال الفقهاء على الحديث لا حتمال ان يكون موضوعا او منكرا او لو ثبت فيحتمل ان يكون منسوخا او مخصصا او مقيدا او مأثورا او معارضا واذا اورد عليه الحديث او الآية يهذى ويقول انه لم يأخذ به الفقيه والمجتهد فلا زمل بمقتضاه قلت كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم تشابهت قلوبهم واذا قيل لهم تعالى الى ما انزل الله والى الرسول قالوا احسبنا ما وجدنا عليه آباءنا وانالفى شك ما ندعونا اليه مريب وقالوا امانتكم كثيرا مما تقولون الى غير ذلك من مقالاتهم المستهجنة وكلماتهم المنكرة المستفحصة المحكية في كتاب الله تعالى عنهم ويصح الله الباطل ويخفى الحق بكلماته انه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من رب العالمين ما لكم كيف تحكمون ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تحيرون وذلكم ظنكم الذي ظننتم يربكم اردكم فاصبحتم من الخاسرين والذي اجمع عليه الائمة وانفق عليه كلمة فقهاء الامة ان ما صح من خبر الواحد فضلا عن الكتاب والسنة المتواترة او المشهورة اذا لم يعرف مخالفة لما هو فوقه وهو في حادثة لا تنعم بها البلوى ولم يكن متروكا للمحاجة عند الحاجة فهو حجة لازمة والعمل به واجب لاحتمال وقوعه في الاصول والفروع بنقله مشحونة والآيات والاحاديث الدالة على وجوب ذلك غير محصورة وانما الشذوذ خالفوا فيما تنعم به البلوى وفي متروك المحاجة عند الحاجة وهم يمنعون عن العمل بقول لم يبرح دليله وان صح عنهم نقل الفتوى به فكيف اذا لم يرفع اليهم بنقل صحيح وكان مخالف للحديث الصريح وتقدم اقوال الرجال على الحديث رد النصوص ورجم بالغيب وهو كفر بلارباب ولو لم يثبت الحكم الشرعي عند ذلك الكذاب المفترى على الله الا بقول الفقيه يلزم الدور او

التسلسل فانه اذا قبل له لم يجب الاخذ بقول الفقيه وما الذي رجمه على قول غيره ماذا يقول
فان قال وجب الاخذ به وترجع على غيره بقول آخر للفقيه ينقل الكلام الى وجوب الاخذ
بقول هذا الفقيه الاخر وهكذا فاما ان يدور او يتسلسل وهو باطل او ينتهي الى قول الرسول
او قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ومن مذهب الردي ان التمسك بالدلالة انما هو وظيفة
المجتهد والحديث في اصله كلام الرسول المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى
يوحي علمه شديد القوى وانما يتطرق اليه مظنة تلك الشبهات من الوضع والتكارة
والضعف بالنظر الى اسناده واحوال رواته ويعترض عليه الاحتمالات المذكورة بالنسبة
الى وجوه دلالاته واحتمال الوضع والتكارة والضعف يدفعه صحة منته وثبوت نقله اما
برفع اسناده الى النبي صلى الله عليه وسلم ينقل الثقة عن الثقة سالما عن الشذوذ والعلّة
وتفتيش رجاله والبحث عن احوال رواته واما يوجد انه في الاصول المعتمدة والجماع
المعتمدة وقول الفقهاء يحتمل الخطأ في اصله وغالبه خال عن الاسناد اليه ورفعه بطريق
مقبول معتمد عليه وكل احتمال ذكر في الحديث قائم فيه فانه يحتمل ان يكون موضوعا
قد افتري عليه غيره الا ترى ان ابا جعفر الطحاوي وابا العباس الاعم وغيرهما رووا عن
محمد بن عبد الحكم انه سمع الشافعي يقول في اتیان المرومة من دبرها ما صح عن النبي صلى
الله عليه وسلم في تحليله ولا تحريمه شيء والقياس انه هلال وحكى عن مالك انه اباح نكاح
المتعة وكذا امثله عن غيره وهو موضوع عليهم وقد حكى ابو نصر بن الصباغ ان الربيع
كان يحلف بالله الذي لا اله الا هو لقد كذب ابن عبد الحكم على الشافعي في ذلك
ومن هب مالك وجوب الحد على من وطئ بنكاح المتعة ويكون منكرا لاتهام ناقله وضعفا
لاضطراب روايته كروايات ابي عصمة نوح بن اب مريم رحمه الله فان رواياته انكروها
عليه وروايات هشام بن عبيد الله الرازي من اصحاب محمد بن الحسن رحمه الله فانه كان
يضطرب في رواياته قال القاضي ابو عبد الله الصميري كان مع عظيم شأنه ليغافي الرواية

وقال مالك رحمه الله
هو جائز هذا ايضا
الى مالك رحمه الله
فتح القدير

سمعت الشيخ ابا بكر محمد بن موسى يذكر عن ابي بكر الرازي رحمه الله انه كان يأمر
 ان يقرأ عليه الاصل برواية ابي سليمان او محمد بن سماعة لصحة ما وضبطهما ويكره
 ان يقرأ عليه من رواية هشام لما فيه من الاضطراب انتهى وامثال ذلك كثير خصوصاً عند
 تنزل الزمان وشيوع الكذب والهديان ثم لو صحح وثبت يحتمل ان يكون منسوخاً قدر جمع
 عنه وافق بخلافه فان كلام ابي حنيفة واصحابه ومالك والشافعي واحمد وغيرهم قدر جمعوا
 من اقوال الى اقوال بما نرجحت عندهم من شواهد ودلائل ويحتمل ان يكون مأثراً لا ترى
 الى مالك فانه نص في كتابه على وجوب غسل الجمعة وسرفه اصحابه عن ظاهره وحملوه
 على ان المراد منه انه قد متأكد قال الحافظ ابو عمرو بن عبد البر رحمه الله هو مأثراً الى
 واجب في السنة او في المروءة او في الاخلاق الجميلة كقول العرب وجب سنة ذلك ثم
 اخرج بسند عن اشهب ان مالكا سئل عن غسل يوم الجمعة اوجب هو قال هو سنة ومعرفة
 او يكون مخصوصاً ومفيداً فان ابا حنيفة رحمه الله نص على ان الاشياء مكرهة وحملها الطحاوي
 على اشعار اهل زمانه وربما يكون معارضا ولا محالة من معارضة قول غيره من الفقهاء
 وطريق معرفة الحديث في هذه الاعصار المتأخرة الاعتماد على الائمة الموثوق بهم في
 علم الحديث والآثار بالرجم الى كتبهم كالصحيحين وجامع الترمذي وموطاء مالك
 ومسنن الدارمي وسنن ابي داود والنسائي وابن ماجه واثار الطحاوي ومن يلتفت بهم
 في سعة الحفظ والاطلاع وقوة الضبط والاتقان من الائمة العارفين باحوال الاحاديث
 المميزين بين الثقات والضعفاء والمثروكبين فانهم جمعوا ودونوا وصححوا وحسنوا
 وضعفوا وفرغونا عن الاسناد وتفقيش رجاله والبحث عن احوال رواة ونواظرت عنهم
 كتبهم وذاعت وشاعت بين علماء الامة وتلقيها بالقبول الخلاق من الائمة ومنهم من
 التزم اخراج ما اتفق على صحته اهل الشأن كالبخاري ومسلم ومنهم من التزم اخراج
 ما صح عنده كابي عوانة وابن خزيمة ومنهم من بين صحيح الاسناد عن حسنه وميز حسنه عن

مطلب طريق
 معرفة الحديث

ضعيفه كالترميزي والطحاوي ومنهم من اطلق فيما ترجع فيه الصحة وصرح بغيره كاب
داود والنسائي ولا يشترط في الرجوع اليها والاعتماد عليها ان يكون له بهار واية الى
مولفها بل اذا صحت عند النسخة منها بما قبلتها على اصل معتد غير منهم صح الاحتجاج
بها ووجب العمل بموجبها ويقوم حجة على كل مسلم صحابي او مجتهد او غيرهما ولا سيما
اذا كانت النسخة قد استظهرت باصول متعددة ومجامع متكررة لان النبي صلى الله عليه
وسلم قد بعث كتابا الى الآفاق وملوك اليمن ومصر والروم والعراق لتبليغ الرسالة
واداء الامانة اليهم واقامة حجة الله عليهم وكتب لعمر بن حزم وغيره وكانت الصحابة
متفقين على العمل به والاحتجاج بما في كتبه صلى الله عليه وسلم وكانت الخلفاء يقدرون
القضاء والامارة والنيابة بالكتاب ويلزمون العمل به والقائم بوجوبها ويبدون التعمد
عن موجب الكتابة مخالفة للامر كما في سورة المشافهة وعلى ذلك جرت سنة التابعين
وائمة الشرع وفقهاء الامة واعلام المجتهدين لا يقال لعلهم كانوا يقيمون الحجة عليهم
على لسان رسالهم وشهادتهم بما كتبه لاننا نقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى قيصر
يدعوه الى الاسلام ويبعث بكتابه اليه دحية بن خليفة الكلبي وامره ان يدفعه الى عليم
بصري ليدفعه الى قيصر ويبعث بكتابه الى كسرى مع عبد الله بن حذافة السهمي وامره
ان يدفعه الى عظيم البحرين ليدفعه الى كسرى على ما في الصحيحين وغيرهما وبما كان
الكتاب الى المكتوب اليه عن يد رجال ما يعرفون بما فيه وبوساطة ليسوا ممن يصدق
بغيره ويقوم الحجة به فعلم ان الكتاب حجة واما امر الخلفاء فاطهروا اكثر واخرج احمد
والدارمي والطبراني والحاكم والباوردي والبخاري في تاريخهم وابن قانع في معجم
الصحابة وابوبكر بن مردويه في تفسيره عن ابي جعفر الانصاري رضي الله عنه قلنا
يا رسول الله هل من قوم اعظم اجرامنا آثما بك واثبت عنك قال ما بينكم من ذلك ورسول
الله بين اظهركم بانبيكم بالوحي من السماء بل قوم من بعدكم يأتيهم كتاب بين اوحين

من ابن
عباس رضي
الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم كتب الى
قيصر يدعوه
الى الاسلام ويبعث
اليه دحية الكلبي
وامره ان يدفعه الى
بصري ليدفعه الى
قيصر فاذا قسم الله الرحمن
الرحيم من محمد عبد
عظيم الروم الى هرقل
من اتبع الهدى سلام على
فاني ادعوك امامي
الاسلام واسلم
يوثك الله اخرج
مروان وان يثبت
فيلك اثم الاربعين
وبما اهل الكتاب
الاربعين عليه
من نفسه
وعنه ان رسول الله عليه

يوهمون به ويعملون بما فيه اولئك اعظم منكم اجرامتين قال ابن كثير فيه لالة على
العمل بالوجاهة لانه منهم على ذلك وذكر انهم اعظم اجرام من هذه الخبيثة انتهى واما
احتمال النسخ والتأويل والتخصيص والتقييد فان ظهر النسخ وموجب التخصيص
والتقييد والتأويل فلا كلام في ثبوت مقتضاه من التفصيل والا فلا يحتمل النسخ والتأويل
والتخصيص والتقييد هو القسم المختص باسم المحكم من اقسام النظم والذي يحتمل النسخ
دونها هو المفسر والذي يحتملها هو الظاهر وكل ذلك يوجب الحكم قطعاً وانما يظهر التباينة
عند المعارضة فيقدم المحكم على المحتمل ولا يجوز ترك العمل بمجرد الاحتمال وكيف
فان نسخ الكتاب لا يجوز الا بالمتواتر ولا الزيادة عليه الا بالمشهور ولا يجوز شئ منهما
بمجرد الواحد فكيف بالاحتمال المحض والوهم المجرد وقد صح عن اب حنيفة ومحمد بن
الحسن وحسن بن زيار ان الحديث وان كان منسوخاً لا يكون ادنى درجة من فتوى الفقيه
المجتهد ما لم يبلغه النسخ كونه مالاً رحمه الله اذا خالف قول الدليل فانتهى وابو الحارث
وامنا اللمراد ومردود عليه الا صاحب هن القبر وعن احمد رحمه الله ضعيف الحديث
احب الى من اقول الرجال وعجبت لقوم عرفوا الامناء وصحتهم هبون الى رأى سفيان
والله سبحانه يقول فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب
اليم ويقول تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقال الشافعي اذا صح
الحديث فهو من هين وعنه اذا صح الحديث وقلت فان ارجع عن قولي وقائل بدلك وفي
رواية كلما قلت فكان عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلافه فحديث النبي عليه السلام
اولى ولا تقلدوني أخرجه ابن ابي حاتم في كتاب فضائل الشافعي رحمه الله قال ابن كثير
هن امن سيادته وامنته وهذا نفس اخوانه من الأئمة رحمهم الله اجمعين ولذلك قطع
القاضي الماوردي وغيره بان مذهب الشافعي رحمه الله ان الصلوة الوسطى هي صلوة العصر
لصححة الاحاديث فيها وان كان قد نص في الحديث وغيره انها الصبح وصرح عامة اصحابه انها

وسلم بعث بكتابه الى
كسرى مع عبد الله بن
خدافة السهمي فامر
ان يدفعه الى عظيم
البحرين كسرى
فلما قرأه مرته قدما
عليهم رسول الله ان
يعزوا كل من قال (رواه)
البحاري) وشكوه من
نفسه

مطلب
في احكام النسخ

الصبح عنده قولاً واحداً والذي عن ابي يوسف رحمه الله ليس للامام ان يأخذ بظاهر الحديث المراد منه العامي الذي لا يعرف ثبوت الحديث وطرق الاسناد واقسام النظم واحكام التعارض وليس عنده اهلية لذلك فان قيل احتمال النسخ والتأويل انما لا يضر في قطعية الحكم اذا كان بالنظر الى دلالة اللفظ واما اذا احتمل كونه منسوخاً في نفس الامر فذلك ينبغي ان لا يفيد الحكم قلت ليس الامر كما تذكر والالم يكن فرق بين الاخبار والانشأت في احتمال النسخ والتأويل وقد عرّوها عن آخرهم ان احتمال النسخ لا يقوم في الاخبار وانفقوا على ان العمل بالمنسوخ جائز الى ان يظهر ناسخه وان الناسخ لا يلزم حكمه الا بعد العلم به وامتد لو اعليه بان تحويل القبلة نزل على رسول الله عليه السلام وقد صلى ركعتين من الظهر وذلك بمسجد بنى سلمة فسمى مسجد القبلتين واما اهل قبا فلم يبلغهم الخبر الى صلاة الفجر من اليوم الثاني وفي حديث نويلة بنت اسلم انهم جاءهم الخبر بذلك وهم في الظهر فتحول الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال وفي الصحيحين عن ابن عمر بينهما الناس بقبا في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة وزاد مسلم وقال فمر رجل من بنى سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد ملوا ركعة فتناهى الا ان القبلة قد حولت فما لوا كما هم نحو الكعبة ولم يؤمروا بالاعادة وقال محمد بن الحسن في موطنه وبهذا اتأخذ فيمن اخطأ القبلة حتى صلى ركعة او ركعتين ثم علم انه يصلى الى غير القبلة يتحرف الى القبلة فيصلى ما بقى ويعتد بما مضى وهو قول ابي حنيفة رحمه الله هذا وقال الامام ابو جعفر الطحاوى رحمه الله في كتاب الآثار بعد ما استدلل على ان التكلم في الصلوة يفسدها بحيث يثب معاوية بن الحكم السلمي وغيره وان التكلم في الصلوة كان مباحاً في اول الاسلام ثم نسخ فان سأل سائل عن المعنى الذي لم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاوية بن

الحكم باعادة الصلوة لمانكلم فيها قبل لئلا ن المحجة لم تكن قامت عليه باسخ ذلك فلهد الم
 يأمره باعادة الصلوة وأول كلامه قالوا لا يجوز الكلام في الصلوة الا بالتكبير والنهليل
 وقراءة القرآن ولا يجوز ان يتكلم فيها بشىء حدث من الامام فيها واحتجوا في ذلك بما
 حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون حدثنا الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن يحيى بن ابي
 كثير عن هارث بن ابي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمي قال بينما انا
 مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صلاة اذ عطس رجل فقلت يرحمك الله فمد قننى
 القوم بابصارهم فقلت وانكل امياه ما لكم تنظرون الى قال فضرب القوم بايديهم على
 افخاذهم فلما رأيتهم يسكتونى لكننى سكنت فلما اذرف النبي صلى الله عليه وسلم من صلاته
 دعاني فاني وامى ما رأيت مما قبله ولا بعده احسن تليما منه والله ماضر بنى ولا كهرنى
 ولا سبني ولكن قال لي ان عملوتنا هذه لا يصالح فيها شىء من كلام الناس انما هى التسبيح
 والتكبير وتلاوة القرآن واخرجه مسلم في صحيحه واحمد وابوداود والنسائي قال مسلم
 حدثنا ابو جعفر محمد بن الصباح وابو بكر بن ابي شيبة وتقارب في لفظ الحديث قال حدثنا
 اسماعيل بن ابراهيم عن حجاج الصواف عن يحيى بن ابي كثير وفي رواية له حدثنا اسحاق
 بن ابراهيم اخبرنا عيسى بن يونس حدثنا الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير بهذا الاسناد
 نحوه على ان المنسوخ من الاحاديث في غاية القلة والندرة وقد جمعه ابو الفرج
 عبد الرحمن بن الجوزى رحمه الله في ورفات وقال انه افرد فيها ما سمع بنسخه او احتمل
 واعرض عما لا وجه له بنسخه ولا احتمال وقال فمن يسمع بخبر يدعى عليه السخ وليس فيها
 فها نيك دعوى ثم قال وقد تدبرته فاذا هو احد وعشرون حديثا وذكرها وقال الشافعى
 رحمه الله اجمع المسلمون على ان من استبان له من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
 يحل له ان يدعها بقول احد وقال ابو عمرو بن عبد البر يجب على كل من بلغه شىء من
 الحديث ان يستعمله على عمومته حتى يثبت عنده ما يخصه او ينسخه انتهى والصحابي مجروح

في مسلم وفي الشكوة
 يصحون ولا ينسبون
 في مسلم ولا ينسبون

مطلب في ان
 الاحاديث المنسوخة
 قليلة

بالحديث الصحيح فكيف بمن دونهم ولو ظهر الفتوى مخالفا للحديث الصحيح يحمل ان
 صاحبه لم يبلغه هذا الحديث ولو بلغه لرجع اليه تحسينا للظن به فبمن هو اهله اذلو
 خالفه لفلة المبالاة والنهائون به يسقط عدالته فلا يقبل فتواه ولا روايته وقد عرفت
 ان الاحتمال المحض لا عبرة له اصلا كالجرح المبهوم والاحتمال الناشئ عن دليل او خفاء
 كما اذا كان مشتركا او مشكلا او مجملا او نحو ذلك فان قدر على ترجيح احد المعاني
 المحتملة بطريقه يعمل بما ترجح عنده وان لم يقدر على ذلك عاد اليه ضرورة التقليد
 بقدرها فان قيل الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا لانهم اعلم واورع فكيف يصح لمن
 دونهم مخالفة لهم لان اجتهادهم لا يبلغ اجتهادهم ولعل عندهم فيما خالف غيرهم وجه او جبهة
 ودليل لا شافيا لا يقف عليه خصمهم ومضى الحديث غامض لا يطلع عليه الا واحد بعد واحد
 قلت لاشك عندي في كونهم اقله واعلم واورع لكن الواجب على كل احد العمل
 بالكتاب والسنة والاجماع والقياس على موجب فهمه واجتهاده فمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد
 او بلغ ولم يبلغ رتبة الكمال فيه او حصل له ذلك الحال ولكن اشتبه عليه المسئلة ولم يظفر
 بدليل عمل بمقتضى الدليل على قدر فهمه ولا يجوز له تقليد غيره الا فيما عجز عن فقه
 الدليل واضطر الى التقليد الا ترى ان ابا حنيفة مع كونه اقله واعلم واورع من غيره عندي
 يوسف ومحمد بن فروان المبارك وكيع وامثالهم ربما خالفوه في مواضع وربما افتوا
 بقوله وعما ابو جبه بل كانوا يعملون بما ظهر عندهم من الادلة ولكن لو استفتناهم
 مستفت افتوا بقول ابي حنيفة رحمه الله الا ترى الى قول ابي يوسف رحمه الله اللهم انك
 تعلم اني لم اجر في حكم حكمت فيه بين اثنين من عبادك نعما ولقد اجتهدت في الحكم
 بما وافق كتابك وسنة نبيك صلى الله تعالى عليه وسلم وكلما اشكل الامر على جعلت ابا
 حنيفة بيني وبينك وكان عندي من يعرف امرك ولا يخرج عن الحق وهو يعرفه وكان وكيع
 بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان يفتيان بقوله وكذلك عبد الله بن المبارك كثيرا ما

يغنى بقوله وقد أخرج أبو جعفر الطحاوي رحمه الله بإسناده ما افتاه ابن المبارك بقوله
وبلغ نحو عشرين مسألة وقد صح عن عصام بن يوسف أنه مع كونه من أصحاب أبي حنيفة
المتسكين بذهبه والقائمين بنصرته كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس
منه أخذ أحمد بن حنبل في الصحيحين فقيل له في ذلك أنك من أتباع أبي حنيفة
الصحيحين له المعتقدين فيه وتخالق ربه في عملك هذا فقال كيف أبلغ شأوه مع قلة علمي
وقصور اطلاعي وقد أعطى ثلاثة أرباع العلم وشارك الناس في الربع الرابع ثم كان يغنى بقول
أبي حنيفة لو استفتاه مستفت وكان أبو بكر القفال من أكابر الشافعية يقول للسائل في
مسئلة تسأل عن مذهب الشافعي أم ما هو عندي ومن هذا القبيل ما ذكره صاحب
الهداية في كتابه التجنيس أن الواجب عندي أن يغنى بقول أبي حنيفة على كل حال
مع أنه صرح بالفتوى على قول أبي يوسف أو محمد أو غيرهما وترك قول أبي حنيفة في
مواضع وكذلك قاضي خان فعل مثل ذلك وفي التفصيل طول وبالجمل فصرهم الفتوى
على قول أبي حنيفة رحمه الله بالنظر إلى المقاد الذي يعجز عن فقه الدليل فانه علم عنده
وأورع وما وقع من افتائهم بقول غيره لرحمته عندهم بالنظر إلى الدليل وكيف يدعى
من له أدنى مسكة وأقل انصاف أن قوله عليه الصلوة والسلام مثلاً إنما جعل الإمام اماماً
ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده
فقولوا ربنا ولك الحمد وحديث عبادة بن الصامت نهى النبي عليه السلام عن بيع الذهب
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والماعز بالماعز إلا سواه
بسواه عينا بعين فمن زاد أو أزداد فقد أربأ وأمثاله لا يعرف معناه ولا يفهم المراد منه إلا الفقيه
المجتهد ثم يدعى معرفة قول الفقيه مثل ما قال محمد رحمه الله في الزيادة رجل أوصى لـ
جل بمثل نصيب أحد بنيه الاثلث ما بقي من الثلث بعد النصيب أو قال بعد الوصية أو قال
الاثلث ما بقي من الثلث ولم يزد عليه شيئاً مات وترك ثلاثة بنين فتحق الورثة مال ونسج

مطلب في جواب
الاستدلال الغني

مال ناقصا بشئ، وثالث شئ، وغير ذلك مما لا يعدو بوجوب العمل بقول الفقيه دون الآية
والحديث مخالفنا لأجماع الأئمة كلهم منافضا للصريح كلامهم ونصهم فإنه قد صح عن أبي
حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن فروما لك والشافعي وأحمد وغيرهم ثبوت الأمر له إنهم
منعوا عن التقليد من غير ضرورة وأجمعوا على أنه لا يعمل لأحد أن يفتي بقولنا مال
يعلم من أين قلنا وصح عن عصام بن يوسف قال كنت في ماتم قد اجتمع فيه أربعة من
أصحاب أبي حنيفة زفر وأبو يوسف وعافية وآخر فاجمعوا على أنه لا يعمل لأحد أن يفتي
بقولنا حتى يعلم من أين قلنا قال الذهبي عصام هذا صاحب حديث ثبت فيه وذكره
ابن حبان في الثقات وقال إبراهيم بن يوسف عن أبي يوسف عن أبي حنيفة لا يعمل
لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعرف من أين قلنا وروى عنه النسائي وقال ثقة وذكره ابن
حبان في الثقات وقال الشيخ قاسم الجمالي في ترجمته هذه الرواية هي التي حملتني
على شرحي للقدوري الذي ذكرت فيه من أين أخذوا علمهم وأخرج الحفاظ أبو نعيم إلا
صهبا في كتاب حلية الأولياء عن الشافعي أنه قال لعبد بن الحسن أنا كنا لا نعرف إلا
القليل فلما قد منا عليكم سمعناكم تقولون لا تقلدوا واطلبوا الحق والحجاج وقال عز الدين
بن عبد السلام إذا صح عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الأحكام لم يجز مخالفته إلا بد
ليل أوضح من دليله وذكر الفقيه أبو الليث في كتاب البستان لا ينبغي لأحد أن يفتي إلا أن
يعرف أقاويل العلماء ويعلم من أين قالوا ويعلم ما ملأت الناس فإن عرف أقاويل العلماء
ولم يعرف مذهبهم فإن سئل عن مسألة يعلم أن العلماء الذين ينتحل هو مذهبهم انفقوا
عليه فلا بأس عليه بأن يقول هذا جائز وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل الحكاية وإذا
كان مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بأن يقول هذا جائز في قول فلان ولا يجوز في قول
فلان ولا يجوز له أن يختار فيجيب بقول بعضهم ما لم يعرف حجه وقال في الروضة وغيرها
الحادثة الواقعة أو الحكم الواقع أو الفريضة المفروضة إذا كان لها ذكر في كتاب الله تعالى

ولم يعرف العباد معنى الآية يجوز ان يعمل بالآية وان لم يعرف معناها مثل قوله تعالى
 اقيموا الصلوة وقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقوله واحل الله البيع وحرم الربوا فانه
 يفتقد الآية ولا يشتغل بالمعنى ان الله تعالى لم اوجب الصلوة ولم احل البيع وحرم الربوا
 واجمعوا ان تقليد قوله عليه السلام يجوز مثل الفجر ركعتان وقوله في خمس من الابل
 الدائمة شاة وفي اربعين من الشياة شاة وان لم يعرف معناها لماذا امر بها على هذا المثال
 واجمعوا ان تقليد قول التابعين وسائر الناس لا يجوز ما لم يعرف معناه فيقول فلان من
 الفقهاء او التابعين قال كذا فانا نعمل به وان لم اعرف حجة ومعناه واختلفوا في تقليد
 قول الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال علماءنا في ظاهرا الاصول ان اقلوا يدل جميع الصحابة
 حجة تقبل من غير معرفة المعنى ويحمل به حتى روى عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قيل له اذا
 قلت قولاً او كتاب الله يخالف قولك قال انك قولي بكتاب الله تعالى فقل اذا كان خبر
 الرسول يخالف قولك قال انك قولي بخبر الرسول فقل اذا كان قول الصحابي يخالف قولك
 قال انك قولي بقول الصحابي فقل اذا كان قول التابعي يخالف قولك قال اذا كان التابعي
 رجلاً فانار جل انتهي وقد سبق مفالات مالك والشافعي واحمد فربما في هذا الباب فلا
 حاجة الى اعادة تطويل الكتاب فان قيل هذا البيان ينافي ما مر ردوا بان عصر الاجتهاد
 قد مضى واهله قد انقرض منذ زمان طويل وانقضى وان دليل المقلد قول المجتهدين ويجب
 الصلابة في المذهب والمنقل من مذهبه باجتهاد وبرهان آثم وعليه التعزيز وتبذورها
 بالطريق الاولى قال صاحب الخلاصة من الحنفية ان القاضي اذا قاس مسئلة على اخرى
 وحكم فظهر رواية ان الحق بخلافه فالخصومة للمدعى عليه يوم القيمة على القاضي وعلى
 المدعى لان القاضي آثم بالاجتهاد لانه ليس من اهل الاجتهاد في زماننا والمدعى آثم
 باخذ المال وقال الغزالي من الشافعية في احياء العلوم ومن ليس له رتبة الاجتهاد وهو حكم
 اهل العصر انما يغتنى فيما يسأل عنه ناقلاً عن صاحب مذهبه فلو ظهر له ضعف مذهبه لم

مطلب
 في القول بان عصر
 الاجتهاد قد انقرض

مجز له ان يتركه وليس له الفتوى بغيره وما يشك عليه يلزمه ان يقول لعل صاحب
 مذهبي جوابا عن هذا فاني لست مستقلا بالاجتهاد في اصل الشرع وقال ابو العباس
 القزويني من المالكية في شرح صحيح مسلم الاجتهاد ضربان احدهما المجتهد المطلق وهو
 المستقل بامتنعاط الاحكام من ادلته فهذا الاشك في انه اذا اجتهد مأجور لكن بعسر وجوده
 بل انعدم في هذه الازمان وثانيهما مجتهد في مذهب امام وهذا غالب قضات العدل في
 هذا الزمان وشرط هذا ان يتحقق اصول امامه وادلته وينزل احكامه عليها فيقال له
 منصوصة في مذهب امامه وامامه واجده منصوصة فان لم يتخلف قول امامه عمل على ذلك
 النص وقد كفي مؤنة البحث والاولى به تعرف وجه ذلك واما ان اختلف قول امامه فهناك
 يجب عليه البحث في الاولى من القولين على اصول امامه انتهى وقد اختلف آراء المتأخرين
 من اصحاب الشافعي في ان الغزالي وشيخه ابا المألى الجويني والرويانى من اصحاب
 الوجوه في المذهب ام لا مع قول الرويانى لوضاعت نصوص الشافعي لاملية من صدرى
 ولما ادعى السبوطى الاجتهاد على رأس المائة العاشرة قام به امره ورموه عن قوس واحد
 وانكر واعليه دعواه وكتبوا اليه مسائل اطلق اصحابه فيها وجهين وطلبوا منه الترجيع على
 قواعد الاجتهاد فرد السؤال من غير جواب واعتذر بان له شغلا يمنعه عن النظر فيه فاذا
 طهر نزول حال اولئك وتقصيرهم عن هذا القدر فكيف من دونهم باكثر من ذلك قلت
 الادلة الدالة على وجوب التمسك بالكتاب والسنة والاجماع والقياس عامة موجبة لما
 تفيد من الحكم من غير تخصيص بشخص دون شخص وعصر دون عصر ولا يجوز التدول
 عن مقتضياتها الا لضرورة العجز مقدرا بقدرها ولذلك صرح غير واحد من العلماء ان
 الاجتهاد فرض دائم وحق قائم الى قيام الساعة وانقراض هذه النشأة ودعوى انقراض
 عصر الاجتهاد وانقضاء اهله تقول لا دليل عليه قال محمد بن عبد الكريم الشهرستاني رحمه
 الله في كتاب الملل والنحل النصوص متناهية والوقايح غير متناهية وما لا يتناهى لا يضبطه

ما يتناهى فالاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بعد كل حادثة اجتهاد وكلام
 الغزالي على سبيل الالتزام على معاصر به في خوضهم على المناظرات طلبا للجاه والمال
 وقد صرح صاحبه الفقيه احمد بن علي بن برهان بان التام لا يلزمه التقيد بمذهب
 ورجه النورى وكلام القرطبي في المجتهد المطلق كاعجاب المذاهب المتبوعة وكلام الخلاصة
 محمول عليه ولا يدل كلامهم قط على امتناع وجوده بل على عدم وجوده في تلك الازمنة
 ومبنى على الاستقراء الناقص فحسب وما يدريهم باحوال البلد ان الثابتة والازمان
 الآتية ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا ولا يلزم من عدم كون الغزالي والجويني والرويانى
 والسيوطى مجتهدين ان لا يكون مجتهد غيرهم لو سلم انهم لم يبلغوا رتبة الاجتهاد وقد قال
 ابن الرقعة لا يختلف اثنان في ان ابن عبد السلام وابن دقيق العيد بلغا رتبة الاجتهاد
 انتهى وابن عبد السلام من رجال المائة السابعة وابن دقيق العيد مات سنة اثنتين
 وسبع مائة وابن الهمام ليس شاؤه بدون شاؤهما بل هو احق بذلك منهما ومعنى قواهم
 دليل المقلد قول المجتهد ان العاجز عن فقه الدليل الشرعى المضطر الى التقليد ليس عنده
 دليل يرجع الفعل على الترك او بالعكس سوى قول المجتهد الذى يقلده وينحل رايه
 وليس معناه ان غير المجتهد يجب عليه تقليد غيره ولا يجوز عليه التمسك بالدلة وقد
 عرفت انه ليس من ضرورة ان لا يكون الرجل مجتهدا ان يكون مقلدا وما نقل بعضهم
 من كتاب تحرير الاصول من انه انعقد الاجماع على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة
 لا يصح اصلا فان المذكور في التحرير من نقله عن كتاب البرهان لابي المعالى الجوينى ان
 اجماع المحققين على منع العوام عن تقليد اعيان الصحابة بل من بعدهم الذين سبروا
 ووضعوا ودونوا هذا ثم قال وعلى هذا ما ذكر بعض المتأخرين يعنى ابن الصلاح منع
 تقليد غير الاربعة لانضباط مذاهبهم وتقبيد مسائلهم وتخصيص عمومها ولم يدري مثلها
 في غيرهم لانقراض اتباعهم انتهى قال ابن امير الحاج في شرحه التقرير والتخبير وحاصل

مطلب في معنى
 قولهم دليل المقلد
 قول المجتهد

هذا انه امتنع تقليد غيره هو لاء الاثمة لتعذر نقل حقيقة مذهبهم وعدم ثبوتها حق الثبوت
 لانه لا يقلد ومن ثم قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام لا خلاف بين القولين في
 الحقيقة بل ان تحقق ثبوت مذهب عن واحد منهم جاز تقليد وفاقوا ولا وقال ايضا اذا صح
 عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الاحكام لم يجز مخالفة الابدليل او وضع من دليله
 انتهى فانظر الى هذا الناقل كيف افترى بهتاناً عظيماً واتهاماً مبيناً وقال ان عقد الاجماع ومعمله
 على الاجماع الشرعي احد الادلة الاربعة وتصب على الحق ثم نسبته الى ابن الهمام وهو انما
 نقل عن غيره اتفاق من وصفه ذلك الغير بالتحقيق والله اعلم به وقد اعترض عليه بان
 ذلك لا يوجب تقليد الاربعة فحسب لان من عداهم جمع وسبران لم يكن اكثر ولا يجب
 اتباعهم والحق انه لا يصح هذا المنقول اصلاً لما مر من الادلة وتصريحات الاثمة وكيف يصح
 هذه الدعوى واني وقع هذا الاجماع بل الاجماع انعقد على خلافه وصرح ابن الهمام نفسه
 في فتح القدير وغيره بما ينا فيه قال في فتح القدير لا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين
 بالترام نفسه ذلك قولاً او فعلاً بل الدليل يقتضي العمل بقول مجتهد فيما احتاج اليه لقوله
 تعالى فاستئذوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون والسؤال انما يتحقق عند الحادثة المعينة
 وحينئذ اذا ثبت عند قول المجتهد وجب العمل به والغالب ان مثل هذه يعني منع الانتقال
 الزامات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص واخذ العامى في كل مسألة بقول مجتهد اخفى
 عليه وانا لا ندرى ما يمنع هذا من النقل او العقل فكون الانسان يتتبع ما هو اخفى على
 نفسه من قول مجتهد مسوغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمه عليه وكان صلى الله تعالى
 عليه وسلم يحب ما خفى على امته انتهى وقال العراقي انعقد الاجماع على ان من اسلم فله
 ان يقلد من شاء من العلماء بغير حجر واجمع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ان
 من استفتى ابا بكر وعمر وقلدهما فله ان يستفتى ابا هريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما ويعمل
 بقولهم من غير تكبير فمن ادعى برفع هذا بين الاجماعين فعليه البيان والدليل هذا كلامه

وقد ضبط وسبر مذهب جماعة من الأئمة سوى الأربعة ولهم اصحاب ينتحلونه واتباع
يعملون به ألا ترى ان الخلفاء العباسية كانوا يعملون بمذهب جد هم عبد الله بن عباس
رضي الله تعالى عنهم ما وجد عنده واية من غير تكبير من العلماء وقد جمع فتياه حفيد المؤمنين
امير المؤمنين ابو بكر محمد بن موسى بن يعقوب وكانوا يكتبون في مناشيرهم الى ملوك
الاطراف ان يصلوا صلوة العيد بمذهب جد هم وكان عمل الناس عليه الى ان انقرضت
دولتهم قال في الهداية والكافي وغيرهما والناس يعملون اليوم بمذهب ابن عباس رضي
الله عنهما الامر بنيه الخلفاء فانهم كتبوا في مناشيرهم ان يصلوا صلوة العيد بمذهب جد هم
واما المذهب فقول ابن مسعود رضي الله عنه ومن تلك المذاهب المضبوطة مذهب سفيان
بن سعيد الثوري وكان له اتباع ينتحونه منهم الشيخ ابو نصر بشر بن الحارث الزاهد
المعروف بالحما في رحمه الله قال الحافظ الذهبي كان بشر على مذهب سفيان الثوري
في الفقه ومات سنة سبع وعشرين ومائتين وقال الغزالي في الاحياء الفقهاء الذين كثر
اتباعهم في المذهب خمسة وعد منهم سفيان الثوري ثم قال هو اقل اتباعا من احمد بن
حنبل واتباعهما اقل من اتباع الثلاثة ومذهب ابي ثور ابراهيم بن خالد الكلبي ومن
اتباعه المنتحلين لرأيه الحافظ ابو العباس حسن بن سفيان النسوي وكان يفتي على
مذهبه وكذلك سيد الطائفة جنيد بن محمد البغدادي كان على مذهبه ومذهب داود
بن علي الظاهري امام الظاهرية ومن اتباعه الشيخ ابو محمد رويم بن محمد البغدادي
الزاهد من طبقة جنيد مات هو والنسوي سنة ثلاث وثلاث مائة ومذهب محمد بن جرير
الطبري المفسر المورخ ومن المنتحلين لرأيه ابو الفرج معاوية بن عمران النهراني مات
سنة تسعين وثلاثمائة ومذهب ابي بكر محمد بن خزيمة النيسابوري وكان على مذهبه
ابو محمد دعلج بن احمد بن دعلج السجزي العدل ويفتي به ومات سنة احدى وخمسين
وثلاثمائة وكان لمتي بن مخلد القرطبي عالم الاندلس وحافظها ولاسحاق بن راهويه

النيسابوري امام خراسان و فقيها و لغيرهم من العلماء مذاهب مستقلة اختاروها و عملوا بها و في التفصيل طول فكيف يصح دعوى هذا الاجماع و معنى وجوب الصلابة في المذهب هو وجوب الثبات على الطريقة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه و سلم و الصحابة و التابعين و من بعدهم من ائمة الدين و السلف الصالحين على ما بيناه لا التقيد بفتوى فقيه واحد و التعصب له على صاحبه من غير قيام دليل يوجب ذلك و من يتعصب لواحد من الائمة دون البواقي و يرى ان قوله هو الصواب و يجب اتباعه و رد غيره و ان ظهرت قوته و نهضت حجته فهو ضال جاهل بمنزلة من يتعصب لواحد من الصحابة كالروافض و الخوارج و النواصب و غيرهم من اهل البدع و الاهواء و قال الرازي و غيره لا واجب الا ما اوجبه الله و رسوله و لم يوجب الله و رسوله على احد من الناس ان يتمذهب بمذهب رجل من الامة فيقلده في دينه كل ما يأتي منه و يرد غيره على ان ابن حزم قال اجمعوا انه لا يحل للحاكم و لا مفت لتقليد رجل فلا يحكم و لا يفتي الا بقوله انتهى قال ابن امير الحاج في شرح التحرير و قد انطوت القرون الفاضلة على عدم القول بذلك بل لا يصح للعامي مذهب و لو تمذهب به لعدم تأهله و ليس له نظر و بصيرة بالمذهب على حسنه و لا يعرف فتاوى امامه و اقواله و دعواه بانه حنفى او شافعى كقوله انا فقيه او نحوي و كيف يصح له الانتساب الا بالدعوى المعجدة من الحجة و القول الفارغ من المعنى من كل وجه هذا الكلام و كيف يتخيل صحة ذلك و الكلمة الشايعة بين الامة من قولهم اتفاقهم حجة قاطعة و اختلافهم رحمة واسعة تشهد عليه بخلافه و تحكم بغير مراده فانه لو جعل اتباع الواحد ^{واحدا} ^{واجبا} و تقليده لازما يكون تضيقا و اى تضيق و في اتباع الناس للعلماء على التوزيع ليس فيه شىء من التخفيف و التوسيع لان من قلد ابا حنيفة مثلا لا يتضيق بتقليده الا في الوفاء غيره حتى يكون له توسعة في جواز تقليد جماعته للشافعى و اخرى لمالك و من دونهم لاحمد و غيره و انما يحصل التوسع بجواز اتباع كل

لكل في المسئلة الخلافية التي سوغ فيها الخلاف قال الشيخ ابو يزيد البسطامي اختلاف العلماء
رحمة الا في تجريد التوحيد ذكره القشيري في رسالته وقال الشيخ محي الدين رحمه الله
في الفتوحات ويحمد الله جعل ذلك رحمة لنا لولا ان الفقهاء حجرت هذه الرحمة على
الامة بالزامهم مذهب شخص معين ام يعينه الله ورسوله ولا دل عليه ظاهر كتاب ولا سنة
صريحة ولا ضعيفة ومنعوا ان يطلب رخصة في نازلته في مذهب عالم آخر اقتضاه اجتهاده
وشددوا في ذلك ثم قال والذي وسعه الشرع لهذه الامة بتقرير حكم المجتهد بن ضيقه
عوام الفقهاء يربط الرجل بمذهب خاص لا يعدل عنه الى غيره والحجر عليه فيما لم يحجر
الشرع واما الائمة مثل ابي حنيفة ومالك واحمد بن حنبل والشافعي رحمهم الله فحاشاهم
عن ذلك ما فعله واحد منهم قط ولا نقل عنهم انهم قالوا لاحد اقتصر علينا ولا قلدني فيما
اقتيتك به بل المنقول عنهم خلاف هذا انتهى وقال ابن العز رحمه الله في التنبيهات
على مشكلات الهداية من يتعصب لواحد من غير الرسول عليه السلام ويرى ان قوله
هو الصواب الذي يجب اتباعه دون غيره فهو ضال جاهل بل كافر يستتاب فان تاب
والا قتل لجعله بمنزلة النبي المصوم هذا كلامه بآجملة لا يمكن ان يوجد دليل يوجب
على احمد بن محمد اتباع ابي حنيفة رحمه الله وعلى احمد بن عمر اتباع الشافعي رحمه الله
ثم العمل بمقتضى الادلة الشرعية والتمسك بالاصول الاربعة والاخذ بها والعمل
بموجبها ليس من الانتقال في شيء ولو سلم وفرض من غير ما لزوم كون التشديدات
المذكورة في كتب المتأخرين في حق المنتقل من مذهب الى آخر صحيحة مبنية على
حجة فمحملها من ينتقل انتقالا كلياً من غير برهان يدعوه اليه او اعتقاد رجحان يحمله
عليه بل بمجرد التهاون وعدم المبالاة او اتباع هوى النفس وقضية الطبع كما قيل
في وجيه الدين مبارك بن مبارك بن سعيد الواسطي المعروف بابن الدهان النحوي
الضريانه كان حنبلياً انتقل الى مذهب الشافعي ثم تحول حنفيًا حين طلب الخليفة

نحو ما يعلم والله النحر ثم انه تحول شافعيًا حين شغرت وظيفة تدريس النحو بالنظامية
لهما شرط صاحبها ان لا ينزل فيها الا شافعي وفي ذلك يقول ابو البركات مؤيد بن يزيد
التكريتي (شعر) ومن يبلغ عنى للوجه رسالة * وان كان لا تجدى اليه الرسائل * تذهب
للمنعمان بعد ابن حنبل * وذلك لما اعوزتك الماكل * وما اخترت رأي الشافعي تدبنا
* ولكنما تهوى الذى منه حاسل * وعما قليل انت لاشك صاير * الى مالك فاطن بها
اننى قائل * فان الانتقال من مذهب الى آخر بالكلفة وترك الاول معجور البتة فلما يتخلو
من النعصب واتباع الهوى ولذلك قال عمر بن محمد النسفى رحمه الله فيما كتبه الى
بعضهم ليت شعري اخالفت ابا حنيفة فى الاصول والفروع اوفى الفروع خاصة فان خالفته
فى الاصول فسحقا لك سمعوا وان خالفته فى الفروع اجزافا خالفته واعتسافا ام لاح لك
الصواب فى غيرها فرائيت التمسك به عدلا وانصافا وهب ان الامر كذلك فليت شعري
اوقع لك هذا الشكل والشبهة فى مسئلة واحدة اوفى مسائل عدة اوفى جميع المسائل
التي لا يمكن حصرها فى طويل مدة فان قلت فى الجميع فبعض بعيد ومحال شديد وان
قلت فى البعض فمن اين يجب مخالفة الحق على العموم لشبهة خاصة لولا الداء العضال
والزرق والافتعال والهوى المنبع والرأي المبتدع والجنون الذى لا نزله شربة
افتيمون هذا كلامه ولعل المنتقلين من الائمة وكثير من فضلاء الامم لم يكن لهم علم
اوطن بغير ما انتقلوا اليه من المذهب وانما كانوا قبل الانتقال لم ينتحلون ما انتقلوا عنه من
مذاهبهم ببعض التقليد وقد انتقل الامام ابو جعفر الطحاوى وابو المحاسن محمد بن
عبد الله النيسابورى المحمى من مذهب الشافعي الى مذهب ابي حنيفة رضى الله عنه
وعكس ابو جعفر الترميذى وابو المظفر السمعانى وابو العباس احمد بن محمد الشافعى
وابو عبد الله محمد بن عمر القاهري المعروف بابن المغربي من مذهب مالك الى
مذهب ابي حنيفة وآسد بن الفرات على العكس وآبو القاسم عبد الواحد بن على

البغدادى وابوالمظفر يوسف بن قزغلى سبط ابن الجوزى من مذهب احمد بن حنبل
 الى مذهب ابي حنيفة رحمه الله و^{ابو}الاعلام بن حسين بن محمد الفراء بالعكس ومحمد بن
 عبد الله بن عبد الحكم واحمد بن زكريا بن فارس الهمداني اللقوى من مذهب
 الشافعى الى مذهب مالك رحمه الله وعكس عبد العزيز بن عمران الخزاعى وابوالفتح
 محمد بن على بن وهب القشيري المعروف بابن دقيق العيد و^{ابو}حاتم محمد بن
 حبان البستي الحافظ من مذهب داود الظاهري الى مذهب الشافعى و^{ابو}محمد على
 بن احمد بن سعيد القرطبي المعروف بابن حزم الحافظ و^{ابو}هاشم احمد بن محمد بن
 اسماعيل المصري الزاهد بالعكس و^{ابو}بكر على بن احمد البغدادى الخطيب وسيف
 الدين الامدى من مذهب احمد الى مذهب الشافعى رحمه الله وعكس الحافظ
 شمس الدين ابو عبد الله الذهبي و^{الكثيرون} من العلماء الكبار والفضلاء
 الابرار غير هؤلاء قد انتقلوا من مذهب الى مذهب لا يجمع تفصيلها
 مانحن عليه من المطلب فان قيل قد صرحوا بان دليل المقلد قول المجتهد وان الظاهر
 ان يكون الحق مع اصحابنا وان المفتى لا يخالفهم فيما افتوا فان اجتهاده لا يبلغ اجتهادهم
 وان مذهبنا في الفروع صواب يحتمل الخطاء ومذهب المخالف بالعكس وفي الاصول
 الحق مذهبنا ومذهب المخالف باطل قطعا فكيف يسوغ الانتقال من مذهبنا الى مذهب
 آخر قلت قد عرفت فيما سلف ان المقلد من يتبع غيره في قول او فعل من غير حجة
 فليس عنده دليل لما ينتعله من المذهب سوى تقليده لمن ظنه انه اعلم واورع وليس من
 ضرورة هذا ان من لم يبلغ رتبة الاجتهاد لا يجوز له العمل بالكتاب والسنة ومقتضى الادلة
 نعم الظاهر ان اصابة الحق ان يكون مع اصحابنا الثلاثة ومن في طبقتهم بناء على الظن انهم
 اعلم واورع فيجب على المفتى اذا استفناه المقلد لهم ان يفتى بفولهم بل بقول ^{حنيفة} ابي حنيفة
 رحمه الله وحده ما صح منه قول وثبت عنهم رواية لما ان اجتهاد غيره لا يبلغ اجتهاده بحسب

ظن ذلك المستعني لانه مقلد له لادليل عنده سوى قوله لانه قد اضطر الى تقليده لغلبة ظنه
 ان الحق معه لكونه اعلم في ظنه وانه لا يخرج عن الحق وهو يعلمه لكونه اوسع في رأيه
 ثم ان مذهبنا في الفروع الثابتة بالنظر والقياس وبمدخل من الظنون واراها الناس يقع
 فيها اختلاف العلماء ويتردد قولهم بين الصواب والخطأ صواب في ظننا والالما انخذناه
 مذهباً ولم يصح لنا تقليده ويحتمل الخطأ لكونه انونا ثابتاً بمدخل من الرأي ودليل ظني
 فلا محالة يكون مذهب المخالف على عكس ذلك عندنا والالم يكن فرق بين المذهبين
 بحسب ظننا فان قيل قد ذكروا ان الكتب الخمسة التي هي اصول المذهب كالاخبار
 المتواترة او المشهورة وان المتون كالنصوص وما سويها كالاخبار الآحاد وكيفي يكون
 الامر على ما ذكرت قلت تلك كلمة حق وانت تريد بها معنى باطلا وذلك لان كون
 الكتب الخمسة كالاخبار المتواترة او المشهورة في كونها ثابتة عن محمد بن الحسن رحمه الله
 بالنواتر والشهرة مثل الاخبار الثابتة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذلك
 لا في كونها حقاً البتة ثابتة في نفس الامر معصومة المراد من روضة النقاد عن الكذب والخطأ
 والريب بحيث يجب على كل احد وصل اليه الاخذ به والعمل به وجبه كخبر الرسول
 الواجب الاتباع اللازم الامتثال باوامره ونواهيه وليس معنى كون المتون كالنصوص
 انها مثل آيات الكتاب واحاديث الرسول في القوة وكونها قطعية يقينية بحيث تجري
 مجريها في وجوب التمسك بها على كل احد وتضليل المعرض عنها والعادل عن مقتضياتها
 بل لما كان وضع المتون لجمع اقوال صاحب المذهب وحفظها دون غيرها فالمنذور
 فيها بمنزلة صريح المعزى الى ابي حنيفة مثلاً بقوله قال ابو حنيفة رحمه الله ولهذا ترى
 اصحاب المتون متى احتاجوا الى ذكر قول غيره ذكروا او لا قوله في صورة الاطلاق ثم
 يردونه بقول غيره مثل وقولهم ^{قولهم} عند ابي يوسف او قال محمد او زفر او قال الاوعند هما او نحو
 ذلك ولو ذكره في صورة الاطلاق لحمل على قول صاحب المذهب وكان خطأ وتطير ذلك

ان البخارى ومسلما رحمهما الله لما التزموا في صحيحهما ايراد الاحاديث الصحيحة التى
انفق عليها الحفاظ وتجريدها عن غيره ولذلك ارتفع شأنهما وبلغ سمك السماء قدرهما
اعتراض عليهم ما غير واحد من النقاد كابي جعفر الطحاوى وغيره في احاديث بانها ليست
على ما شرط عليه وهذا الاعتراض متوجه عليهم بالنظر الى ما التزموا وان صحت تلك
الاحاديث بل لا ريب ولم يخرج عن محمد بن اسحاق صاحب المغازى مع كونه ثقة ثبتا حجة
لما تكلم عليه مالك بن انس رحمه الله بما تكلم ثم هذا الاعتناء ما داموا على المتنون التى
سنصف حالها فيما سيتلى عليك واما المتنون المحدثثة في القرون المتأخرة فحالها ينزل
عن ذلك لتكون اصحابها غير ثقة مع ما يختملسون فيها من اقوال الشيوخ والفتاوى وغيرها
واما في الاصول في باب العقائد وغيرها فمذهبنا ما نطق به الكتاب ومتواتر السنة مع
الثبات على حد ودال الشرع في اثبات ما اثبتته ونفى ما نفاه والسكوت عما عداه من غير
زيادة على ما يعطيه ولا نقصان عن مفاده ولا امتداد الى ما وراءه على ما قررناه في المطلب
الاول وبيناه وليس المراد منه بالذى ركبته طوائف اهل الكلام من الاشاعرة والمعتزلة
والحنابلة والكرامية وغيرهم من الاراء الركيكة الا هواء السخيفة فلا جرم ان مذهبنا هذا
حق لا يجوز لاحد مخالفته من كان وما يخالفه باطل لا محالة سواء كان القائل به كلاميا او فلسفيا
او اشعر يا وعدليا او جبريا او ظاهريا او اماميا او حنبليا او غير هؤلاء (تكميل) قد
عرفت ان الله سبحانه قد اكمل لنا ديننا واتم علينا نعمته ورضى لنا الاسلام ديننا وقال
اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء ثم قال فاستلوا اهل الذكر ان كنتم
لا تعلمون وقال ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله وقال ولوردوه الى
الرسول والى اولى الامر منهم لعلهم الذين يستنبطونه منهم وقال ومن يشاقق الرسول
من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم واخرج مسلم
رحمه الله في صحيحه عن محمد بن سيرين رحمه الله ان هذا العلم دين فانظروا عمن

تأخذون دينكم وفي الصحيحين عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله لا يقبض العلم ينتزعه انتزاعاً من قلوب العلماء ولكن يقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالماً انتخذ الناس رؤساً جهالاً فاستلوا فافتهوا بغير علم فضلووا وضلوا وقال الله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقال ولا تقف ما ليس لك به علم والظن ليس بداخل في مسمى العلم فضلاً عن التقليد لقوله تعالى ما لهم به من علم ان هم الا يظنون حيث اثبت الظن بعد نفى العلم ولكن الادلة قد تطاردت على ان المراد من العلم في باب العمليات المعنى الاعم الشامل له وللظن الحاصل من طريقه المعتبر في نظر الشارع ووجوهه المبينة عنده المبينة من جهة والمقلد العاجز عن فقه الدليل وتعقل الحجة غاية طاقته تحصيل الظن من فتوى العالم المتورع لضرورة تقليده له تخاشياً عن البطالة والاسترسال بهوائه والارتباك في الحيرة فاعلم ان نقل الشريعة اما باصلها المنصوص عليه وما بفرعها المستنبط منه والآول آيات القرآن واحاديث الرسول ويلتحق بهما في كونها حجة فتبياً للصحابة في نظر ابي حنيفة واصحابه رضى الله تعالى عنهم اجمعين حملاً على السماع لنبوهم كمن عن المجاذفة والتقول في دين الله لثبوت عد التهم وستارتهم والقران متواتر الثبوت معروف الحال وطريق معرفة الحديث في هذه الاعصار المتأخرة هو الاعتماد على الائمة الموثوق بهم في عام الحديث بالرجوع الى كتبهم لانهم جمعوها وادونوها وصححوها وحسنوها وضعفوها وبينوها وفرغونا عن تفتيش رجاله والبحث عن احوال روايته وتواترت عنهم كتبهم او اشتهرت واستبان الاعتماد بهم والثاني فتبها الفقهاء وكبار العلماء المتميزين في علم الفقه وفن النظر ومسائل الفروع والروايات بين صحبة يجوز الاعتماد عليها وسقيمة لا يعتد بها ولا يعتبر بشائنها ويجب على الناس ان ينفاروا في اديانهم نظراً في اموالهم وهم لا يقبلون في معاملاتهم دراهم ودنانير لا يعرفون جودتها وانما يختارون السالم الطيب الصحيح كذلك يجب عليهم ان لا يأخذوا من الروايات الحديثية والمسائل الفقهية الا ما

صح وثبت رواية ودراية فان التدوين بما لا دليل عليه منهي عنه من جهة الشرع قال الله تعالى
 ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله وقال اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا
 تتبعوا من دونه اولياء وقال وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهايكم عنه فانتهوا فلا يسوغ
 ان يعمل بكل كتاب اذ الشايع الذايغ في زماننا كتب جمعها ضغف الرجال من اطراف
 الحواشي واثبتوا فيها ما تصرفوا فيها بارائهم من غير بصيرة ولفقوها لا تحزم وخبرة ولا بقول
 من نصب نفسه مفتيا وسماه عالما اذ قد غلب الجبل وشاع الفسق بعد القرون الثلاثة
 فالمستور في حكم الفاسق يحكم هذه الغلبة والشيوع الى ان يكشف عن حقيقة الحال
 البحث والبيان وعن هذا قال القاضي ابو زيد رحمه الله في الامد الاقصى ماضت امة
 من مضى قبلنا الا بتابع اباثمهم وفساق علماء دهورهم ونبت الكتاب والسنة وراء ظهورهم
 وقد اشتهر عن الامام ابي بكر الرازي الجصاص رحمه الله بل نواتر عنه ما يتبعه من جاء بعده
 وتلقاه ما قال قد اقر رأي الاصوليين ان المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد من يحفظ
 اقوال المجتهد فليس بمفتي والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد كابي حنيفة
 رحمه الله على جهة الحكاية فانه لا يفتي الا المجتهد وهو الفقيه المعروف ان ما يكون في زماننا
 ليس بفتوى بل نقل كلام المفتي اياخذ به المستفتي وطريق نقله كذلك عن المجتهد احد
 امور اما ان يكون له سند فيه اليه او ياخذ من كتاب معروف نداء اولته الايدي نحو كتب
 محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للاتمة المجتهدين المعروفين بالفقه
 والعرف والثقة في الرواية لانه بمنزلة الخبر المتواتر عنهم او المشهور وقال ابن الهمام
 فعلى هذا الوجود في بعض نسخ النواذر في زماننا لا يحل عز وما فيها الى محمد ولا الى ابي
 يوسف لانها لم تشتهر في عصرنا في ديارنا نعم اذا وجد في كتاب مشهور معروف كالمداينة
 والمبسوط اذا كان الحال في النواذر ذلك فبالحرى ان لا يصح عز وما في كتب المتأخرين
 من الفتاوى والوافعات وغيرها الى المجتهدين لانها مع خلوها عن الاسناد وعرائها عن

الدليل لم ينسب غالب ما فيها الى الاثمة الثلاثة ومن يحذو حذوهم في الفقه والاجتهاد
 والثقة ولا التزام اربابها الاخراج عنهم بل ما تضمنه من اقوالهم في غاية الندرة وما عداه من
 اقوال طائفة من متفقيه القرون الوسطى والمتأخرة لم يعرف حالهم ولم يثبت عدتهم
 وربما يخالف المأخوذ منه ويبين المنقول عنه ونظير ذلك ما وقع في شرح الكنز لابن
 النجيم حيث قال في كتاب الصوم منه ولم يتعرض لحكم باقي الالهة التسعة وذكر الامام
 الاسدي في شرح مختصر الطحاوي الكبير واما في هلال الفطر والاضحى وغيرهما من
 الالهة فانه لا يقبل فيه الاشهاد فرجلين او رجل وامرأتين عدول وادراكا في سائر الاحكام
 انتهى وفي بعض حواشي الاشباه والمصنف طرد ذلك في غير رمضان كرجب وشعبان مع
 غيرهما اذ قصد باثباته امر ديني خالص الله تعالى كان يغف هلال رمضان فيحتاج الى اثبات
 اول شعبان فلو غمما يحتاج الى اثبات هلال رجب وهلم جرا هذا فانظر الى التفاوت بين
 هذه الحكاية والمحكي عنه وعدم المطابقة فان ابن النجيم انما نقل ما ذكره الاسدي في
 فحسب وهو في غير موقعه ودلالته على وجوب اكمال جميع الاشهر لو لم يثبت بشهادة
 شاهدين في حيز المنع ومن المجاز ان يكون المراد منه لا يثبت هذه الالهة بدون شهادة
 شاهدين في حكم من تلقى بها من تعليق طلاق او عتاق او نذر صوم شهر معين او غير
 ذلك والا لكان معارضا للعموم ما في الوقاية وغيرها من قولهم وقيل بلاد عوى ولفظ اشهد
 للصوم مع غيم خبر فرد بشرط انه عدل لان جميع الالهة في هذا الصوم البتة ومخالفا
 لتعليمهم اشتراط العد في الفطر والاضحى على ظاهر الرواية بتلق حق العباد وعدم
 اشتراطه في الصوم والاضحى على رواية النوادر بكونه من امور الدين وصاحب تلك
 الحواشي لم يعرف ما هو المراد من الامر الذي ينزل في غير محله ولم يفرق بينه وبين
 غيره بل كان يشرعنا مردودا على صاحبه لانه لا دليل قط من آية او سنة او اجماع
 امة او قياس او اتباع على اكمال جميع الاشهر لو غم فيها لان الصوم لم يرد فيه الشرع الا

بالامر برؤية هلال رمضان او اكمال شعبان والقول بان من ضرورة عدم رؤية هلال
 شعبان اكمال رجب غير مسلم فانه انما يلزم ذلك ان لم يعرف بدليل آخر وقد عرف فان
 الشهر لا يكون الا تسعا وعشرين يوما وكسرا وانما اوجب الشرع اكمال ثلاثين في شعبان
 وفي شهر رمضان للاحتياط ويتأتى انتضاء الشهر بيقين وذلك مما توافق فيه العقل والنقل
 وثبت من جهة الشريعة ومن حيث الحكمة فانه قد ثبت عند الحساب ثبوت الامر له ان
 القمر يصل الى نقطة فارق فيها عن الشمس في مدة سبعة وعشرين يوما وسبع ساعات
 وثلاث واربعين دقيقة واربع ثوان ويجتمع معها تارة اخرى في مدة تسع وعشرين يوما
 ونصف يوم واربع واربعين دقيقة وثلاث ثوان وان مدة السنة القمرية ثلاثمائة واربعة
 وخمسون يوما وخمس يوم واحد وسدسه وكسرا والحسابيات كلها امور قطعية برهانية لا سبيل
 الى مجادلتها بعد فهمها ومعرفتها قال صاحب الهداية في مختارات النوازل علم النجوم في
 نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسمان حسابي وانه حق وقد نطق به الكتاب قال الله تعال الشمس
 والقمر بحسبان اي سيرهما بحساب واستدل الى بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث
 وهو جائز كما استدلال الطبيب بالنبيض على الصحة والمرض وقوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم انا امة امة لا تكتب ولا تحسب ليس فيه ما يدل على تخطية الكتاب والحساب بل يدل
 على تصويتها وتصديقها فانه صدر في معرض اظهار المعجزة وبيان ان معارفه الهية
 بوحى يوحى من عند الله تعالى فان حاصل المراد منه اننا نعرف ذلك باعلام الله تعالى
 ونعرفه لنا لا بغيره لانا امة امة لا نستعمل الحساب ولا نند اول الكتاب وانما يعرفه الحساب
 بمزاولة حسابهم والكتاب بالكتابة عن غيرهم كما قال الله تعالى وما كنت تتلو من قبله من
 كتاب ولا تحطه بين يديك اذا الارتاب المبطلون بل هو آيات بينات في صدور الذين اوتوا
 العلم وما يحسد باياننا الا الظالمون واهل الشرع من الفقهاء وغيرهم يراجعون في كل حادثة
 الى اهل الخبرة بها وذوى البصيرة في حالها فانهم يأخذون بقول اهل اللغة في معاني الفاظ

القرآن والحدِيثُ يَقُولُ الطَّبِيبُ فِي أَفْطَارِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ بِنَاءِ
 أَكْمَالِ شُعْبَانٍ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَشْهُرِ عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِ قَطْعِيًّا وَمُوَافِقًا لِأَخْبَارِ الشَّارِعِ بِهَوِّ قَدْ صَحَّ
 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مِقَاتِلِ الرَّازِيِّ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ أَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ بِهِ
 وَيُرَاجِعُ أَهْلَهُ فِيهِ وَقَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ وَغَيْرُهُ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلُوةُ وَالسَّلَامُ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ
 الْهَلَالُ فَاقْدُرُوا لَهُ خُطَابَ لِمَنْ خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَذَا الْعِلْمِ وَقَوْلُهُ فَاكْمَلُوا الْعِدَّةَ خُطَابَ
 لِلْعَامَةِ وَلَمْ يَرَوْا عَنْ أَحَدٍ مِنْ هَوِي طَبَقَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مِقَاتِلٍ أَوْ مِنْ هُوَ فَوْقَهَا بِخَالْفِ كَلَامِهِ
 وَلَا عَمَّنْ يَقَارِبُهُ وَلَا عَتَبًا لِنَعَصَبِ عِدَّةٍ ضَعُفَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَيْهِ وَحَدِيثُ مَنْ أَنَّى
 حَايِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دَبْرِهَا أَوْ كَاهِنًا فَقَدْ كَفَرَ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ وَفِي سَنَنِ
 أَبِي دَاوُدَ فَقَدْ بَرِيَّ مِمَّا نَزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ أَنْتَهَى ضَعِيفٌ وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْمَجْمُوعِ وَإِنْ وَجَدَ
 فِي بَعْضِ كُتُبِ أَحْدَاثِ الْمُتَفَقِّهَةِ وَلَوْ ثَبِتَ فَهُوَ خَبَرٌ وَاحِدٌ لَا يَفِيدُ الْعِلْمَ وَمُصْرُوفٌ عَنْ
 ظَاهِرِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْهَبْ أَحَدٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى كُفْرٍ مِنْ أَنَّى حَايِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دَبْرِهَا وَمُحْصُوصٌ
 بِبَعْضٍ مِمَّنَّا وَلَئِنَّهُ فَقَدْ شَهِدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَعْضِ أَخْبَارِ الْكُفْهَةِ
 بِالْصِدْقِ عَلَى مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا فَضْلًا عَنْ أَهْلِ النُّجُومِ الْمُسْتَدْلِينَ بِالْأُمَارَاتِ
 وَقَالَ أَبُو الْمُنْصُورِ الْمَاتَرِيُّ وَغَيْرُهُ لَيْسَ فِي الْآيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَكْذِيبِ الْمُنْجِمَةِ وَالْمُنْطَبِئَةِ
 بَلْ أَلْتَمَسْتُ تَصْدِيقَهُ فِي تَكْذِيبِهِ النَّبُوَّةَ أَوْ فِي إِخْبَارِهِ بِمَا يَنْقَاضُ مَا عَتَبَرُ فِي عَقْدِ الدِّينِ
 وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ طَلَبُ الْهَلَالِ إِلَّا فِي قَدُومِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ أَحَدٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ
 وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ إِلَى حَالِ سَائِرِ الْأَهْلَةِ وَمَا جَعَلُوا يَوْمَ الشُّكِّ الْيَوْمَ وَاحِدًا وَأَمَّا عَدَمُ
 اعْتِمَادِهِمْ عَلَى الْحِسَابِ وَقَوْلُ أَهْلِ النُّجُومِ فِي دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ لِلصُّومِ وَالْخُرُوجِ عَنْهُ
 فَلَنْ الشَّارِعَ عِلْقَهُ لِلرُّؤْيَةِ بِقَوْلِهِ صُومُوا الرُّؤْيَةَ وَأَفْطَرُوا الرُّؤْيَةَ أَشْفَا قَالُوا لَلَّامَةُ وَتَسْبِيرُ الْمَهْمِ
 مَعَ مَرَاعَاتِ الْإِحْتِمَاكِ دُونَ انْقِضَاءِ سَائِرِ أَشْهُورٍ وَمُضَى الدَّهْرِ لَا لِطِلَانِهِ وَعَدَمُ صِحَّتِهِ فِي
 نَفْسِ الْأَمْرِ وَتَرْيِيقُهُ وَتَكْذِيبُ قَائِلِهِ بَلْ لَأَنَّ الشَّرْعَ الْغَايَةَ فِي هَذَا الْحُكْمِ لِذَلِكَ وَالْأَلْفَاءُ

ثم مرفقة
 ذلك باجتهاد
 الرضا والاجتهاد
 مجرد الوهم بل هو غلبة
 الظن عن اماراة او تجربة
 او باخبار طبيب مسلم
 غير ظاهر النسق وقيل
 عدالة شرط
 فتح التدبير من نفسه
 يندى للمحقق ابن
 الهمام

بمعنى لو وجب اكمال
 جميع الاشهر عند عدم
 الرؤية يلزم تكثير يوم
 الشك على عدد كل شهر
 لم يبره لاله ولم ينقل
 به احد بل صرحوا بخلافه
 منه سلمه الله

غير الأبطال فقد ألغى الشرع أموراً في مواضع من غير إبطالها فإنه ألغى الإجماع من غير تحريم واعتبر الخطأ معه في اشتباه القبلة وألغى العلم القطعي الحاصل للامام من المشاهدة في إقامة الحدود واعتبر الظن الحاصل له من شهادة الشهود فحرم إقامتها عليه في الأول وأوجبها عليه في الثاني والحس مما يفيد العلم قطعا والخبر دون المتواتر لا يفيد إلا الظن قال ابن كثير اتفق العلماء عن بكرة أبيهم على أن القاضي لا يمتثل بعلمه وإن اختلفوا في سائر الأحكام والآبى يوسف القاضي رحمه الله في ذلك قصة مشهورة مع الرشيد أمير المؤمنين وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين وفي صحيح مسلم رحمه الله عن جابر رضي الله عنه إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن نسائه شهرًا معينًا فدخل عليهن صباح تسع وعشرين فقبل بإرسول الله أنما أصبحنا تسع وعشرين فقال عليه السلام إن الشهر يكون تسعًا وعشرين وفي صحيح البخاري رحمه الله حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا الأسود بن قيس حدثنا سعيد بن عمرو وأنه سمع ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال أنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا أي مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين وفي صحيح مسلم حدثني القاسم بن زكريا حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن اسماعيل عن محمد بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الشهر هكذا وهكذا تسعًا وعشرًا وتسعًا وعشرًا وفي رواية عن ابن عمر قال عليه الصلاة والسلام أنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا وعقد الأبهام في الثالثة والشهر هكذا وهكذا أي تمام ثلاثين انتهى فتعدد الطرق وتغاير الرجال مع تفاوت في اللفظ واتحاد في المعنى يدل على أن البيان الواقع فيه والتفسير بقوله مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين وبقوله تسعًا وعشرًا وتسعًا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

وأولم يثبت ذلك فرأى المحققين في أمثاله أن غايته أن يكون مدرجا وغايته الأرسال
 وهو حجة عندنا وعند جمهور العلماء أو هو حكاية حال بلفظ ظاهر العموم وهي نعم دون
 حكاية الفعل والفرق بينهما أن في الأول يذكر الراوي حالاً متضمناً للقول نحو قضى
 بالشفعة للجار فالظاهر أنه نقل بالمعنى ولو كان بياناً لحاله في قضية معينة فالظاهر أنه فهم
 العموم من كلامه ولو بقرينة ذلك اسند القضاء على العموم إليه فيكون حجة وفي الثاني
 ينقل فعلاً من أفعال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نحو صلى في الكعبة وليس له عموم أصلاً
 ومقتضى ذلك اشتباك العددين في شهور السنة وقد اعتبره العلماء كذلك في مواضع
 حيث قالوا إن السنة القمرية ثلاثمائة وأربع وخمسون يوماً وخمسة يوم وسدسه وبعضهم
 أنها ثلاثمائة وأربع وخمسون يوماً بالتقريب وإن فضل ما بينها وبين الشمسية عشرة
 أيام وثلاثون يوماً وعشر يوم كذلك وقالوا إذا احتيج إلى نصب العادة لاستحاضة لبلوغها
 كذلك أو نسيان عاداتها أو غير ذلك يقدر حيضها في كل شهر بعشرة أيام وباقيها طهر فيكون
 طهر شهر عشرين يوماً وطهر شهر آخر تسعة عشر يوماً وهلم جرا هذا ولا يمكن حمله على
 أنه قد يكون كذلك لفوات الفائدة التبليغية وخلوه عن إفادة الحكم الشرعي والأنبياء
 بعثوا لبيان الأحكام الشرعية لا لبيان الحقائق كما صرحوا في قوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم الهرة سبع وإنهما من الطوافين عليكم والطوافات وقوله عليه الصلوة والسلام
 الأذان من الرُس والمراد ببيان الحكم المتعلق به بل الدليل قام على بطلان إيجاب
 اكمال سائر الأشهر روية اثنين إذ لا شك أن المراد في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 فإن غم الحديث ليس الاغوم هلال رمضان واكمال شعبان محسب ضرورة أنه لا يجب
 اكمال شعبان بغموم سائر الأهلة إذ ارى هلال رمضان لتسع وعشرين منه ولا اكمال سائر
 الأشهر المرئية أهلها لتسع وعشرين بغموم هلال رمضان وحده وفي الصحيحين من
 حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا

لرويته فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما جعل اكمال شعبان على تقدير
الغمة تمام الجزاء وكل الواجب فايحجب اكمال عدة سائر الاشهر او اخبار اثنين بالروية
يكون مخالفا للحدوث وابطال الدلول الخاص القطعى وزيادة عليه من غير دليل شرعى
وعلمنا ونارحمهم الله تعالى ردوا ايحباب الشافعى رحمه الله التفریب للزاني بحد يث عبادة
بن الصامت في قوله صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة وحديث زيد
بن خالد امر النبى صلى الله تعالى عليه وسلم بجلد مائة وتغريب عام وايحابة الكفارة
في قتل العمد بدلالة النص ورد في قتل الخطاء بانه ابطال للنص القطعى بما هو ظنى او ما
هو دونه فان الله تعالى جعل تمام الجزاء في الزانى الجلد وفي قتل العمد دخول جهنم ولما
اورد من جهة الشافعى بانه اذا يدل على نفى القصاص ايضا وانتم لا تقولون به اجابوا عنه
بانه انما يدل عليه بطريق الاشارة وقوله تعالى كتب عليكم القصاص فى القتلى وامثاله
يدل على وجوبه بطريق العبارة وهى متقدمة على الاشارة فانظر كيف لم يجوزوا الزيادة
على النص بما هو دونه فما ظنك فى الزيادة من غير دليل بل على خلاف الادلة فان اورد
علينا بلزوم عدم اكمال رمضان قلنا نعم لا يجب اكماله لدخول رمضان وان كان ربما
يجب اكماله لالدخول وهذا وكترجع الى اصل المطلوب فى هذا المقام فنقول الفقهاء
عبارة عن ملكة قوية وبصيرة راسخة فى المرء يتمكن بهامن فرط الاطلاع على اسرار الشريعة
واستنباط الاحكام الفرعية عن ادلتها التفصيلية الشرعية وصاحب تلك الملكة الشريفة
والخبرة النبيهة هو المجتهد والفقهاء على الحقيقة وفقه ابي حنيفة رضى الله عنه وسائر الائمة
وكبراء الصحابة والتابعين من هذا القبيل ومن يحفظ المسائل الفقهية عن ادلتها من غير
حصول الملكة المذكورة هو العالم بالفقه والفقهاء بمعنى صاحب العلم بالفقه بمعنى الصناعة
والمسائل المدونة وهذا هو الغالب فى علماء القرون الوسطى والذى يحفظها الا عن
ادلتها فهو ليس بفقهاء اصلا ولا يصدق عليه هذا الاسم الشريف بمعنى وهو حال غالب

القرون المتأخرة المشتغلين بالفقه ولا يقبل منهم الا مع احد الشرطين والعدالة والتمكن من فهم كلام الفقيه وعليه ان يحكى جميع الاقوال المختلفة للمجتهدين عند الاستفتاء قال ابن الهمام وعندى انه لا يجب عليه حكاية كلها بل يكفيه ان يحكى قولاً منها فان المقلد له ان يقلد اى مجتهد شاء فاذا ذكر واحداً منها فقلده حصل المقصود نعم لو حكى كلها فلاخذ بما يقع في قلبه انه الصواب اولى والا فالعامى لاعبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم وخطائه انتهى واما الفرقة الثانية التى لها معرفة بالحجة وقدرة على سبر الأدلة والترجيح فعليها العمل بمقتضى هذه المعرفة وانتهاض الأدلة واما فى حكاية قول غيره فالشرط ما سبق والواجب قد سلف واما حال الكتب المصنفة فى الفقه والفتاوى وغيرها فهو على جملة اتفقت كلمة المتقدمين والمتأخرين عليها وان اختلفت عباراتهم فيها اما الأولون فعبارتهم لا يصح عزوماً فى النوادر الى ابي حنيفة ولا الى ابي يوسف ومحمد رحمهم الله الا اذا كان له اسناد متصل او وجد فى كتاب مشهور معروف تداولته الا يدي واما الآخرون فقالوا لا يؤخذ بقول كل كتاب وان ما فى المتن مقدم على ما فى الشروح وهو مقدم على ما فى كتب الفتاوى وتفصيل المقام ان المسائل الفرعية فى مذهبنا على مراتب الاولى مسائل الاصول وهى ظاهر الرواية وظاهر المذهب وهى التى اشتملت عليها تأليف محمد بن الحسن رحمه الله من الجامعين والسيرين والزبادات والمبسوط وهذه المسائل هى التى اسندها محمد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمهم الله وصنف تلك الكتب فى بغداد ثم تواترت عنه واشتهرت برواية جمع كثير وجم غفير من اصحابه قد بلغ عددهم مبلغاً لا يجوز العقل نواطؤهم على الكذب والخطأ وهلم جرا الى ان وصل البناء للمبسوط نسخ اظهرها واصحها واشهرها نسخة ابي سليمان الجوزجاني ويقال لها الاصل وقد شرعها جماعة كثيرة من كبار العلماء وكتاب الكافي للحاكم الشهيد المروزي مجموع كلام محمد رحمه الله

مطلب فى تفصيل
احوال الروايات

في الاول وفي حكمها وقد شرحه كثير من الفقهاء الخنفية الثانية مسائل النوادر
وهي غير ظاهر الرواية لانها لم تظهر كما ظهرت الاولى ولم ترو الا بطريق احاديث
صحيح وضعيف كالرقبات والكيسانيات والجرجانيات والهارونيات من تصانيف محمد الذي
روى بها عنه الاحاد ولم يبلغ حد التواتر والشهرة عنه والرقبات صنفها حين نزل رقة وكان
وردها مع الرشيد امير المؤمنين فاضيا عليها والكيسانيات روى بها عنه شعيب بن سليمان
الكيساني والجرجانيات روى بها عنه علي بن صالح الجرجاني من اصحابه وكتاب المنتقى
للمحاكم مجموع كلامه في غير رواية الاصول وفي حكمه ومن ذلك الامالي والجوامع لابي يوسف
رحمه الله وكتاب العجود للحسن بن زياد رحمه الله ومنها الروايات المتفرقة كنواد
محمد بن سماعة ونواد ابراهيم بن رستم المروزي ونواد هشام بن عبيد الله الرازي
 وغيرهم واما المختصرات التي صنفها حذاق الائمة وكبار الفقهاء الاجلة المعروفين بالعلم
والزهد والفقاهة والثقة في الرواية كالامام ابي جعفر الطحاوي وابي الحسن الكرخي
والحاكم الشهيد المروزي وابي الحسين القدوري ومن في هذه الطبقة من علمائنا الكبار
في موضوعات لضبط اقوال صاحب المذهب وجمع فتاويه المروية عنه فمسائلها ما يحقق
بمسائل الاصول وظواهر الروايات في صحتها وثقة روايتها وثبت ما فيها عند اصحابها بين
متواتر ومشهور او احاد صحيحة الامناد وتواترت عنهم وتلقاها علماء المذهب بالقبول منهم
والثالثة الفتاوى وتسمى الوقعات وهي مسائل استنبطها المتأخرون من اصحاب محمد
وابي يوسف وزفر والحسن بن زياد واصحابهم وهلم جرا مثل كتاب النوازل لابي الليث
السمرقندي جمع فيه فتاوى مشايخه ومشايخ شيوخه كمحمد بن سماعة ومحمد بن مقاتل
الرازي وعلي بن موسى القمي ومحمد بن سلمة وشاذ بن حكيم ونصير بن يحيى البالحسين
ومجموع النوازل والحوادث والوقعات لاحمد بن موسى بن عيسى الكشي والوقعات لابي
العباس احمد بن محمد الرازي الناطقي والوقعات للصدر الشهيد ثم جمع من بعدهم

بالفناء لا
ولا بالقاف

فتاوى اولئك مخبلة غير ممتازة كفاضى خان فى فتاويه وصاحب المحيط البرهانى
 وخلاصة الفتاوى والسراجية وغير هانعم قد احسن الشيخ رضى الدين السرخسى رحمه
 الله ونعم ما فعل فانه بدأ فى كتابه المحيط بمسائل الاصول ثم بمسائل النواذر ثم الفتاوى
 فالاصول الستة فى مذهب ابي حنيفة كالصحيحين فى الحديث والنواذر كالسنن الاربعة
 والمحيط الرضى كالمصاييح والمشكوة ومن ذلك اشتهر ان المتون كالنصوص بالمعنى الذى
 مر بيانها متقدمة على مافى الشروح وما فيها على مافى الفتاوى لان ما يورد فى الشروح
 من المسائل لاستيناس مافى المتون من الاصول وكشف حاله غالباً فله اعتضاداً بالاصول ثم
 مافى الفتاوى فانه مخلوط باراء المتأخرين ودون تلك النواذر اذهى فى نفسها ليس جميعها
 من اقوال صاحب المذهب وائس لها السادة اذ يرفعها الى صاحب المقالة ولا اصحابها فى مثابة
 الاصحاب الثلاثة وارباب المتون فى المتانة من حيث الزهد والورع والعدالة ولا من حيث
 العلم والاتقان والفقاهة والحفظ والثقة فى الرواية بل انها جمعها اشخاص من المتفهمين لم
 يعرف حالهم فى الرواية وحسن الدراية فلا يعمل بها ولا يقبل مافيهما من متفر دانهم الا بشرط
 مساعدة الادلة ومعاوضة القواعد الاصولية واما الروايات الغريبة التى ينفرد بنقلها احاد
 المصنفين من اهل القرون المتأخرة فلا يعتبر بها ولا يعتمد عليها ولا يمتد بصاحبها
 ولا سيما فيما خالف الاصول وباين المعقول والمنقول وحالها فى حكم الفهارس والمجامع
 المجهولة بالنسبة الى المفاصد فهمما اضطر المسلم الحنفى الى التقليد وانتهى حاله الى
 هذه الضرورة ياخذ بما فى الاصول ثم بما فى المتون المختصرات كمختصر الطحاوى
 والكرخى والحاكم الشهيد والقدرى رحمهم الله فانها تصانيف معتبرة وتواليف معتمدة
 قد تدادوا فيها العلماء وتنافس فيها الفقهاء واولعوا فيها حفظاً ورواية ودرساً وقرأة وتفقهاً ودراسة
 وشرحاً وتعليقاً فقد شرح مختصر الطحاوى ابو الحسن الكرخى وابوبكر الرازى الجصاص وابوبكر
 احمد بن على الترمذى الصوفى الوراق وابوعبد الله حسين بن عبد الله الصيرى

مطلب
 فيها ياخذ المقلد
 الحنفى

القاضي وابونصر احمد بن محمد الشيرازي الاقطع وابونصر احمد بن منصور الطبري
وشمس الائمة السرخسي ومحمد بن احمد الحنفي وبهاء الدين علي بن محمد الاسبيجاني
وابونصر احمد بن محمد بن مسعود الوبري وخلق كثير من الفقهاء الاعلام وشرح مختصر
الكرخي ابوبكر الرازي وابوالحسين القدوري وابو الفضل عبد الرحمن بن محمد
الكرماني وآخرون ومختصر الحاكم شرحه اسماعيل بن يعقوب الانباري واحمد بن منصور
الاسبيجاني وشمس الائمة السرخسي وجماعة كثيرة واما مختصر القدوري فهو متن متين
وتصنيف رصين معتبر متداول بين الائمة الاعيان وشهرته وظهور حاله تغني عن الاطناب
بالبيان قال البسطامي هو كتاب مبارك وكانت الحنفية يتبركون بقرائه في ايام الوباء
ومن حفظه يكون اميناً من الفقر حتى قيل من قرأه على استاذ صالح ودعاه عند ختم الكتاب
بالخير والبركة يكون مالكا لدرهم على عديم سائله اثني عشر الفا وهو مراد صاحب
الهداية وغيره حيث اطلقوا الكتاب والمختصر وقد شرحه ابونصر الاقطع ومحمد بن
ابراهيم الرازي وابو المعالي عبد الرب بن منصور الغزنوي وابراهيم بن عبد الرزاق
الرسيني وشمس الائمة اسماعيل بن حسين البيهقي وابوسعدي مطهر بن الحسين اليزدي
وهسام الدين علي بن احمد بن مكي الرازي وابو الرجا مختار بن محمود الزاهدي وخلق
لا يحصى وليس المراد من المتن المختصرات هو علماء من حذاق الائمة والفقهاء الاجلة واما
المختصرات التي جمعها المتأخرون كالوقاية والكنز والنقاية وغيرها فان اصحابها وان
كانوا علماء صالحين فضلاء كاملين ليسوا بهذه المثابة من الثقة والفاهمة مع خلوكلامهم
عن الحجة والاسناد وعدم سلامته عن نوع تغيير وخلق وتصرف في التعبير فلا يعتمد
عليها هذا الاعتماد وانما يعمل بما فيه من الضرورات والمشهورات وما قد صرح في المذهب
اعتمادا على الشهرة او ظهور الصحة او ابتناء على اعتضاد الاصول وتطابق الادلة لانه
لورده واحد من اصحاب هذه الكتب فضلا عن المختصرات التي دونها من دونهم فان

كتاب الغرر والملةقى والتنوير بل الوقاية والكنز وامثالها مشحونة بآراء المتأخرين
ثم يأخذ بما صح من غير ظاهر الرواية والنوادر فانها وان تنزلت رتبته عن ظاهر
الرواية باعتبار عدم اشتها ر اسنادها الا ان غالبها قد صححت به الرواية وساعدته
الدراية فلذلك ربما اختاره كثيرون من العلماء المتأخرين على الظاهر الآتري
صاحب نخفة الفقهاء قد اختار رواية النوادر على الظاهر وصححها في هلال الأضحي حيث
قال والصحيح انه تقبل فيه شهادة الواحد وكذلك في ظاهر الرواية لا يجب تقليد التابعي
مطلقا وفي رواية النوادر يجب تقليده اذا ظهر فتاويه في زمن الصحابة واعتبره فخر الاسلام
وتابعه بعضهم وجعله هو الاصح ومثل ذلك وقع عن صاحب الهداية وغيره في مسائل ثم
يأخذ بالاصح والاثبت من الوقعات والفتاوى والامثل فالامثل الى ما دونها من العجائع
والتوالي ومن ههنا ينقدح ان الصحيح نوعان صحيح دراية وهو الذي نهض دليله
وظهرت حجته وتعليقه ممن كان وكيف كان وما هو صحيح رواية لثبوته عن القائل به مثل
ابي حنيفة او ابي يوسف او محمد او زفر او الحسن او مالك او الشافعي او احمد او غيرهم
بطريق صحيح اما برفع اسناده بنقل الثقة عن الثقة سالما عن القادح والعللة او بالوجدان
في كتاب معروف قد عرف صاحبه بالعدالة والثقة في الرواية ككتب محمد بن الحسن
رحمه الله وما قد سبق ذكره من المتون فان قيل قد صرحوا بان الرواية اذ ازيلت بقوله
هو الصحيح او هو المأخوذ او الظاهر او به يفتى او عليه الفتوى فليس للمفتي ان يخالفه
وان الصحيح مقدم على الاصح والظاهر على الاظهر عند التعارض قلت المراد منه هو
الصحيح في الواقع دراية اور رواية والظاهر بحسب ثبوته في الواقع على ما مر تفصيله غير ان
ذلك لما كان مما لا يعرفه المقلد الا بقرينيل العالم بقوله هو الصحيح او نحوه فادوه بهذه
العبارة والافهام الفخيلة في قول الجاهل بحقيقة الحال ولذلك قالوا للذكور في صورة
الاطلاق اقوى واصح مما صرح به لانه يكون في المتون الموضوعات لجمع اقوال صاحب المذهب

مطلب
الصحيح نوعان

وذكر وافي ترجيح ما هو الصحيح والظاهر على ما هو الاصحح والظاهر وغير ذلك مما يدور
 بين اصل الفعل وافعل التفضيل ان لفظ هو الصحيح مثلاً يقتضى ان يكون سواه غير
 صحيح فيكون فاسداً والفائل بانه اصحح بوافق المخالف في صحة قوله غير انه يدعى مزب
 الاصححة في قول نفسه والفائل بانه الصحيح يحكم بفساد كلام صاحبه ويقصر الصحة على
 كلام نفسه والاخذ بما انفق على صحته المخالف اولى قلت وانما ذلك فيما اورده بصيغة
 الحصر وما ينبغي كقوله هو الصحيح والافيدونه فانما يدل على صحة كلامه ساكتاً عن غيره
 فيجتمل ان يكون صحيحاً عنده ايضاً الجواز تعدد الصحيح رواية ثم المتعبر فيه كما عرفت
 ان يكون الفائل عالماتقة اهلاً لذلك قد عرف بالفقه والضبط والورع والعدالة والا
 فقول من لا يميز الغث من السمين ولا يفرق بين الشمال واليمين من ضعفاء الناس
 والمستورين الذين لم يعرف حالهم ولم يثبت عدالتهم فلا عبرة به وبصحيحه كما لا عبرة
 لقوله ونقله ولا يعمل بما تنفرد به الابشر ط تعاضد الاصول وتوافق الادلة والنقول ثم لا بد
 ان لا يعارض فيه لمن هو فوقه او مثله والافيض محل بالتعارض او بظهور عدم صحته ومثال
 ذلك ان المنفرد اذا قضى الجهرية هل يجب عليه الاخفاء ام لا يختلف فيه فقيل الجهر افضل
 ليكون القضاء على حسب الاداء وقيل بل يجب عليه الاخفاء قال في الهداية هو الصحيح
 واعترض عليه العلامة الدنناقي في النهاية وغيره بانه مخالف لقول شمس الاثمة الرخسي
 وفخر الاسلام والامام التمر ناشى والامام العجبوبى وقاضيان وغيرهم يتخير والجهر
 افضل وهو الصحيح وكذا في الذخيرة والكافي هو الاصحح لان القضاء على وفق الاداء فعلم
 ان ما صححه بقوله هو الصحيح غير صحيح واجاب عنه الشيخ اكمل الدين رحمه الله في العناية
 بان ليس مراد المصنف الصحيح رواية حتى يرد عليه ما ذكر بل الصحيح دراية وذلك لان
 الحكم الشرعى ينتفى بانتفاء المدرك الشرعى والمعلوم من الشرع كون الجهر على
 المنفرد تخيير افي الوقت وحتماً على الامام ولو لا الاثر من ان النبى صلى الله تعالى عليه

مطلب
 الصحيح رواية
 يضمحل بالمعارض

وسلم ادى قضاء فجر غداة التعريس وجهر فيها بالقراءة كما كان يصليها في وقتها قلنا بتقييده بالوقت في الامام ايضا ومثله في المنفرد وم فيبقى الجهر في حقه على الانتفاء الاصلى فلا يعدل عنه الا بموجب ولم يوجد ورده المحققون باننا لانسلم ان الاصل في القراءة الاخفاء والجهر بعارض دليل آخر وان الثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يجهر في الصلوات كلها فشرع الكفار يغلطونه كما يشير اليه قوله تعالى وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه فاختفى النبي عليه السلام الا في الاوقات الثلاثة فانهم كانوا فيها غيبا ونائمين او بالطعام مشغولين فاستقر الامر على ذلك فهذا يدل على ان الاصل فيها الجهر والاخفاء بعارض ثم لانسلم انتفاء المدرك الشرعى بل هو موجود وهو القياس على ادائها بعد الوقت باذان واقامة بل اولى لان فيها الاعلام بدخول الوقت والشروع في الصلوة وقد سن بعد ذلك في القضاء وان لم يكن ثمة من يعلمه بها فاعلم ان المقصود مراعات هيئة الجماعة وقد روى من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلوته عغوف من الملائكة وفي موطاء مالك عن زيد بن اسلم اذ ارقد احدكم عن الصلوة وانسيها فليصلها كما كان يصليها في وقتها فان قيل ما ذكره صاحب الهداية من سبب الجهر ثابت بالاجماع وقد انتفى كل منهما فينتفى الحكم وامامو ائمة القضاء للاداء فليس على سببيتها اجماع ولا نص فجعلها سببا يكون اثبات سبب بالرؤى ابتداء قائل الحكم انما ينتفى بانتفاء السببين اذا كان الاجماع على حصر السببية فيهما وليس كذلك وقد تقرر في الاصول ان ما ثبت بالاجماع يجوز تعليله والحاق غيره به لوجود العلة فيه قال بعض الفضلاء فظاهر ان ما ذكره ليس بصحيح دراية ايضا وهذا وذلك محمل اولئك الكلمات حيث صدرت عن العلماء الثقات ووجد في كلام من يعتمد به ويعتمد على ما في كتابه ولو قدر انها من حجة الظاهر عنه يجب حملها عليه اصلاحا للكلامه بقدر الامكان واحسانا للظن به حيث ما كان مهمالم بصرح بخلافه فكيف وهى صريحة وآمان دونهم فلا يعباء بشأنه ولا يلتفت الى كلامه

مطلب فيما قبل ان
افضل الكتب

وما قيل ان افضل الكتب هو خلاصة الفتاوى ثم فتاوى قاضيخان ثم المحيطان والذخيرة
والملتقط والخزانة والغنية تحكم محض ومجرد حسابان صدر من اتباع الهوى اذ كيف يصح
ان يقال انها افضل من الصحيحين في الحديث ولو خص المراد بكتب الفقه فكتب محمد
بن الحسن وما ذكر من المنون افضل واصح واثبت واوثق بحيث لا يجوز المقايسة بينها
وبين تلك الكتب اصلا بوجه من الوجوه وكيف يقاس الملائكة مع الحدادين نعم لو اعتبر
كثرة اشتغالها على مسائل الحوادث النادرة الوقوع مع قطع النظر عن صحتها وثبوتها
لاحتل ذلك لكنه ليس من جهات الترجيح الموجبة لرحمان ما تضمنته من المسائل على
العموم مع أنه لا يستقيم ايضا بالنسبة الى بعض مجامع المتأخرين وأعجب من الكل عد
القنية منها وصاحبها معتزلي ربما ينقل اهواء الجبائي وامثاله وقال ابن الشحنة في شرح
المنظومة ان كل ما في القنية مخالفا للقواعد والاصول لا التفات اليه ولا عمل عليه ما لم
يعضده نقل عن غيره وكذا ما يقال ان الامام فخر الدين قاضيخان مقدم على غيره لانه
فقيه النفس اهل للترجيح وهو اجل من يعتمد على تصحيحه لا يكاد يستقيم الا بالنسبة الى
بعض الاشخاص المعينة وكم لله من رجال اجل واعظم شأنًا من قاضيخان وامثاله في الفقه
والكمال ثم أعلم ان المجتهد ضربان احدهما المجتهد المطلق وهو صاحب الملكة
الكاملة في الفقه والنباهة وفرط البصيرة والتمكن من الاستنباط المستقل به من ادلته كابي
حنيفة وابي يوسف ومحمد وزفر ومالك والشافعي واحمد والثوري والاوزاعي وثانيهما
المجتهد في مذهب امام قالوا هو الذي يتحقق اصول امامه وادلته ويتخذ نصوصه
اصولا يستنبط منها الفروع وينزل عليها الاحكام نحو ما يفعله بنصوص الشرع فيما لم يقدر
على الاستنباط من الادلة وهذه الطائفة وان لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق وتجاوزوا
في الفقه عن شاو اولئك لكنهم ليسوا بمقلدين بل هم اصحاب النظر والاستدلال
والبصارة في الاصول والخبرة التامة بالفقه ولهم محل رفيع في العلم وفقاهة النفس ونباهة

مطلب الكلام
في المجتهدين

الفكر وقدرة وافية في الجرح والتعديل والتمييز بين الصحيح والضعيف وقدم عال
 في الحفظ للمذهب والنضال عنه والذب وتاخيص المسئلة وبسط الادلة وتقرير الحق
 وتزيين الشبهة وكانوا يفتون ويخرجون ثم من بعدهم طوائف متفاوتة في العلم بين
 ثقة وضعيف في الرواية وكامل وقاصر في الفقه والدراية وقد جعل احمد بن سليمان
 الرومي المعروف بابن الكمال احد الفضلاء المشاهير في الدولة العثمانية فقهاء الاصحاب
 على ست طبقات الطبقة الاولى المجتهدون في الشرع كالائمة الاربعة ومن يحذو حذوهم
 في تأسيس قواعد الاصول واستنباط احكام الفروع عن الادلة الاربعة من غير تقليد
 لاحد لا في الفروع ولا في الاصول والثانية المجتهدون في المذهب كاصحاب ابي حنيفة
 الثلاثة ومن سلك مسلكهم في استخراج الاحكام على القواعد التي قرر هاشم بنهم واستاذهم
 فهم وان خالفوه في بعض الاحكام لكنهم يقلدونه في قواعد الاصول وبه يمتازون عن
 المخالفين له في الاصول والفروع والثالثة المجتهدون في المسائل كالخفاف والطحاوي
 والكرخي وشمس الائمة الحلواني وشمس الائمة السرخسي وفخر الاسلام البرزدي وفخر
 الدين قاضى خان وامثالهم الذين لا يقدرون على المخالفة لا في الاصول ولا في الفروع
 وانما يستنبطون الاحكام فيما لا نص فيها عن المجتهدين في الشرع على حسب اصول قررها
 ومقتضى قواعد بسطها والارابعة المقلدون الذين لا يقدرون على الاجتهاد اصلا ولكنهم
 لاحاطتهم بالاعول وضبطهم المأخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين وحكم
 مجمل لامرين منقول عن احد المجتهدين وهم اصحاب التخريج كالرازي واضرابه
 والخامسة اصحاب الترجيع كابى الحسين القدورى وصاحب الهداية وشأنهم تفصيل
 بعض الروايات على بعض بقولهم هذا الصحيح رواية وهذا الوفاق للقياس وارقق بالناس
 والسادسة المقلدون القادرون على التمييز بين الاقوى والضعيف وطاهر المذهب
 وظاهر الرواية وغيرها كصاحب الكنز والمختار والوقاية والمجمع وغيرهم والسادسة

المقلدون الذين لا يقدرّون على ما ذكر ولا يفرّقون بين الغث والسمين ولا يميزون الشمال
عن اليمين بل يجمعون ما يجدون كخاطب الليل فالويل لهم ولن قلدهم كل الويل هذا
ذكره وقد أورده التميمي في طبقاته بحر وفه ثم قال وهو تقسيم حسن جدا وأقول بل هو بعيد
عن الصحة بهر أحل فضلا عن حسنه جد فإنه تحكمات بآرد قو خيالات فارغة وكلمات لا روح
لها والفاط غير محصلة المعنى ولا سلف له في ذلك المدعى ولا سبيل له إلى ذلك الدعوى
وان تابعه من جاء من عقبه من غير دليل يتمسك به وحجة تاجبه اليه ومهما ساعدناهم في كون
الفقهاء والمتفقهة على هذه المراتب السبعة وهو غير مسلم لهم فلا يتخلصون من نجس الغلط
والوقوع في الخطاء المفرط في تعيين رجال الطبقات وترتيبهم على هذه الدرجات فليت
شعري ما معنى قوله ان ابا يوسف ومحمد اوز فروان خالفوا ابا حنيفة في بعض الاحكام لكنهم
يقلدونه في قواعد الاصول ما الذي يريد من الاصول فان اراد منه الاحكام الاجمالية
التي يبحث عنها في كتب اصول الفقه فهي قواعد عقلية وضوابط هائية يعرفها المرء من
حيث انه ذو عقل وصاحب فكر ونظر سواء كان مجتهدا او غير مجتهد ولا تعلق لها بالاجتهاد
قط و شأن الائمة الثلاثة ارفع واجل من ان لا يعرفوا بها كما هو اللازم من تقليد غيرهم فيها
فما شاهاهم ثم حاشاهم عن هذه النقيصة وحالهم في الفقه ان لم يكن ارفع من مالك والشافعي
وامثالهما فليسوا بدينهما وقد اشتهر في افواه الموافق والمخالف وجرى مجرى الامثال
قولهم ابو حنيفة ابو يوسف بمعنى ان البالغ الى الدرجة القصوى في الفقهاهة هو ابو يوسف
ليس الا قولهم ابو يوسف ابو حنيفة بمعنى ان ابا يوسف بلغ الدرجة القصوى من الفقهاهة
ولم يقصر عنها والقصر على كلا التقديرين افرادى وقال الخطيب البغدادي قال طائفة
بن محمد بن جعفر ابو يوسف مشهور الامر ظاهر الفضل واقفه اهل عصره ولم يتقدمه احد
في زمانه وكان على النهاية في العلم والحكم والرياسة والقدر وهو اول من وضع الكتب
في اصول الفقه على مذهب ابي حنيفة واملى المسائل ونشرها وبث علم ابي حنيفة في اقطار

مطلب
في ان تقسيم ابن
الكمال تحكم

مطلب
يظهر منه ان الائمة
الثلاثة من اصحاب
ابي حنيفة رحمهم الله
يتقدمون على
الاطلاق

الارض وقال محمد بن الحسن مرض ابو يوسف وخيف عليه فعاده ابو حنيفة فلما خرج من عنده قال ان يموت هذا الفتى فانه اعلم من على الارض وكذلك محمد بن الحسن قد بالغ الشافعي في مدحه والثناء عليه وقال الربيع بن سليمان كتب اليه الشافعي وقد طلب منه كتباً فآخره فكتب اليه (شعر) قل للذي لم ير عيني من رآه مثله * ومن كان من رآه قدر أي من قبله * العلم ينهى اهله ان يمنعه اهله * لعله يبذل له لاهله لعله * فانه قد اليه الكتب وقال ابراهيم الحربي قلت لاحمد بن حنبل من اين لك هذه المسائل الدقيقة قال من كتب محمد بن الحسن وقال الحسن بن ابي مالك لم يكن ابو يوسف يدقق هذا التذقيق الشديد وقال عيسى بن ابيان هو افقه من ابي يوسف وقد ذكر القاضي عبد الرحمن بن خلدون المالكى في مقدمته ان الشافعي رحل الى العراق ولقى اصحاب الامام ابي حنيفة واخذ عنهم ومن ج طريفة اهل الحجاز بطريفة اهل العراق واختص بمذهب وكذلك احمد بن حنبل اخذ عن اصحاب ابي حنيفة مع وفور بضاعته في الحديث فاختص بمذهب انتهى الا ترى انه لما ادعى بعض الشافعية ترجيح القول بمذهبهم والصفة على القول بنفيه بكون الشافعي قائلًا به مع سلامة طبعه واستقامة فهمه وغرارة علمه وصحة النقل عنه لكثرة اتباعه رده ابن الهمام وآخرون بان هذه الكمالات كلها متحققة في محمد بن الحسن مع تقدم زمانه وعلو شأنه وهو قائل بنفيه واما زفر فقد قال فيه ابو حنيفة رحمه الله هذا امام من ائمة المسلمين وانه اقيس اصحابي وقال المزني هو واحد هم قياسا وكفى بذلك شهادة له ولكل واحد منهم اول مختصة به تفردوا بها عن ابي حنيفة وخالفوه فيها ومن ذلك ان الاصل في تخفيف النجاسة تعارض الادلة عند ابي حنيفة رحمه الله واختلاف الائمة عندهما بل قال الغزالي انهما خالفا ابا حنيفة في ثلثي مذهبه ونقل النووي في كتابه تهذيب الاسماء واللغات عن ابي المعالي الجويني ان كل ما اختاره المزني ارى انه تخريج ملحق بالمذهب فانه يخالف اقوال الشافعي لا كابي يوسف ومحمد

مع
كثرة
الجهل
في بلاد العراق وغيرها
منه
الحسن بن ابي مالك
من تلاميذ ابي يوسف
رحمهما الله
خاصة
سلمه الله

فانهما يخالفان اصول صاحبيهما وأحمد بن حنبل لم يذكره الامام أبو جعفر الطبري في عداد الفقهاء وقال انها هومن حفاظ الحديث وذلك مشهور وقال ابن خلدون واما أحمد بن حنبل فمقلده قليل لبعده مذهبه عن الاجتهاد وقال ان الحنفية اهل البحث والنار واما المالكية فليسوا باهل نظر انتهى فكيف يكون هومن المجتهدين في الشرع دون أبي يوسف ومحمد وزفر رحمهم الله ضراغم غايات الفقه وليوث غياض النظر غير أنهم لحسن تعظيمهم للاستاذ وفرط اجلالهم لمحله ورعايتهم لحقه شمر واعلى تنويه شأنه وتوغلوا في انتصاره والاحتجاج لاقواله وروايتها للناس ونقلها لهم وردهم اليها والافتاء عند وقوع الحوادث بها وتجردوا لتحقيق فروعها واصولها وتعيين ابوابها وفصولها وتهيد قواعد محكمة ومقاييس معتمة يستفاد بها الاحكام واستنباط قوانين صحيحة وطرائق قويمة يتعرف بها المعاني في تصاعيف الكلام واجروا ذلك في تصحيح مذهبه وبيان لمن يتمسك به لاعتقادهم انه اعلم واورع واحق للاقتداء به والاخذ بقوله واوثق للمفتى وارفق للمستفتى على ما قال مسعر بن كدام من جعل ابا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت ان لا يخاف عليه ولم يكن فرط على نفسه في الاحتياط انتهى ومقامه في الفقه بمقام لا يلحق شهيد له بذلك اهل جلدته وخصوصا مالك والشافعي ومن ذلك الوجه امتناز واعن المخالفين كالأئمة الثلاثة والاوزاعي وسفيان وامثالهم لا لانهم لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق في الشرع ولو انهم اولعوا بنشر ارائهم بين الخلف وبثها في الناس والاحتجاج لها بالنص والقياس لكان كل ذلك مذهباً منفرداً عن مذهب الامام أبي حنيفة مخالفه هذا وان اراد منه الادلة الاربعة واصول الشريعة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس في الاخذ عنها والاستنباط منها فلا سبيل له الى ذلك لان الشريعة مستندة كل الأئمة وماجاؤهم في اخذ الاحكام فلا يتصور مخالفة غيره له فيها فان قيل لعل مراده انهم يقلدون ابا حنيفة في كون قول الصحابي والمراسل حجة دون الاستصحاب والمصالح المرسلة وامثال ذلك قلت هذا ليس من التقليد

مطلب يعرف كون أبي يوسف ومحمد وزفر حنفيين دون مالك والشافعي وأحمد

وبالجملة ان مدار كون
أبي يوسف ومحمد وزفر
وغيرهم حنفيين دون
مالك والشافعي وأحمد
هو
امثالهم ليس
التقليد في شيء بل هو
العصبة والتعاون والتنا
صر في نشر علمه واداعه
من مذهب مع
واخذ العلم منه والتفقه
به لا ترى زفر رحمه الله
كونه من اجلاء
مع اصحاب ابي حنيفة
وقدمائهم المختصين به
المتقدمين فيه يساق
في كتب
اقواله
المتأخرين
الاصحاب مساق اقوال

في شيء بل انما وافق رأيهم في ذلك رأيه و قامت الحجة عندهم كما قامت عنده الآتري
 ان مالكا لا يلزمه تقليد ابي حنيفة من القول بحجية المراسل ولا الشافعي من
 القول بنفي الحجية عن المصالح ولا تقليد بعضهم لبعض من الاتفاق في كون
 الاجماع وخبر الواحد والقياس حجة فانه انما انكر حجية الاجماع بعض المبتدعة
 وحجية القياس داود الظاهري وغيره من الشذوذ وقد نقل عن ابي بكر القفال وابي علي
 بن حبران والقاضي حسين من الشافعية انهم قالوا السنا مقلدين للشافعي بل وافق رأينا
 رثبه وهو الظاهر من حال الامام ابي جعفر الطحاوي في اخذه بذهب ابي حنيفة
 رحمه الله واحتجاجه له وانتصاره لاقواله على ما قال في أول كتاب شرح الآثار اذكر في كل
 كتاب ما فيه التماسخ والمنسوخ وتأويل العلماء واحتجاج بعضهم على بعض واقامة الحجة
 لمن صح عنده قولهم ريثما يصح فيه مثله من كتاب او سنة او اجماع او تواتر من اقاويل
 الصحابة او تابعيهم رضي الله عنهم ثم ان قوله في الخصاف والطحاوي والكرخي لا يقدر
 على مخالفة ابي حنيفة لا في الاصول ولا في الفروع ليس بشيء فان ما خالفوه من المسائل
 لا يعد ولا يحصى ولهم اختيارات في الاصول والفروع واقوال مستنبطة بالقياس والمسموع
 واحتجاجات بالمنقول والمعقول على ما لا يخفى على من تتبع كتب الفقه والخلافات
 والاصول وقد انفرد الكرخي رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله وغيره في ان العام بعد
 التخصيص لا يبقى حجة اصلا وان خبر الواحد الوارد في حادثة تعم بها البلوى ومتروك
 المحاجة عند الحاجة ليس بحجة قط وابو بكر الرازي رحمه الله في ان العام المخصوص حقيقة
 ان كان الباقي جمعا والافمجاز ليس هذا من مسائل الاصول ثم انه عد ابا بكر الرازي
 الجصاص من المقلدين الذين لا يقدر على الاجتهاد اصلا وهو ظلم عظيم في حقه
 وتنزيل له عن رفيع محله وعض منه وجهل بين بجلالة شأنه في العلم وباعه الممتد في الفقه
 وكعبه العالي في الاصول ورسوم قد موشة وطائفة وقوة بطشه في معارك النظر والاستدلال

المخالفين في الباب
 وذلك لتقصان امره
 في ذلك المعنى لنصر
 عمره وسرعة اجله وقلة
 اصحابه وانبيائه لانه
 مات سنة ثمان
 وخمسين ومائة في خلافة
 النصور فلم يكن منه ما
 كان من ابي يوسف
 ومحمد من النصرة
 والقيام بحمل الذهب
 ونقله الى الناس هذا
 منه لمه الله

مطلب في تنويه
 شان ابي بكر الرازي
 الجصاص رحمه الله

ومن تتبع تصانيفه والاقوال المنقولة عنه علم ان الذين عدّهم من
المجتهدين من شمس الأئمة ومن بعده كلهم عيال لابي بكر الرازي
ومصادق ذلك دلائله التي نصبها لاختياراته وبراهينه التي كشف فيها
عن وجوه استدلاله نشأ ببغداد التي هي دار الخلافة ومدار العلم
والرشاد ومدينة السلام ومقلد الاسلام ورحل في الاقطار ودخل
الامصار ولقى العلماء اولى الايدي والابصار واخذ الفقه والحديث
عن المشايخ الكبار وقال شمس الأئمة الحلواني فيه هو رجل كبير
معروف في العلم وانا نقله وناخذ بقوله فكيف يصح تقليد المجتهد
للمقلد وذكر في الكشف الكبير ما يدل على انه افقه من ابي النصور
الما تریدی وقال فاضلخان في التوكيل بالخصومة يجوز للمرأة
المختدرة ان توكل وهي التي لم تحالط الرجال بكر اكانت او ثيبا
كذا ذكر ابوبكر الرازي ثم قال وعامة المشايخ اخذوا بما ذكره
ابوبكر الرازي رحمه الله وفي الهداية ولو كانت المرأة مختدرة قال
الرازي يلزم التوكيل منها ثم قال وهذا شيء استعجه المتأخرون
وقال ابن الهمام رحمه الله هو الامام الكبير ابوبكر الجصاص احمد
بن علي الرازي رحمه الله يعني اما على ظاهر اطلاق الاصل وغيره
عن ابي حنيفة رحمه الله لا فرق بين البكر والثيب المختدرة والمبرزة
والفتوى على ما اختاروه من ذلك وحينئذ فتخصيص الرازي ثم
تعميم المتأخرين ليس الالفائدة انه المبتدئ بتفريع ذلك وتبعوه
انتهى كلامه وقد أكثر شمس الأئمة السرخسي في كتبه النقل عن ابي
بكر الرازي والاستشهاد به والمناجعة لارائه ثم الحلواني ومن ذكره

قال السبوطي في كتابه
المحاضرة واعلم ان
حسن بلدة عمارت دار الخلافة عظام امرها
كل بلدة شمارت دار الاسلام بها وعلت فيها السنة
وكثر منها البديعة وصارت مسكن العلماء ومطال
العلماء وهذا سر من اسرار الله تعالى اودعه في الخلافة
وخت منها حيثما كانت يكون معها الايمان والعلم
ان ذلك بسبب الملك كيف
فانظر الى قاضيخان
الذي عده ابن الكمال
واتباعه من المجتهدين
كيف يستحسن العظام
هو ومشايجه ابوبكر
الاجلة يقول ابوبكر
الرازي هذا القول
بتفريع قول ابوبكر
على خلاف قول يوسف
حنيفة وابوبكر
ومحمد وزفر وغيرهم
ويتبعونه ويفتخرون به
منه سلمه
الله

مطلب في ان صاحب الهداية ليس بدون قاضيان بل هو اجل منه

بعد موعدهم من المجتهدين في المسائل كلهم ينتهي سلسلة علومهم الى ابي بكر الرازي
فقد تفقه عليه ابو جعفر الاستروشي وهو استاذ القاضي ابي زيد الدبوسي وابو علي
حسين بن خضر النسفي وهو استاذ شمس الاثمة الحلواني ومعلوم ان السرخسي من
تلامذته وقاضيان من اصحاب اصحابه فلعله نظر الى قولهم انه كذا في تخريج الرازي فظن
ان وظيفته في الصناعة هي التخريج فحسب وان غاية شأوه هذا القدر وقد خرج ابو حنيفة
واصحابه قول ابن عباس رضي الله عنهما في تكبيرات العبد من انها ثلث عشر تكبيرة
يحمل انها على هذا العدد باضافة التكبيرات الالهية والشافعي واتباعه يحملها على
الزوائد وخرج ابو يوسف قول الشعبي رحمه الله ان لا تخشى المشكل من الميراث نصف
النصيبين بان ذلك ثلاثة من سبعة ومحمد رحمه الله بانه خمسة من اثني عشر وخرج
ابو الحسن الكرخي قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله في تعديل الركوع والسجود وجعله
واجباً وابو عبد الله الجرجاني وحمله على السنة ونظائر ذلك كثيرة وقعت من كبار
المجتهدين فما ضرهم ذلك في اجتهادهم ولا نزلهم من شأنهم فكيف ينزل ابا بكر الرازي
الى الرتبة النازلة عن منزلته ثم انه جعل القدوري وصاحب الهداية من اصحاب الترجيع
وقاضيان من المجتهدين مع تقدم القدوري على شمس الاثمة زماناً وكونه اعلى منه
كعباً واطول باعاً فكيف لامن قاضيان وأما صاحب الهداية فهو المشار اليه في عصره
والمعقود عليه الخناصر في دهره وفريد وقته ونسب وحده وقد ذكر في الجواهر وغيره
انه اقر له اهل عصره بالفضل والتقدم كالامام فخر الدين قاضيان والامام زين الدين
العتابي وغيرهما وقالوا انه فاق على اقرانه حتى على شيوخه في الفقه واذا عنوانه به فكيف
ينزل شأنه عن قاضيان بمراتب بل هو احق منه بالاجتهاد واثبت في اسبابه والزم
لا بوابه هذا ثم لم يحصل من بيانه فرق بين اهل الطبقة الخامسة والسادسة وليت شعري
ان هذا الرجل باي مقياس قاسهم ووجد هذا التفاوت بينهم وهو قليل الممارسة

بيلادهم كقيامها
بصر انهم كلامه (وقال
الشيخ شهاب الدين
عمر بن محمد السهروردي
في كتابه السهروردي
سماء ادلة العبد على
البرهان ان خلقه
في آدم ثم ان اجتمع العلوم
في الطوار ان يجرى بان
رهان انهم يكون كدوس
ذلك في نرجمة النور
على الله ابي العزير
العزير بن يعقوب
العباس في سنة ثلاث
وتسعمائة من كتاب
وفيه الاسلاف منسلة
الله

في الباب كليل الموانسة بمن ذكره في الكتاب ولا يعرف كثير منهم وربما يجعل الواحد اثنين
ويعكس الامر ويقدم عما هو عليه ويؤخر وينسب كثيرا من الكتب لا الى صاحبها فكيف
يعرف طبقاتهم ويميز في الفقه درجاتهم والحال ان العلم بهذه الكلية كالمعذر بالنسبة الى
اجلة الفقهاء وائمة العلماء فانهم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها على ما يشير اليه
قوله تعالى وما نريهم من آية الا هي اكبر من اختها يريد والله اعلم ان كل آية اذا جرد
النظر اليها قال الناظر هي اكبر الايات والا فلا يتصور ان يكون كل آية اكبر من الاخرى
من كل جهة للتناقض ولكن لما كان الغالب على فقهاء العراق السذاجة في الالفاظ وعدم
التلون في العنوانات والعضاضة في الجري على منهاج السلف في التجافي عن الالفاظ
الهائلة والافصاف الحافلة والتعاضد عن الترفع وتنويه النفس واعجاب الحال تدبينا وتصلبا
وتورعا وتؤاد با كما كان الغالب عليهم الحمولة والاجتناب عن ولاية القضاء وتناول الاعمال
السلطانية لان منازع الاتباع ما كانت مفارقة عنهم ولا شعارهم متحولة الى شعار
غيرهم فكانوا يذهبون مذهبهم في الاكتفاء بالتميز عن غيرهم باسماء ساذجة
يتبدلها العامة ويمتهنها السوق من الانتساب الى الصناعة او القبيلة او القرية
او المحلة او نحو ذلك كالحصاف والجصاص والقنوري والتلمحي والطحاوي والكرخي
والصبري فجاء المتأخرون منهم على منهاجهم في الاكتفاء بها وعدم الزيادة عليها
في الحكاية عنهم وأما الغالب على اهل خراسان ولا سيما ما وراء النهر في القرون الوسطى
والتأخرة فهو المغالات في الترفع على غيرهم واعجاب حالهم والذهاب بانفسهم عجا
وكبرياء والتصنع بالتواضع سمعة ورياء يستصغرون الاحاديث عن سويهم ولا يستكر
مون في معمورة الارض مثوى غير مثويهم قد تصور كل منهم في خلقه ان الوجود كله يصغر
بالاضافة الى بلده فلا جرم انتزع عرق منهم في علمائهم فلقبوا بالالفاظ النبيلة ووسموا
بالافصاف الجليلة مثل شمس الائمة وفخر الاسلام وصدر الشريعة واستمرت الحال في

مطلب ٩٨

الغالب على فقهاء
العراق الحمولة

اختلفهم على ذلك المنوال من الاثراف والغلو في تنويه اسلافهم والعض من غيرهم
فاذاذكروا واحدا من انفسهم بالغوا في وصفه وقالوا الشيخ الامام الاجل الزاهد الفقيه
ونحو ذلك واذا نقلوا كلاما عن غيرهم فلا يزدون على مثل قولهم قال الكرخي والجصاص
وربما يقتدى بهم من عداهم من يتلقى منهم الكلام فيظن الجاهل باحوال الرجال ومراتبهم
في الكمال وطبقات العلماء ودرجات الفقهاء ظن السوء فياخذ في الاستدلال بنباهة الاول
صافى على نباهة الموصوفى فيحمله ذلك على الانكار بما عداهم واستخفاف رجال الله سوا
هم وقد كان ابن الكمال على ولاية عمل الافناء من جهة الدولة فاحوجه ذلك الى مراجعة
كتب الفتاوى والاكثر من مطالعة ما فيها في تحصيل اربه والتخلص عن كربه ووقع
نظرة في ما سار به اهل ما وراء النهر من رفع انفسهم والوضع من غيرهم فانتزع اليهم وصار
ذلك طبيعة له وسببا لهجومه الى هذه التحكمات الباردة والتعسفات الداهية فكان
ما فعله حذرا لمن بعده من الجهلة فلا يجاوزون عما ذكره ولا يمتدون طوره في تنزيل
العالى عن درجته ورفع غيره فوق رتبته فلو نقل اليهم شئ من عن كبار العلماء ربما
يقولون انه ليس من المجتهدين لانه ليس بمذكور في طبقاتهم وغير مستور عن اهل
الشان ان ما اورده الرجل منهم في كتابه كنغمة من دأما وتربة في بهما وعن عائشة
رضي الله تعالى عنها قالت امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ننزل الناس منازلهم
صحة الحائكم وغيره وكلهم ائمة الدين ودعات الحق في الارض ولكن الله فضل بعضهم
على بعض وهذه فوائد وفصول وقواعد واصول لارباب البصيرة والتحصيل والله الهادى
الى سواء السبيل وهو محسبى ونعم الوكيل (المطلب الثالث في سرد آيات واحاديث تحتوى
من الحجج الناطقة بالمقصود على لبابها واصلها وتنطوى من البراهين الباهرة على ابوابها
وفصولها اعلم ان الصلوة اعظم فرائض الله تعالى واقرى اركان الاسلام وافضلها بعد
الايمان واعلى المعالم وعماد الدين وعلم المعرفة ونور اليقين ما خلت عنها شريعة وما

المطلب الثالث

صحت دونها طريقة وهي اجل وسيلة للخلق وامثل ذريعة لهم يصلون بها الى جناب الحق فانها عبادة محضة وطاعة حسنة بالذات تالية للايمان ثانية العبادات ثابتة بالكتاب والسنة ومتواتر الاخبار وواجبة مؤكدة على الابد لا تسقط بعذر من الاعذار وفي تركيبها ما يدل على كونها ثانية للايمان على تلوه وانصالتها لصلوه فانه يقال للسابق من افراس الحلبة المجلى وللذى يتلوه ويكون رأسه عند صلوه المصلى على ما قال سيف الدولة مخاطبا لاختيه ناصر الدولة (شعر) ولا بد لي من ان اكون مصليا * اذا كنت ارضى ان يكون لك السبق * وما جمع الله سبحانه بينها وبين غيرها من الصالحات في القرآن الا وقد بدء بها وقد مهأ على ما سويها ما خلا الايمان ولا تسقط عن المكلف بعذر ما مهأ كان متمكنا منها فان المريض المشرف على الهلاك يقتصر عليه اقامتها ويطلب ذمته بادائها كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعمران بن الحصين رضى الله عنه صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب هذا وقال زفر رحمه الله ان عجز عن الائمة برءه يومى بعينه وان عجز عنه فبقليه ثم ان تعذر الائمة اخرت فيجب عليه قضاؤها وان استمر عجزه اكثر من يوم وليلة وقيل لا يلزمه القضاء ان زاد على اليوم والليلة كما في الاغواء وقالوا فيمن قطع يداه وجلاه من المرفقين والساقين ان وجد من يوضيه بامر يغسل وجهه وموضع القطع ويمسح رأسه والوضع وجهه ورأسه وموضع القطع على الجدار ويمسح فيصلى وقالوا في المرء اذا خرج بعض ولدها لا تكون نفسه فان لم تصل صارت عاصية فيحفر حفرة وتجلس هناك كيلا يتأذى الولد فتصلى وقالوا في الغريق اذا حضره وقت الصلوة وامكنه ادائها بتعلق خشب او خشيش او نحو ذلك وترها يكون عاصيا ويموت آثما وقالوا في المسحاضة اذا ترددت في الحيض والطمهر ولم يستقر رأيها في احدهما لانسك عن الصلوة بل تصليها في كل وقت ترددت في كونه وقت حيض او طهر لوجوب الاحتياط في العبادات وقد اشتملت من المحاسن على توحيد الله سبحانه والثناء عليه

هو امير الشام سيف الدولة ابو الحسن على بن عبد الله بن حمدان الذي يقول ان كان الطبيب شعر ان كان الطلوب فانه * ملك الزمان بارضه ملك الزمان من وسائيه * الشمس من حساده * والنصر من قزائيه * والسيف من اسائيه * الثلاثة من ثلاث غلاله * من حسنه وايايه ونضائيه *

مطلب
في ان الصلوة لا تسقط
عن المكلف بعذر

وتعجيدته والابتهاال اليه ودعائهم التوكل عليه فان اولها الطهارة سرا وجهرا ثم جمع الهمة
واخلاء السر بالنية ثم الانصراف عمادون الله تعالى بالقصد نحوه والتوجه اليه ثم الاشارة
برفع اليدين الى نبيذ ماربطة ثم اول اذكارها التكبير وهو النهاية في تعظيم قدر الله
تعالى ثم اول ثناء فيه ثناء لا يشوبه ذكر شئ مسواه ثم قراءة كلامه عز وجل ومناجاة قدزم
جوارحه هيبته وخشوعا واجلالا وتعظيمات تحقيق ما عبر بلسانه عن ضميره من التعظيم لله
تعالى فعلا وحركة وتمزيجه سبحانه عز وجل واجلاله وتقديسه بكل ذكر وتسبيحة فنورد
في هذا المطلب عدة من الآيات المتضمنة لذكر الصلوة بارداف مقالات المهرة
الحذاف في علم التفسير اصحاب التصانيف المقبولة في هذا الفن المنيف اعني
الكشاف وانوار التنزيل والمدارك بعباراتها الينعرف كيفية ورود التكليف بها وناكيد
الامر باقامتها ونستمتع ذلك بذكر التفاسير المنقولة عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم واصحابه الايمان رضي الله عنهم ورضوانه والذين اتبعوهم باحسان وسائر
الاحاديث الواردة في هذا الشأن فان غالب ما يفيدونه في هذه التفاسير الثلاثة
مع كونه من محتملات النظم ومفاد العبارة قد رويت عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم او الصحابة او التابعين او غيرهم من اهل التفسير وائمة الدين واحتوت عليها
دواوين السنة ومجامع السير والمغازي والاخبار واحسن طرق التفسير القرآن فما
اجمل في مكان فانه قد فسر في موضع اخر فان عياك ذلك فعليك بالسنة فانها شارحة
للقران وموضحة له فقد نقل عن الشافعي رحمه الله ان كل ما حكم به النبي عايه الصلوة
والسلام فهو مما فهمه من القرآن لقوله تعالى انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين
الناس بما اريك الله ثم باقوال الصحابة فانهم ادرى بذلك لما شاهدوا من القران
والاحوال التي اختصوا بها ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح لاسباب
علماءهم وكبرائهم كالخلفاء الراشدين والعبادلة الراشدين واخرج ابن جرير عن

هم عبد الله بن مسعود
وعبد الله بن عباس
وعبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم
عند الخليفة عبد الله بن مسعود
دون ابن مسعود عند الشافعية فان ابن مسعود ليس هو منهم عند
هم وذلك اصلح محض ولكن الظاهر مع الخليفة
كيف فان ابن مسعود يخص باسم عبد الله
عند الاطراف وهو واقفة من كلام واعلم واجل
منهم واكثرهم نشرًا وغالب مذهب أبي *

ابن مسعود رضي الله عنه كان الرجل منا اذا تعلم عشر آيات لم يجاوزها حتى يعرف معانيها
و العمل بهن وعن ابي عبد الرحمن السلمي حدثنا الذين كانوا يستقرون من النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم فكانوا اذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوها حتى يعرفوا معانيها
وقال حدثنا محمد بن بشار ثنا وكيع عن سفيان عن الاعمش عن مسلم بن صبيح ابي الضحى
عن مسروق قال قال عبد الله بن مسعود نعم ترجمان القرآن ابن عباس ثم في الاخذ بتفسير
التابعين خلاي قال شعبة بن الحجاج اقوالهم في الفروع ليست بحجة فكيف في التفسير
وكان الثوري يقول اذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به قال محمد بن اسحاق حدثنا
ابان بن صالح عن مجاهد قال عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته
الى خاتمتها وقفه عند كل آية منه واسأله عنها وغالب ما يرويها اسماعيل بن عبد الرحمن
السدي الكبير عن ابن مسعود وابن عباس ولكن ربما ينقل عنهم ما يحكونه من افويل
اهل الكتاب والاسرائيليات وهي امام معلوم الصدق و امام معلوم الكذب واما غير معلوم
الحال وهذا القسم الثالث لا يورث به ولا يكذب وانما يجوز حكايته للاستشهاد لا للاعتضاد
لقوله عليه الصلوة والسلام حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج قال ابن جرير حدثنا محمد بن
بشار حدثنا مومل عن سفيان عن ابي الزناد قال قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
التفسير على اربعة اوجه وجه يعرفه العلماء ووجه يعرفه العرب من كلامها وتفسير
لا يعذر احد بجهله وتفسير لا يعلمه الا الله وعنه انزل القرآن على سبعة احرف حلال
وحرام لا يعذر احد بالجهل به وتفسير يفسره العرب وتفسير يفسره العلماء ومتشابه لا يعلمه
الا الله ومن ادعى علمه سوى الله فهو كاذب ومن تكلم بما يعلم من ذلك لغة او شرعية فلا حرج
عليه فان الواجب على كل احد فيما سئل عنه الجواب بما يعلمه والسكوت عما لا يعلمه قال
الله تعالى لَتَبَيِّنَنَّه لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ وفي الحديث من سئل عن علم فكتمه اجمع يوم القيمة
باجام من نار وما رويها ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من فسر القرآن

*خليفة واصحابه رحمهم
الله ماخوذ عنه وعن
علي بن ابي طالب
رضي الله عنهما وقد
صنف محمد بن علي بن
عبد الكريم الله في
الغنى رحمه الله في
ذلك كتاب الاقتداء
بعلي وعبد الله
منه سلمه الله

مطلب في حال
الاسرائيليات

مطلب
تاويل من فسر
القرآن براه

برأيه او بما لا يعلم فليتبوء مقعده من النار اخرجه ابو داود والنسائي وابن جرير وقال
 الترمذي حديث حسن فحمله امر ان احدهما ان يكون له في الشيء رأي واليه ميل من
 طبعه وهو اهتياؤ القرآن على وفق رأيه وهو اهتياج به على تصحيح غرضه ولو لم يكن
 له هذا الرأي والهوى لكان لا يلوح لمن القرآن ذلك المثنى وثانيهما ان يتسارع الى
 تفسير القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بغريب
 القرآن وما فيه من الالفاظ المحتملة والمبدلة والاختصار والحذف والاضمار والتقديم
 والتأخير الا ترى ان قوله تعالى واتيناثوا والناقة مبصرة فظلموا بها عناء آية مبصرة
 فظلموا انفسهم بقتلها فالناظر الى ظاهر العربية يظن ان المراد به ان الناقة كانت مبصرة
 ولم تكن عمياء ولا يدري بماذا ظلموا انفسهم او غيرهم وامثال ذلك وما عدا هذين
 الوجهين لا يتطرق اليه النبي وكبي فان الصحابة رضوا الله عنهم قد فسر القرآن
 واختلفوا في تفسيره على وجوه ليس كلها ماسمعة وهو ان النبي عليه السلام دعا لابن عباس
 رضي الله عنهما فقال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل فهو يؤذن انه ليس مقصورا
 على السمع كالتنزيل ونقول قد ورد في كتاب الله ذكر الصلوة عشرين مرة وخمس وسبعين مرة
 تارة في صيغة الامر باقامتها واخرى في ضمن الحكاية لاحوال الصالحين المحافظين عليها
 وتارة بالتوبيخ والتقرير على من تساهل فيها وتخلى عن ادائها مشتملة على وجوه من
 التاكيد وانحاء المبالغة في الحث عليها والتنافس فيها ثم وقع لا باسم الصلوة بل باسم
 التسبيح والذكر والركوع والسجود وغير ذلك في مواضع كما قال الله تعالى فلو لانه كان
 من المسيحين فاذكروا الله قياما وقعودا واركعوا مع الراكعين وتقلبك في الساجدين وقوموا
 لله فانتمين كل ذلك يدل على تأكيد الامر بها وشدته الاهتمام بشانها ومن ذلك قوله تعالى
 الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون قال في الكشاف معنى
 اقامة الصلوة تعديلا ركانها وحفظها من ان يقع زيف في فرايضها وسننها وادبها من اقام

مطلب
 ذكر الصلوة
 في الكتاب

العود اذا قومه او الدوام عليها والمحافظة كما قال عز وجل الذين هم على صلواتهم دائمون والذين هم على صلواتهم يحافظون من قامت السوق اذ انفتحت واقامها قال (شعر) اقامت غزاة سوق الضراب * لاهل العراقين حولاً قميماً * لانه اذا حوفظ عليها كانت كالشيء النافق الذي تتوجه اليه الرغبات ويتنافس فيه المحصلون واذا عطلت واضيعت كانت كالشيء الكاسد الذي لا يرغب فيه او التجلد والتشمر وان لا يكون في موديعها فتور عنها ولا توان من قولهم قام بالامر وقامت الحرب على ساقيها وفي ضده فقد عن الامر وتقاعد اذا تقاعس وتثبط او اداؤها فعبّر عن الاداء بالاقامة لان القيام بعض اركانها كما عبر عنه بالقنوت والقنوت القيام وبالركوع والسجود وقالوا سبع اذا صلى لوجود التسبيح فيها وقال في انوار التنزيل اي يعدلون باركانها ويحفظونها من ان يقع زيغ في افعالها من اقام العود اذا قومه او يواطبون عليها مأخوذة من قامت السوق اذ انفتحت واقمتها اذا جعلتها نافذة قال (شعر) اقامت غزاة سوق الضراب * لاهل العراقين حولاً قميماً * فانه اذا حوفظ عليها كانت كالنافق الذي ترغب فيه واذا ضيعت كانت كالكاسد المرغوب عنه او يتشمر ونادائهم من غير فتور ولا توان من قولهم قام بالامر واقامه اذ اجت فيه وتجلد وضده فقد عن الامر او يؤدونها فعبّر عن ادائها بالاقامة لاشتمالها على القيام كما عبر عنها بالقنوت والركوع والسجود والتسبيح والآول اظهر لانه اشهر والى الحقيقة اقرب واقيد لتضمنه التنبيه على ان الحقيق بالمح من راعي حدودها الظاهرة من الفرائض والسنن وحقوقها الباطنة كالخشوع والاقبال بقلبه على الله تعالى لا المصلون الذين هم عن صلواتهم ساهون ولذلك ذكر في سياق المدح المقيمين الصلوة وفي معرض الذم فويل للمصلين وقال في مدارك التنزيل اي يؤدونها فعبّر عن الاداء بالاقامة لان القيام بعض اركانها كما عبر عنه بالقنوت وهو القيام وبالركوع والسجود والتسبيح لوجودها فيها او اريد باقامة الصلوة تعديلاً اركانها من اقام العود اذا قومه او الدوام عليها والمحافظة من قامت السوق

اذا نغقت لانه اذا حفظ عليها كانت كالشيء النافق الذي يتوجه اليه الرغبات واذا ضيقت
 كانت كالشيء الكاسد الذي لا يرغب فيه وقد اخرج محمد بن جرير في تفسيره باسناده عن
 ابن عباس رضى الله عنهما ان المراد منها الصلوات الخمس واقامتها اتمام الركوع والسجود
 والتلاوة والحشوع والاقبال عليها فيها واخرج عبد بن حميد عن قتادة اقامتها المحافظة على
 مواقيتها ووضوئها وركوعها وسجودها الى غير ذلك وقوله تعالى حافظوا على الصلوات
 والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين قال في الكشاف الصلوة الوسطى بين الصلوات اى
 الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وانما افردت وعطفت على الصلوات لانفرادها بالفضل
 وهى صلوة العصر وقال البيضاوى اى الوسطى بينها او الفضلى منها خصوصا وهى صلوة
 العصر لقوله عليه السلام يوم الاحزاب شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ملائكة
 بيوتهم نارا وفضلها الكثرة لاشتغال الناس في وقتها واجتماع الملائكة وقيل صلوة الظهر لانها
 في وسط النهار وكانت اشق الصلوات عليهم فكانت افضل لقوله عليه السلام افضل العبادات
 احمرها وقيل الفجر لانها بين صلاتي النهار والليل والواقعة في الحد المشترك بينهما ولانها
 مشهودة وقيل المغرب لانها المتوسطة بالعمد ووتر النهار وقيل العشاء لانها بين جهر يتبين
 واقعتين طرفي الليل وعن عائشة رضى الله عنها انه عليه السلام كان يقرأ والصلوة الوسطى
 وصلوة العصر فتكون صلوة من الاربع خصت بالذكر مع العصر وقال البغوى في معالم
 التنزيل صلوا الصلوات الخمس تامة بحقوقها انتهى وقوله تعالى فاذا قضيتهم فاذا ذكر والله
 قياما وعودا وعلى جنوبكم فاذا اطمأنتم فاقموا الصلوة ان الصلوة كانت على المؤمنين
 كتابا موقوتا قال في الكشاف فاذا اصليتهم في حال الخوف والقتال فاذا ذكر والله فصلوها قياما
 مسايقين ومقارعين وعودا اجاثمين على الركب مراامين وعلى جنوبكم متخنيين بالجراح فاذا
 اطمأنتم حين تضع الحرب اوزارها وامنتم فاقموا الصلوة فاقضوا ما صليتهم في تلك
 الاحوال التى هى احوال الفلق والانزعاج ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا

محمد وداوود اباوقات لا يجوز اخراجها عن اوقاتها على اى حال كنتم من خوف او امن وهذا على
 مذهب الشافعى رحمه الله في ايجاب الصلوة على المحارب في حال المسايقة والمشى
 والاضطراب في المعركة اذا حضر وقتها فاذا اطمأن فعليه القضاء واما عند ابي حنيفة رحمه
 الله عليه فهو معذور في تركها الى ان يطمئن وقال البيضاوى فاذا قضيت الصلوة اديتم
 وفرغتم عنها فاذا ذكر والله قياما وقعودا على جنوبكم فقوموا على الذكر في جميع الاحوال
 او اذا اردتم اداء الصلوة واشتد الخوف فصلوها كيف ما امكن قياما مسايقين ومقارعين
 وقعودا مرامين وعلى جنوبكم منحنين فاذا اطمأنتم سكنت قلوبكم من الخوف فاقيموا
 الصلوة فعد لواوا حفظواركانها وشرائطها واتوا بها تامة ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا
 موقونا فرضا محمد وداوود اباوقات لا يجوز اخراجها عن اوقاتها في شىء من الاحوال وهذا دليل
 على ان المراد بالذكر الصلوة وانها واجبة الاداء حال المسايقة والاضطراب في المعركة
 وتعليل الامر بالاتبان بها كيف ما امكن وقال في المدا رك فاذا قضيت الصلوة فرغتم عنها
 فاذا ذكر والله قياما وقعودا وعلى جنوبكم اى دووموا على ذكر الله في جميع الاحوال او فاذا
 اردتم اداء الصلوة فصلوا قياما ان قدرتم عليه وقعودا ان عجزتم عن القيام ومضطجعين ان
 عجزتم عن القعود فاذا اطمأنتم سكنت بزيوال الخوف فاقيموا الصلوة فاتموها بطائفة واحدة
 او اذا اقمتم فاتموا ولا تقصروا او اذا اطمأنتم بالصحة فاتموا بالقيام والقعود والركوع
 والسجود ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا مكتوبا محمد وداوود اباوقات معلومة
 واخرج ابن ابي شيبة عن ابن مسعود رضى الله عنه انه بلغه ان قوما يذكرون الله قياما
 فانام فقال ما هذا قالوا سمعنا الله يقول فاذا ذكر والله قياما قال انما هذه اذا لم يستطع
 الرجل ان يصلى قائما صلى قاعدا واخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد فاذا
 اطمأنتم فاذا امنتهم فاقيموا الصلوة فاتموها واخرج ابن جرير وابن ابي حاتم عن السدى
 فاذا امنتهم بعد الخوف واخرجاهما عن مجاهد اذا خرجتم من دار السفر الى دار الإقامة

فانتهوا وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن قتادة في امصاركم فانتهوا الصلوة وأخرج ابن جرير عن زيد بن اسلم اذا طمأننتم فصلوا الصلوة لاتصلوها راكبوا ولا ماشيا ولا قاعدا قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال ابن مسعود ان للصلوة وقتا وكوقت الحج وقال زيد بن اسلم من جمعا كلما مضى وقت جاء وقت وقوله تعالى اقم الصلوة طر في النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات قال في المدارك غداة وعشية وزلفا من الليل وساعات من الليل جمع زلفا كظلم في ظلمة وهي ساعاته القريبة من آخر النهار من ازلفه اذا قرب به و صلوة الغداة والفجر و صلوة العشيّة الظهر والعصر لان ما بعد الزوال عشية و صلوة الزلفى المغرب والعشاء وانتصاب طر في النهار على الظرف لانهم امضافان الى الوقت كقولك اقمْتُ عند جميع النهار واتيتُه نصفَ النهار واولّه وآخره تنصب هذا كله على اعطاء المضاف حكم المضاف اليه ان الحسنات يذهبن السيئات ان الصلوات الخمس يذهبن الذنوب في الحديث ان الصلوات الخمس تكفر ما بينهما من الذنوب وفي الانوار غداة وعشيّة وانتصابه على الظرف لانهم مضاف اليه وزلفا من الليل وساعات منه قريبة من النهار فانه من ازلفه اذا قرب به وهو جمع زلفا و صلوة الغداة صلوة الصبح لانها اقرب الصلوات من النهار و صلوة العشيّة العصر وقيل الظهر والعصر لان ما بعد الزوال عشي و صلوة الزلفى المغرب والعشاء ثم قال ان الحسنات يذهبن السيئات يكفرنها وفي الحديث ان الصلوة الى الصلوة كفارة ما بينهما ما اجتنب الكبائر وفي سبب النزول ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى قد اصبحت من امرئة غير انى لم اتمها فخرلت انتهى وقال ابن عباس في طر في النهار يعنى الصبح والمغرب وهو قول الحسن وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم وفي رواية عن الحسن هي الصبح والعصر وهو قول قتادة والضحاك وغيرهم وقال مجاهد هي الصبح في اوّل النهار والظهر والعصر من اخره وهو قول محمد بن كعب القرظي وروايه عن الضحاك وزلفا من الليل قال ابن عباس

ومجاهد والحسن البصرى هي صلوة العشاء وقال الحسن البصرى في رواية هما زلفتان
صلوة المغرب والعشاء أخرجه عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم وأبو الشيخ قال
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هما زلفتا الليل وهور رواية عن مجاهد وقول قتادة
ومحمد بن كعب والضحاك وغيرهم وأخرج الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري من
حديث قيس بن الربيع عن عثمان بن موهب عن موسى بن طلحة عن أبي اليسر كعب
بن عمرو الأنصاري قال انتنى امرأة تبغ مني بدرهم تمرأقلت ان في البيت تمرأ
اجود من هذا فدخلت فاهويت اليها فقبلتها فاتيت عمر فسألته فقال اتق الله واستر
على نفسك ولا تخبرن أحدًا قال فلم اصبر حتى اتيت ابا بكر فسألته فقال اتق الله واستر
على نفسك ولا تخبرن أحدًا قال فلم اصبر حتى اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته
فقال اخلقت رجلا غاريا في سبيل الله في اهله بمثل هذا حتى ظننت اني من اهل النار
حتى تمنيت اني اسلمت ساعة اذ فارق رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعة فنزل جبرائيل
فقال ابو اليسر فجئت فقراء على اقم الصلوة طرقي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات
يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين فقال انسان يا رسول الله له خاصة للناس
عامة قال للناس عامة وعن ابن عباس ان صاحب الواقعة عمرو بن عريفة بن عمرو
الأنصاري الخزرجي وقال مقاتل هو ابو معيل عامر بن قيس الأنصاري وعن ابراهيم
الزخعي انه ابن معتب رجل من الأنصار والأكثر على انه ابو اليسر ان الحسنات يذهب
السيئات قال ابن مسعود رضي الله عنه الحسنات هي الصلوات الخمس أخرجه ابن جرير
وابن مردويه والبيهقي وقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن
الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا قال في المدارك لدلوك الشمس لزوالها وعلى هذا
الآية جامعة للصلوات الخمس اول غروبها وعلى هذا يخرج الظهر والعصر الى غسق الليل
هو الظلمة وهو وقت صلوة العشاء قرآن الفجر صلوة الفجر وقال البيضاوي لزوالها

ويُرى عليه قوله عليه السلام اتاني جبرائيل لدلوك الشمس حين زالت فصلى بي الظهر
وقيل لغروبها واصل التركيب للانتقال ومنه الدلاك لانه لا يستقر يده وكذا ما تركب
من الدال واللام كدالح ودلج ودلع ودلف وقيل الدلوك من الدلك لان الناظر يدلك
عينه ليدفع شعاعها واللام للناقبة مثلها في لثنت خلون الى غسق الليل الى ظلمته وهو
وقت صلاة العشاء الاخيرة وقرآن الفجر صلاة الصبح سميت قرآنا لانه ركنها كما سميت
ركوعا وسجودا في ادبار السجود ثم قال والآية جامعة للصلوات الخمس ان فسرت
لدلوك بالزوال وصلوات الليل ان فسرت بالغروب وأخرج عبد بن حميد عن الحكم
بن هشيم ثنا عمرو بن قيس عن ابن ابي ليلى عن جابر بن عبد الله قال دعوت رسول
الله صلى الله عليه وسلم ومن شاء من اصحابه فطعموا عندي ثم خرجوا حين زالت الشمس
فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فقال اخرج يا ابا بكر فهذا حين دلت الشمس وبه قال
ابن عباس وابن عمر وابو برة الاسلمي وابو جعفر محمد بن علي الباقر والحسن البصري
وقنادة والضحاك هور رواية عن ابن مسعود واختاره ابن جرير وقال ابن مسعود ومجاهد
وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم وغيرهم الدلوك الغروب وقال محمد بن الحسن في كتاب
الآثار اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال نظر ابن مسعود رضي الله عنه الى الشمس
حين غربت فقال هذا حين دلت وأخرجه ابو جعفر الطحاوي عن ابي هريرة وقوله
تعالى وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن اناء الليل فسبح واطراف
النهار وقال في المدارك وصل بحمد ربك في موضع الحال وانما حامد لربك على ان
وفقك للتسبيح واعانك عليه قبل طلوع الشمس يعني صلاة الفجر وقبل غروبها يعني
الظهر والعصر لانهما واقعتان في النصف الاخير من النهار بين زوال الشمس وغروبها
ومن آناء الليل فسبح واطراف النهار اي وتعبد آناء الليل ساعاته واطراف النهار فمقتضاها
بصلواتك وقد تناول التسبيح في آناء الليل صلاة العتمة وفي اطراف النهار صلاة المغرب

وصلوة الفجر على التكرار ارادة الاختصاص كما اختصت في قوله والصلوة الوسطى
 عند البعض وانما جمع اطراف النهار وهما طرفان لآمن الالتباس وهو عطف على قبل
 وقال البيضاوي وصل وانت حامد لربك على هدايته وتوفيقه ونزهه عن الشرك وسائر
 ما يضيفون اليه من النقايس حامد لله على ما ميزك بالهدى معترف باذنه مولى النعم كلها
 قبل طلوع الشمس يعني الفجر وقبل غروبها يعني الظهر والعصر لانهما من آخر النهار
 او العصر وحده ومن آناه الليل ومن ساعاته جمع انى بالكسر والقصر واناء بالفتح والمد يعني
 المغرب والعشاء وانما قدم الزمان فيه لاختصاصه بمزيد الفضل فان القلب فيه اجمع
 والنفس اميل الى الاستراحة فكانت العبادة فيه احمز ولذلك قال الله تعالى ان ناشئة
 الليل هي اشد وطأ واقوم قبلا فصبح واطراف النهار تكرير لصلوتي الصبح والمغرب
 ارادة الاختصاص ومجيئه بلفظ الجمع لآمن الالتباس كقوله (شعر) ظورا هما مثل ظهور
 الترسين * او امر بصلوة الظهر فانه نهاية النصف الاول من النهار وبداية النصف
 الاخير وجمعه باعتبار النصفين اولان النهار جنس او بالتطوع في اجزاء النهار وقوله
 تعالى وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وادبار
 السجود قال في المدارك حامد لربك والتسبيح محمول على ظاهره او على الصلوة
 فالصلوة قبل طلوع الشمس الفجر وقبل الغروب الظهر والعصر ومن الليل فسبحه العشاء
 او التهجد وادبار السجود التسبيح في ادبار الصلوات والركوع والسجود يعبر بهما
 عن الصلوة وقيل النوافل بعد المكتوبات او الوتر بعد العشاء وقال في الكشاف والتسبيح
 محمول على ظاهره وعلى الصلوة فالصلوة قبل طلوع الشمس الفجر وقبل الغروب الظهر
 والعصر ومن الليل العشاء وقبل التهجد وادبار السجود التسبيح في آثار الصلوات
 والسجود والركوع يعبر بهما عن الصلوة وقيل النوافل بعد المكتوبات وعن علي رضي
 الله عنه الركعتان بعد المغرب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى بعد

المغرب قبل ان يتكلم كتبت صلواته في عليين وعن ابن عباس رضي الله عنهما الوتر
 بعد العشاء وعن جرير بن عبد الله عنه عليه السلام في قوله قبل طلوع الشمس صلاة
 الصبح وقبل الغروب صلاة العصر اخرجه الطبراني وابن عساكر وعن عبد الرحمن
 بن زيد ومن الليل فسبحه قال العتمة اخرجه ابن جرير وعن مجاهد ومن الليل فسبحه قال
 ومن الليل كله اخرجه ابن جرير وعن ابن عباس وادبار النجوم في سورة الطور انه
 ركعتا الفجر اخرجه ابن جرير وابن ابي حاتم وعن الضحاك انه صلاة الفداة اخرجه
 ابن جرير وقوله تعالى واذكرا اسم ربك بكرة واصيلا ومن الليل فاسجد له وسبحه ليلا
 طويلا قال في الكشاف ودم على صلاة الفجر والعصر ومن الليل فاسجد له وبعض الليل
 فصل له اذ يعنى صلاة المغرب والعشاء وادخل من على الظرف للتبعض كما دخل على
 المفعول في قوله يغفر لكم من ذنوبكم وسبحه ليلا طويلا وتهجد له هزيعا طويلا من الليل
 ثلثه او نصفه او ثلثه وفي المدارك واذكرا اسم ربك صل له بكرة صلاة الفجر واصيلا صلاة
 الظهر والعصر ومن الليل فاسجد له وبعض الليل فصل صلاة العشاءين وسبحه ليلا طويلا
 تهجد له هزيعا طويلا من الليل وقال البيضاوي ودأوم على ذكره او دم على صلواتي
 الفجر والظهر والعصر فان الاصيل يتناول وقتيهما ومن الليل فاسجد له ولعل المراد
 صلواتي المغرب والعشاء وتقدير الظرف لما في صلاة الليل من مزيد الكلفة والخلوص
 وسبحه ليلا طويلا وتهجد له طائفة طويلة من الليل وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون
 وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون قال البيضاوي
 اخبار في معنى الامر بتنزيه الله تعالى والثناء عليه في هذه الاوقات التي يظهر فيها
 قدرته وتجدد بها نعمته او دلالة على ان ما يحدث فيها من الشواهد الناطقة بتنزيهه
 واستحقاقه الحمد من له تميز من اهل السموات والارض وتخصيص التسبيح بالسلام والصباح
 لان آثار القدرة والعظمة فيها اظهر وتخصيص الحمد بالعشي الذي هو آخر النهار من

عشى العين اذ انقص نورها والظهيرة التي هي وسطه لان تجدد النعم فيها اكثر ويجوز ان يكون عشيها معطوفا على حين تمسون وقوله له الحمد في السموات والارض اعتراضا وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان الآية جامعة للصلوات الخمس تمسون صلوة المغرب والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشيها صلوة العصر وتظهرون صلوة الظهر ولذلك زعم الحسن انها مدنية لانه كان يقول كان الواجب بمكة ركعتين في اى وقت انفتحت وانما فرضت الخمس بالمدينة والاكثر انها فرضت بمكة وقال في المدارك المراد بالتسبيح ظاهره الذي هو تنزيه الله تعالى من السوء والثناء بالخير وهذه الاوقات لها يتجدد فيها من نعمة الله الظاهرة او الصلوة فقل لابن عباس رضى الله عنهما هل تجد الصلوات الخمس في القرآن فقال نعم وتلى الآية وهو نصب على المصدر والمعنى نزوه عما لا يليق به او صلوا لله حين تمسون صلوة المغرب والعشاء وحين تصبحون صلوة الفجر وله الحمد في السموات والارض اعتراضا ومعناه ان على المميزين كلهم من اهل السموات والارض ان يحمده وعشيها صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر اظهر اى دخل في وقت الظهر وقول الاكثر ان الصلوات الخمس فرضت بمكة انتهى وقد اخرج عبد الرزاق وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم والطبرانى والحاكم وصححه عن ابى رزين قال جاء نافع بن الأزرق الى ابن عباس رضى الله عنهما فقال هل تجد الصلوات الخمس في القرآن قال نعم فقرأ فسبحان الله حين تمسون صلوة المغرب وحين تصبحون صلوة الصبح وعشيها صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر وقرأ من بعد صلوة العشاء واخرج ابن ابي شيبة وابن جرير وابن المنذر عن مجاهد رحمه الله مثله وأما الأحاديث الواردة في هذا الباب فمنها قوله عليه السلام ار جل سألته كم فرض الله على عباده من الصلوة افترض الله على عباده صلوات خمساً مختلف الرجل لا يز يد عليه شيئاً ولا ينقص منه شيئاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صدق ليدخل الجنة اخرجه مسلم والترمذى والنسائى عن انس بن مالك

مطلب الأحاديث
الواردة في صلوة
العشاء عموماً أو
خصوصاً

رضى الله عنه وعن طائفة بن عبيد الله جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم من اهل
 نجد ثائر الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل على غيرهن قال لا
 الا ان تطوع اخرجهما لك والبخارى ومسلم وابو داود والنسائي وعن عبادة بن الصامت
 اشهد اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خمس صلوات افترضهن الله من
 احسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن واتمركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهد
 ان يغفر له اخرجه احمد وابو داود وفي رواية بلفظ خمس صلوات كتبهن الله
 على العباد فمن جامعهن ولم يضع منهن شيئا استخفافا بحقهن ^{XX} كان له عند الله عهد ان
 يدخله الجنة اخرجه مالك وابو داود والنسائي وابن ماجه وعن ابي امامة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلوا خمسكم وصوموا شهركم وادوا زكاة اموالكم واطيعوا ذوا
 امركم تدخلوا الجنة ربكم اخرجه احمد والترمذي وقال عليه السلام الصلوات الخمس
 والجمعة الى الجمعة مكفرات لما بينهن اذ اجتنبت الكبائر اخرجه مسلم والترمذي عن ابي
 هريرة وفي رواية عنه ارايتم لو ان نهر ابياب احدكم يغتسل فيه كل يوم خمس اهل يبقی
 من درنه شي قالوا لا يبقى من درنه شي قال فذلك مثل الصلوات الخمس يحسب الله بهن
 الخطايا اخرجه مسلم والبخارى والترمذي والنسائي وقال عليه السلام نزل جبرئيل عليه
 السلام فامنى فصليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه بحسب
 باصابعه خمس صلوات اخرجه البخارى ومسلم والنسائي عن ابي مسعود البدرى وبعث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ الى اليمن فقال انك تأتي قوما من اهل الكتاب فادعهم
 الى شهادة ان لا اله الا الله وان محمد ارسل الله فان هم اطاعوا لذلك فاعلمهم ان الله قد
 فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة اخرجه عن ابن عباس وعن عهد الله بن
 فضالة عن ابيه علمني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان فيما علمني حافظ على

الصلوات الخمس اخرجه ابوداود وقال النبي عليه الصلوة والسلام من سرَّمان يلتقى
الله غدا مسلما فليحافظ على هذه الصلوات الخمس حيث ينادى بهن اخرجه مسلم عن
ابن مسعود وفي رواية عنه حافظوا على الصلوات الخمس حيث ينادى بهن فانهن من
سنن الهدي اخرجه ابوداود وعنه أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا أعطى
الصلوات الخمس واعطى خوانيم سورة البقرة وغفر لمن لا يشرك بالله شيئا اخرجه مسلم وعن
ابن عمر قال عليه السلام ثلاثة على كُتبان المسك يوم القيمة عبد ادى حق الله وحق مولاه
ورجل اتم قوما وهم به راؤون ورجل ينادى بالصلوات الخمس اخرجه احمد والترمذي
والطبراني وعن ابن عباس في قوله تعالى الذين يقيمون الصلوة قال الصلوات الخمس
اخرجه ابن اسحاق وابن جرير وابن ابى حاتم وعن زيد بن ثابت كان النبي عليه
الصلوة والسلام يصلى الظهر بالهاجرة ولم يكن يصلى صلوة اشد على اصحاب رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم منها فنزلت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
وقال ان قبلها صلوتين وبعدها صلوتين اخرجه احمد وابوداود وقال انس بن مالك
بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد اذ دخل رجل على جمل ثم
اناخه في المسجد ثم عقله ثم قال ايكم محمد والنبي صلى الله عليه وسلم متكىء بين
ظهرانيهم فقلنا هذا الرجل الابيض المتكىء فقال له ابن عبد المطلب فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم قد اجبتك فقال الرجل انى سائلك فمشدء عليك فى المسئلة فلا تجد
على فى نفسك قال سل عما يد لك فقال اسالك بربك ورب من قبلك الله ارسلك الى
الناس كلهم قال اللهم نعم قال انشرك بالله الله امرك ان تصلى الصلوات الخمس فى اليوم
والليلة قال اللهم نعم قال انشرك بالله الله امرك ان تصوم هذا الشهر من السنة قال
اللهم نعم قال انشرك بالله الله امرك ان تأخذ هذه الصدقة من اغنيائنا فتقسمها على فقرا
ئنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم نعم قال الرجل امنت بما جئت به وانار سول من

ورأى من قومي وأنا ضام بن ثعلبة اخو بني سعد بن بكر اخرجه البخاري وفي رواية مسلم زعم رسولك ان علينا خمس صلوات في يومنا وليلة فقال صدق قال فبالذي ارسلك الله امرك بهذا قال نعم واخرجه ابوداود والترمذي والنسائي بغير هذا اللفظ واخرج ابوداود مثله عن ابن عباس والنسائي عن ابي هريرة وقال عوف بن مالك الاشجعي كنا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تسعة او ثمانية او سبعة فقال الانبياء عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكنا حديث عهد ببيعته فقلنا قد بايعناك يا رسول الله قال فبسطنا ايدينا وقلنا قد بايعناك يا رسول الله فعلام نبايعك قال ان تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وتصلوا الصلوات الخمس وتسمعوا واطيعوا واسركم كلمة خفيفة قال ولا تسئلوا الناس شيئاً فقدر رأيت بعض اولئك النفر يسقط سوط احدهم فما يسال احدنا وله اياه اخرجه مسلم وابوداود واخرجه النسائي بلفظ احصروني حديث الاسراء اتيت باناء من خمر وانا من لبن وانا من عسل فاخذت اللبن فقال هي الفطرة انت عليها وامتك ثم فرضت على الصلوة خمسين صلوة كل يوم فرجعت فمررت على موسى فقال بما امرت قلت امرت بخمسين صلوة كل يوم قال ان امكنك لا تستطيع خمسين صلوة كل يوم واني والله قد جرتبت الناس قبلك وعالجت بني اسرائيل اشد المعالجة فارجع الى ربك فاسأله التخفيف لامتك فرجعت فوضع عنى عشرة فرجعت الى موسى فقال مثله فرجعت فوضع عنى عشرة الى موسى فقال مثله فرجعت فوضع عنى عشرة الى موسى فقال مثله فرجعت فامرت بعشر صلوات كل يوم فرجعت الى موسى فقال بم امرت قلت امرت بخمسين صلوات كل يوم قال ان امكنك لا تستطيع واني قد جرتبت الناس قبلك وعالجت بني اسرائيل اشد المعالجة فارجع الى ربك فاسأله التخفيف لامتك قال سالت ربي حتى استحييت ولكنى ارضى واسلم فلماجاوزت نادى مناد امضيت فريضتى وخففت عن

عبادى اخرجه البخارى ومسلم والترمذى عن مالك بن صعصعة والنسائى نحوه بمعناه
وفي رواية انس بن مالك اوحى الى ما اوحى ففرض على خمسين صلوة في كل يوم وليلة
فنزلت الى موسى فقال ما فرض ربك على امتك قلت خمسين صلوة قال فلم ازل اراجع
بين ربي وبين موسى حتى قال يا محمد انهن خمس صلوات كل يوم وليلة لكل صلوة عشر
فذلك خمسون صلوة ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فان عملها كتبت عشر ا
اخرجه مسلم وفي رواية البخارى قال انه لا يبدل القول لدى كما فرضت عليك في ام
الكتاب فكل حسنة بعشر امثالها هي خمسون في ام الكتاب وهي خمس عليك وفي رواية
النسائى انى يوم خلقت السموات والارض فرضت عليك وعلى امتك خمسين صلوة
فخمس بخمسين فقم بها انت وامتك ففرضت انها امر الله صلى الله عليه وسلم ليقول حنم فلم ارجع وفي
رواية الترمذى عن انس قال فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة اسرى به الصلوة
خمسين ثم نقصت حتى جعلت خمسا ثم نودي يا محمد انى لا يبدل القول لدى وان لك
بهذا الخمس خمسين وفي رواية ابي ذر الغفارى قال هي خمس وهن خمسون لا يبدل
القول لدى اخرجه البخارى ومسلم وكان ابن عباس وابو حبة الانصارى يقولان قال
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم عرج بي حتى ظهرت لمستوى اسمع فيه عزير الاقلام
وقال ابن حزم وانس قال النبي صلى الله عليه وسلم فرض الله على امتي خمسين صلوة
فرجعت بذلك حتى مررت على موسى فقال ما فرض الله لك على امتك قلت فرض
خمسين صلوة قال فارجع الى ربك فان امتك لا تطيق فراجعت ربي فوضع شرطها
فرجعت الى موسى فقلت وضع شرطها فقال راجع الى ربك فان امتك لا تطيق ذلك
فرجعت فراجعت فوضع شرطها فرجعت اليه فقال ارجع الى ربك فان امتك لا تطيق
ذلك فراجعت فقال هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدى اخرجه البخارى ومسلم
وعن ابن عمر قال كانت الصلوة خمسين والغسل من الجنابة سبع مرار والغسل من البول

صلى اى عزيمته وجب
مشتكى من امرت
على الشئ اذا دمت
ولزنته منه
عليه السلام

في الثوب سبع مرار فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعلت الصلوة
خمساً وغسل الجنابة مرة وغسل الثوب من البول مرة واحدة أخرجه أبو داود وقال عليه
الصلوة والسلام لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلواتكم العشاء فانها في كتاب الله العشاء
فانما يعتم بحلاب الابل أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن عبد الله
بن مغفل المزني رضي الله عنه وأخرج البخاري نحوه عن ابن عمر رضي الله عنهما وعن
عائشة رضي الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام قبل العشاء فلانامت عينه
أخرجه البزار في مسنده وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم
لولا ما في البيوت من النساء والذرية اقمْتُ صلوة العشاء وامرت فتباني يُحرقون ما في
البيوت بالنار أخرجه أحمد وقال صلى الله عليه وسلم لو يعلم أحدكم انه يجد عظماً
سميناً او مراًتين حسنتين لشهد العشاء أخرجه أبو جعفر الطحاوي في شرح الآثار
باسانيد كثيرة عن أبي هريرة رضي الله عنه وأخرجه الستة ومنهم مالك وعن معاذ بن
جبل رضي الله عنه قال عليه السلام اعتموا بهذه الصلوة فانكم فضلتم بها على سائر الأمم
ولم تصلوها امة قبلكم أخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود والبيهقي وعن أنس قال كانوا
يتنفلون ما بين المغرب والعشاء يصلون أخرجه أبو داود وعنه في قوله تعالى تتجافى
جنوبهم عن المضاجع نزلت في انتظار الصلوة التي تدعى العتمة أخرجه الترمذي وقال
النبي صلى الله عليه وسلم لو يعلمون ما في العتمة والصبح لانوهما ولو حبواً أخرجه مالك
وأحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن أبي هريرة وعن أبي بن كعب قال
صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً الصبح فلما سلم قال أشهد فلان قالوا لا قال
أشهد فلان قالوا لا قال ان هاتين الصلاتين اثقل الصلوات على المنافقين ولو تعلمون
ما فيها لانيتموهما ولو حبواً على الركب أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان
وقال صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل أخرجه مسلم

مطلب في احاديث
هي نصة في صلوة
العشاء

بكسر الهمزة وينفتح ظن
الشاذل ويعني بل قيل
لم ما بين ظنهما لانها
يرمز وقيل هما الظن
الذي لا لهم عليه وقيل
بكسر الضمير الذي ينقل
به الحسن الذي ينقل
والحسن الذي ينقل
بفتحها
ليكون متعرا
منه الرغبة فيها
منه سلمة الله

وابوداود والترميدى عن عثمان رضى الله عنه وعن شداد بن اوس رضى الله عنه قال عليه الصلوة والسلام من قرض بيت شعر بعد العشاء الاخيرة لم يقبل له صلوة تلك الليلة اخرجه احمد في مسنده والبيهقي والطبراني وقال انس رضى الله عنه اقيمت صلوة العشاء فقال رجل لى حاجة فقام النبي عليه السلام يناجيه حتى نام القوم ثم صلوا اخرجه الخمسة الا الترميدى وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال بعثنى ابي العباس الى النبي صلى الله عليه وسلم فى حاجة فوجدته جالسا فى المسجد فلم استطع ان اكلمه فلما صلى المغرب قام فركع حتى اذن المؤذن بصلوة العشاء اخرجه ابو عوانة ومحمد بن نصر وقال عليه الصلوة والسلام ايها المرأة اصابك بغورا فلا تشهد معنا العشاء الاخيرة اخرجه مسلم عن ابي هريرة وقال حميد بن عبد الرحمن بن عوف ان رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت وانا فى سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لارقبن رسول الله صلى الله عليه وسلم للصلوة حتى ارى فعله فلما صلى العشاء وهى الغنمة اضطلع هو يا من الليل ثم استيقظت عار فى الآفاق فقال ربنا ما خلفت هذا اباطلا حتى بلغ انك لا تتخاف الميعاد اخرجه النسائى وقال عليه الصلوة والسلام يوم الاحزاب شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ملائكة الله قبورهم وبيوتهم ناراً ثم صلىها بين العشاءين المغرب والعشاء اخرجه احمد ومسلم والبخارى وابوداود والترميدى والنسائى وغير واحد من اصحاب المسانيد والسنن عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه وعن ابن مسعود رضى الله عنه ان المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلالا فاذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ثم اقام فصلى المغرب ثم اقام فصلى العشاء اخرجه احمد والترميدى والنسائى عن عمار بن ياسر انه اغمى عليه فى الظهر والعصر والمغرب والعشاء فافاق نصف الليل فقضاها من اخرجه الدارقطنى وفي مسند الامام ابي حنيفة رحمه الله

مطلب فى الجمع بين
المغرب والعشاء
فى مزدلفة

عن ابي اسحاق السبيعي عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن ابي ايوب الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع باذان واقامة واحدة وفي رواية قال فانتة صلوۃ العشاء والمغرب فجمع بينهما باذان واقامة واحدة وقال ابن مسعود رضي الله عنه ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلوۃ لغير ميقاتها الا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها اخرجه البخاري ومسلم وابو داود والنسائي وفي رواية للبخاري عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان هاتين الصلاتين حولنا عن وقتها في هذا المكان المغرب والعشاء ولا يقدر الناس جمعها حتى يعتموا وصلوة الفجر هذه الساعة ثم وقف حتى اسفر وقال ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بمزدلفة جمعاً اخرجه مالك والبخاري ومسلم وابو داود والترمذي والنسائي وقال ابو ايوب الانصاري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع في حجة الوداع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة اخرجه مالك والبخاري ومسلم والنسائي وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع باقامة واحدة اخرجه النسائي وعن جعفر بن محمد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر باذان بعرفة ولم يجمع بينهما واقامتين وصلى المغرب والعشاء بجمع باذان واحد واقامتين ولم يجمع بينهما اخرجه ابو داود وقال ابن عمر رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عجله السير في السفر يؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء اخرجه الستة عن طرق وعن علي رضي الله عنه كان اذا سافر سار بعد ما تقرب الشمس حتى كاد ان يظلم ثم ينزل فيصلي المغرب ثم يدعو بعشائه فيتعشى ثم يصلي العشاء ثم يرتحل ويقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع اخرجه ابو داود قال وووي حفص بن عبيد الله ان انسا كان يجمع بينهما حين يغيب الشفق ويقول كان رسول الله صلى الله

مطلب في احاديث
الجمع بين
الصلوتين في السفر

عليه وسلم يصنع ذلك وقال ابن عباس رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الصلتي الظهر والعصر اذا كان على ظهر سير ويجمع بين المغرب والعشاء اخرجه البخاري وفي رواية عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوة في سفر سافرها في غزوة تبوك فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء اخرجه مسلم وعن علي بن حسين كان يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يسير يومه جمع بين الظهر والعصر واذا اراد ان يسير ليله جمع بين المغرب والعشاء اخرجه مالك وقال انس بن مالك ان النبي عليه السلام كان اذا عجل عليه السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء اخرجه البخاري ومسلم وابو داود ومثله النسائي وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه خرجنا مع رسول الله عليه السلام في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جمعاً والمغرب والعشاء جمعاً وفي رواية فقلت ما حملته على ذلك قال ان لا يخرج امته اخرجه مسلم ومثله ابو داود والنسائي ومالك وفي رواية لابي داود والترمذي ان غابت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين المغرب والعشاء فان ارتحل قبل ان يغيب الشمس اخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم يجمع بينهما وقال ابو داود وروى هذا الحديث هشام بن عروة عن حسين بن عبد الله عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وعن جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من مكة قبل غروب الشمس فجمع بين العشاءين بسرف وبينهما عشرة اميال اخرجه زين بن معاوية البغدادي وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غابت له الشمس بمكة فجمع بينهما بسرف قال هشام بن سعد بينهما عشرة اميال اخرجه ابو داود والنسائي وقال ابن عباس رضي الله عنهما صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال ايوب لعله في ليلة مطيرة قال عسى وفي رواية قال صليت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثمانياً جمعاً وسبعاً جمعاً قال عمر وقلت يا ابا الشعثاء اظنه اخر

مطلب في الجمع بين
الصلوتين في الحضر

الظهر وعجل العصر واخر المغرب وعجل العشاء قال وانا اظن ذلك اخرجه البخاري ومسلم
وزاد مسلم في روايته وابو داود والترمذي والنسائي قوله من غير خوف ولا سفر وفي رواية
لمسلم من غير خوف ولا مطر وقال ابو الزبير فسألت سعيد الم فعل ذلك فقال سألت ابن
عباس عما سألتني فقال اراد ان لا يخرج امته وله في اخرى قال عبد الله بن شقيق العجلي
خطبنا ابن عباس يوما بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس
يقولون الصلوة الصلوة قال فجاء رجل من بني تميم لا يفتر ولا ينشئ يقول الصلوة للصلوة
فقال ابن عباس تعلمني بالسنة لا بالكتاب ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع
بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال عبد الله بن شقيق نحاك في صدرى من ذلك
شيء فأنيت اباه يرة فسألته فصدق مقالته وفي رواية للنسائي انه صلى بالبصرة الاولى
والعصر ليس بينهما شيء والمغرب والعشاء ليس بينهما شيء فعل ذلك من شغل وزعم
ابن عباس انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الاولى والعصر ثماني
سجرات ليس بينهما شيء وعن ابن عمر رضى الله عنهما ما كان اذا جمع الامراء بين المغرب
والعشاء في المطر جمع معهم اخرجه مالك في الموطأ وقد اسند الامام ابو جعفر الطحاوي
رحمه الله في شرح الآثار عن طريق الى ابن مسعود وابن عباس وابن عمر ومعاذ بن جبل
وجابر بن عبد الله وانس وعائشة وابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين
المغرب والعشاء في السفر وفي بعض طرقه في الحضر من غير خوف ولا علة وعن حمزة
بنت جشم رضى الله عنها انه قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت مستحاضة
تؤخر بين المغرب وتعجل بين العشاء ثم تغتسلين وتجمع بين الصلوتين فافعلين وتغتسلين
مع الفجر فافعلين وصوى اخرجه احمد وابو داود والترمذي وعن اسماء بنت عميس
رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في فاطمة بنت ابى حبيش تغتسل للظهر
والعصر غسلا واحدا وتغتسل للمغرب والعشاء غسلا واحدا وتغتسل للفجر غسلا واحدا

مطلب (في احاديث
الجمع بين الصلوتين
في السفر)

وتوضا فيما بين ذلك اخرجه ابوداود وقال روى مجاهد عن ابن عباس لما اشدت عليها
 الغسل امرها ان تجمع بين الصلوتين وروى ان هيلة بنت سهيل استحيضت فانت النبي
 صلى الله عليه وسلم فامرها ان تغتسل لكل صلاة فلما جهدها ذلك امرها ان تجمع بين الظهر
 والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل وتغتسل للصبح اخرجه ابوداود وفي رواية ان
 امرأة استحاضت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل لها انه عرق عائد فأمرت ان
 تؤخر الظهر وتعجل العصر وتغتسل لهما غسلا واحدا تؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل
 لهما غسلا واحدا وتغتسل لصلاة الصبح غسلا واحدا اخرجه النسائي وعن زينب بنت
 جحش انها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم انما استحاضت فقال تجلس ايام اقرء هاتم تغتسل
 وتؤخر الظهر وتعجل العصر وتغتسل وتصلى وتؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل
 وتصليهما معا وتغتسل للفجر اخرجه النسائي وقال جابر بن عبد الله رضى الله عنهما
 ان معاذ كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الاخيرة ثم يرجع الى قومه فيصلى
 بهم تلك الصلوة اخرجه البخاري ومسلم وابوداود وفي رواية لهم وللتريمي ثم يرجع الى
 قومه فيؤمهم وقال كان معاذ يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يأتي فيؤم قومه
 فصلى ليلة مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم اتى قومه فامهم فافتتح بسورة البقرة
 فانحرف رجل فسلم ثم صلى وحده وانصرف فقالوا له ناقفت يا فلان قال لا والله ولا تبين
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله انا اصحاب نواضح نعمل بالنهار وان معاذ صلى معك العشاء ثم اتى فافتتح بسورة
 البقرة فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال يا معاذ انا انى فافتتح بسورة
 واقرأ بكذا اقال سمعان فقلت لعمروان ابا الزبير حدثنا عن جابر انه قال اقرأوا الشمس وضحا
 ها والضحى والليل اذ يغشى وسبح اسم ربك الاعلى فقال عمرو ونحو هذا اخرجه البخاري
 ومسلم والطحاوى وبمعناه ابوداود والنسائي وعنه كان معاذ يصلى مع النبي صلى الله

مطلب في امامة معاذ
 قومه بعد ما صلى مع
 النبي عليه السلام

مطلب في قدر قراءة
النبي عليه السلام

عليه وسلم العشاء ثم يرجع الى قومه فيصلّي يوم العشاء وهي له نافلة اخرجه عبد الرزاق
والشافعي والطحاوي والدارقطني والبيهقي وعن يزيد بن عمار كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقرأ العشاء بالشمس وضحاها ونحوها من السور اخرجه الترمذي والنسائي
وقال البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر وعلى العشاء الاخيرة
فقرأ في احدى الركعتين بالتين والزيتون فما سمعت احدا احسن صوتا او قراءة منه
صلى الله عليه وسلم اخرجه الستة ومالك ورويه ابو حنيفة عن عدي بن ثابت عن البراء
رضي الله عنه قال سميت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء فقرأ بالتين
والزيتون وعن ابي هريرة رضي الله عنه ما علمت وراه احد اشبه صلاة رسول الله عليه
السلام من فلان قال سليمان بن سيار وجلينا وراه ذلك الانسان فكان بطول الاوليين من
الظهر ويخفف في الاخر بين ويخفف في العصر ويقرأ في المغرب بقصار المفصل ويقرأ في العشاء
بالشمس وضحاها وباشباهها ويقرأ في الصبح بسورتين طويلتين اخرجه النسائي ويعني
بذلك الانسان علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقيل غيره وعن عمر رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى
ان اقرأ في المغرب بقصار المفصل وفي العشاء باوسا المفصل وفي الصبح بطول المفصل
اخرجه عبد الرزاق في مصنفه وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال قدمت النبي
صلى الله عليه وسلم في فداء اسارى بدر فسمعته يقرأ في العتمة بالطور وفي رواية
عنه لا كلمة في اسارى بدر فوافيته يصلي باسما به المغرب والعشاء فسمعته يقرأ ان
عذاب ربك لو اقع ماله من دافع فكنما صدق قلبي اخرجه ابن عبد البر رحمه الله وروى
الطبراني بسند حسن انه صلى الله عليه وسلم كان لا يقرأ في الصبح بدون عشرين آية
ولا يقرأ في العشاء دون عشر آيات وعن ابن عباس رضي الله عنهما قالت رسول الله
صلى الله عليه وسلم شئرا متتابع في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح في
دبر كل صلاة اذا قال مع الله لمن حمده من الركعة الاخرة يدعوا على احياء من سليم

مطلب في القنوة
في الصلوات

وعلى رَغل وذكو ان وعصية ويوم من من خلفه اخرجه ابوداود وقال ابوهريرة بيننا
النبى صلى الله عليه وسلم صلى العشاء اذا قال سمع الله لمن حمده ثم قال قبل ان يسجد
اللهم نج عيَّاش بن ابي ربيعة اللهم نج سلمة بن هشام اللهم نج الوليد بن الوليد اللهم نج
المستضعفين من المؤمنين اللهم اشد دوطانك على مضر اللهم اجعلها سنين كسنى يوسف
اخرجه البخارى ومسلم وفى اخرى لهما ولا بى داود فكان ابوهريرة يقنت فى الركعة
الاخيرة من صلوة الظهر والعشاء الاخيرة وصلوة الصبح وعنه قال قنت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فى صلوة التمة شهر اخرجه ابوداود وعن خارجة بن خذافة قال خرج علينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان الله امدكم بصلوة هى خير لكم من حمر النعم الوتر
جعل الله لكم فيما بين صلوة العشاء الى ان يطلع الفجر اخرجه ابوداود والترمذى وابن
ماجه والحاكم وقال صحيح ولم ينخرا له لتفرد التابعى عن الصحابي وعن ابي نضرة الغفارى
رضى الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله زادكم صلوة وهى
الوتر فصلوها بين العشاء الى صلوة الصبح وعن عمرو بن العاص وعقبة بن عامر عنه
صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلوة وهى خير لكم من حمر النعم الوتر وهى لكم فيما
بين العشاء الى طلوع الفجر اخرجه اسحاق بن راهويه فى مسنده ومثله عن ابن عباس
اخرجه الطبرانى والدارقطنى وعن ابن عمر اخرجه الدار قطنى وعن ابي سعيد
الخدري اخرجه الطبرانى وعن عبد الله بن عمرو بن العاصى رضى الله عنه اخرجه
الدارقطنى واخرجه احمد والطبرانى عن معاذ بن جبل وعمرو بن العاصى وقال ابن
ابى مليكة اوتر معاوية بعد العشاء بركعة واحدة وعنده مولى لابن عباس فأتى ابن
عباس فاخبره فقال ذعه فانه صحب النبى صلى الله عليه وسلم اخرجه البخارى ومحمد
بن نصر الهروزي وعن ابي موسى الاشعري رضى الله عنه انه كان بين مكة والمدينة فصلى
العشاء ركعتين ثم قام فصلى ركعة اوتر فيها فقرأ بآية من النساء ثم قال ما الوتر ان

مطلب الوتر

مطلب السنن

اضع قدمي حيث وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم قدموان اقرأ بآية قرآن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اخرجته النسائي وسئل ابوهريرة رضي الله عنه عن الوتر فقال اذا صليت العشاء
 صليت بعد ها خمس ركعات اخرجته محمد بن الحسن رحمه الله في موطائه وقال عبد الله بن
 عمر رضي الله عنه ما صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الا يهرور ركعتين بعد
 ها وركعتين بعد المغرب في بيته وركعتين بعد العشاء في بيته اخرجته البخاري ومسلم وابو
 داود والنسائي وبالكوفي رواية حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل
 الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الغداة
 وكانت ساعة لا ادخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فحدثني حفصة انه كان اذا طلع
 الفجر واذن المؤذن صلى ركعتين اخرجته البخاري والترمذي وقالت ام حبيبة بنت ابي
 سفيان رضي الله عنهما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد مسلم يصلي
 في كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعا من غير الفريضة الا بنى الله له بيتا في الجنة اخرجته الجماعة
 الا البخاري وزاد الترمذي والنسائي عنها اربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها
 وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة وعن
 عائشة بلفظ من ثابر اخرجته الترمذي وابن ماجه وقال ابن عباس بُتُّ عند خالتي ميمونة
 بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم فصلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم
 جاء الى منزله فصلى اربع ركعات ثم نام ثم قام فصلى خمس ركعات ثم ركعتين ثم خرج الى
 الصلوة اخرجته البخاري وقالت عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
 في بيته قبل الظهر اربعاً ثم يخرج فيصلى بالناس ثم يدخل فيصلى ركعتين وكان يصلي
 بالناس المغرب ثم يدخل فيصلى ركعتين فيصلى بالناس العشاء ويدخل في بيته
 فيصلى ركعتين اخرجته مسلم وابوداود وفي رواية وبعد المغرب ثنتين وبعد العشاء
 ثنتين وقبل الفجر ثنتين اخرجته الترمذي وعنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي

فيما بين ان يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر احدى عشرة ركعة اخرجه البخارى ومسلم
 وعنه ما على رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على الا صلى اربع ركعات
 اوست ركعات اخرجه ابوداود وعنه عليه السلام من صلى قبل الظهر اربعا كان كما
 نهج من ليلة ومن صلى بعد العشاء كان كمثل من ليلة القدر اخرجه سعيد بن منصور
 من حديث البراء بن عازب والنسائي والدارقطني من قول كعب والبيهقي من قول
 عائشة وعن ام سلمة رضى الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى العتمة ثم يسمع
 ثم يصلى بعدها ما شاء الله من الليل ثم ينصرف فيرقع مثل ما على ثم يستيقظ من نومه
 ذلك فيصلى مثل ما نام وصلاته تلك الاخيرة تكون الى الصبح اخرجه النسائي وعن عائشة
 كان يصلى صلاة العشاء في جماعة ثم يرجع الى اهله فيركع اربع ركعات ثم يأوى الى
 فراشه فينام وظهره مغطى عند رأسه وسواكه موضوع حتى يبعثه الله عز وجل ساعته التي
 يبعثه من الليل فيتسوك ويسبغ الوضوء ثم يقوم الى مصلاه فيصلى ثمان ركعات يقرأ فيها
 بام القرآن وسورة اخرجه ابو داود وعنه كان يصلى بالليل صلاة العشاء ثم يأوى الى
 فراشه فينام فاذا كان جوف الليل قام الى حاجته والى طهوره فتوضأ ثم دخل المسجد
 فيصلى ثمان ركعات يخيل الى انه يسوى بينهما القراءة والركوع والسجود يوتر بركعة
 ثم يصلى ركعتين وهو جالس ثم يضع جنبه فربما جاء بلال فاذهبه بالصلاة قبل ان يغنى
 وربما شككت اغنى ولم يغنى حتى يؤذنه بالصلاة فكانت تلك صلاة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حتى امن ولحم فذكرت من لحمه ما شاء الله اخرجه النسائي وقال بريدة بن
 الحصيب رضى الله عنه سئل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلاة فقال
 صل معناهذين يعنى اليومين فلما زالت الشمس امر بلالا فاذن ثم امره فاقام العصر
 والشمس مرتفعة بيضاء نقية ثم امره فاقام المغرب حين غابت الشمس ثم امره فاقام
 العشاء حين غاب الشفق ثم امره فاقام الفجر حين طلع الفجر فلما ان كان اليوم الثاني

مطلب الاوقات

أى بالغ منه سلمه الله
تعالى

أمره فابرد بالظهر فابرد بها فانعم ان يبرد بها وصلى العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق
الذى كان وصلى المغرب قبل ان يغيب الشفق وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل
وصلى الفجر فاسفر بهائم قال ابن السائل عن وقت الصلوة فقال الرجل انا يا رسول الله
قال وقت صلوتكم بين ما رأيتم اخرجه مسلم والترمذى والنسائى وقال ابو موسى
الاشعرى رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انا سائل عن مواقيت الصلوة
فلم يرد عليه شيئا قال وامر بلالا فاقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف
بعضهم بعضا ثم أمره فاقام الظهر حين زالت الشمس والقائل يقول قد انتصف النهار
وهو كان اعلم منهم ثم أمره فاقام العصر والشمس مرتفعة ثم أمره فاقام المغرب حين وقعت
الشمس ثم أمره فاقام العشاء حين غاب الشفق ثم أخرج الفجر من الغد حين انصرف منها
والقائل يقول قد طلعت الشمس او كادت ثم أخرج الظهر حين كان قريبا من وقت العصر
بالامس ثم أخرج العصر حتى انصرف منها والقائل يقول قد احمرت الشمس ثم أخرج
المغرب حتى كان عند سقوط الشفق وفي رواية فصلى المغرب قبل ان يغيب الشفق
في اليوم الثانى ثم أخرج العشاء حتى كان ثلث الليل الاول ثم اصبح فدعا السائل فقال
الوقت بين هذين اخرجه مسلم ومثله ابو داود والنسائى وقال ابو المنهال سيار بن
سلمة الرياحى البصرى دخلت انا وابى على ابى برزة الاسلمى رضى الله عنه فقال له ابى
ديف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى المكتوبة فقال كان يصلى الفجيرة التى
تدعونها الاولى حين تدحض الشمس ويصلى العصر ثم يرجع احدنا الى رحله فى اقصى
المدنية والشمس حية ونسبت ما قال فى المغرب وكان يستحب ان يؤخر العشاء التى
تدعونها العتمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وكان يفتل من صلوة الغداة
حين يعرف الرجل جلسه ويقراء بالسنتين الى المائة اخرجه الشيخان والنسائى وفى
رواية لهما ولا يبالى بتأخير العشاء الى ثلث الليل ثم قال الى شطر الليل ثم قال معاذ

عن شعبة ثم لقينته مرة اخرى فقال اوثلث الليل واخرجه ابوداود وقال عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وقت الظهر اذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله مالم يحضر العصر ووقت العصر مالم تصفر الشمس ووقت المغرب مالم يغيب الشفق ووقت صلاة العشاء الى نصف الليل الاوسط ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر مالم تطلع الشمس اخرجه مسلم وله في رواية ولا يداود والنسائي مالم يسقط ثور الشفق وفي اخرى لابي داود مالم يسقط فور الشفق وقال جابر بن عبد الله رضى الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر بالهاجرة والعصر والشمس نقيية والمغرب اذا وجبت والعشاء احيانا يومئذها وحيانا يعجل اذا رآهم اجتمعوا عجل واذا رآهم ابطأوا اخر والصبح كانوا او كان النبي صلى الله عليه وسلم يصليها بفلس اخرجه الحمصي الا الترميذي وعن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر اذا زالت الشمس ويصلى العصر بين صلواتكم هاتين ويصلى المغرب اذا غربت الشمس ويصلى العشاء اذا غاب الشفق ثم قال على اثره ويصلى الصبح الى ان ينفسح البصر اخرجه النسائي وفي رواية عنه ثم قال اين السائل عن وقت الصلوة ما بين هذين وقت وعن ابي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان للصلوة اولا واخرا وان اول وقت الظهر حين تزول الشمس واخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت العصر حين يدخل وقتها وان اخر وقتها حين تصفر الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان اخر وقتها حين يغيب الافق وان اول وقت العشاء حين يغيب الافق وان اخر وقتها حين ينتصف الليل وان اول وقت الفجر حين يطلع الفجر وان آخر وقتها حين تطلع الشمس اخرجه الترميذي ومثله مالك والنسائي وعن ابي مسعود البدرى رضى الله عنه يصلى العشاء حين يسود الافق وربما اخرها حتى يجتمع الناس اخرجه ابوداود وعن ابي هريرة رضى الله عنه صل الظهر اذا كان ظلك مثلك والعصر

اذا كان ظلك مثليكَ والمغرب اذا غربت الشمس والعشاء ما بينك وبين ثلث الليل
 فان نمت فلانامت عيناك اخرجنا لك في الموطاء ومثله عن رافع بن خديج مر فوعا اخرجه
 اصحاب السنن الاربعة وعن نعمان بن بشير رضى الله عنه انا علم بوقت هذه الصلوة
 صلوة العشاء الاخيرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها يسقط القمر لذاته اخرجه
 ابوداود والدارمي وعن ابي هريرة رضى الله عنه قال عليه الصلوة والسلام لولا ان
 اشق على امتي لامرتهم ان يؤمروا العشاء الى ثلث الليل او نصفه اخرجه احمد
 والترمذي وابن ماجه وقالت عائشة رضى الله عنها كانوا يصلون العتمة فيما بين ان
 يغيب الشفق الى ثلث الليل اخرجه البخاري والنسائي وقال جابر بن سمرة رضى الله
 عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصلوات نحو من صلواتكم وكان يؤم
 العتمة بعد صلواتكم شيئا اخرجه مسلم وكان ابن عباس يستحب تأخير العشاء ويقرأ وزلفا
 من الليل اخرجه سعيد بن منصور وابن جرير والبيهقي وابن مردويه وعن ابي سعيد
 الخدري رضى الله عنه قال صلى الله عليه وسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة العتمة فلم يخرج
 حتى مضى نحو من شطر الليل فقال خذوا مقاعدكم فقال ان الناس صلوا واخذوا مضاً
 جمعهم وانكم لن تزالوا في صلوة ما انتظرتم الصلوة ولو لا ضعف الضعيف وسقم السقيم لآخرت
 هذه الصلوة الى شطر الليل اخرجه ابوداود والنسائي وعن ابن عباس رضى الله عنهما
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امي جبرئيل عند البيت مرتين فصلى بي الظهر حين
 زالت الشمس وكانت قدر الشراك وصلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله وصلى
 بي المغرب حين افطر الصائم وصلى بي العشاء حين غاب الشفق وصلى بي الفجر حين حرم
 الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظل كل شيء مثله وصلى
 بي العصر حين كان ظله مثليه وصلى بي المغرب حين افطر الصائم وصلى بي العشاء الى ثلث
 الليل وصلى بي الفجر فاسفر ثم التفت الى فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك

مطلب امامة جبرئيل
 عليه السلام

والوقت بين هذين الوقتين أخرجه عبد الرزاق وإبو داود والترمذي وابن حبان
والحاكم وعن جابر رضي الله عنه أن جبرئيل أتى النبي صلى الله عليه وسلم يعلمه مواعيت
الصلوة فتقدم جبرئيل ورسول الله عليه الصلوة والسلام خلفه والناس خلف رسول الله عليه
السلام فصلى الظهر حين زالت الشمس واتاه حين كان الظل مثل شخصه فصنع كما صنع
فتقدم جبرئيل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس خلف رسول الله صلى الله عليه
وسلم فصلى العصر ثم اتاه حين وجبت الشمس فتقدم جبرئيل ورسول الله خلفه والناس
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى المغرب ثم اتاه حين غاب الشفق فتقدم جبرئيل
ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى
العشاء ثم اتاه حين انشق الفجر فتقدم جبرئيل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى الغداة ثم اتاه في اليوم الثاني حين كان ظل
الرجل مثل شخصه فصنع كما صنع بالأمس فصلى الظهر ثم اتاه حين كان ظل الرجل مثلى شخصه
فصنع كما صنع بالأمس فصلى العصر ثم اتاه حين وجبت الشمس فصنع كما صنع بالأمس فصلى
المغرب فتمنأتم فتمنأتم فتمنأتم فتمنأتم فتمنأتم فتمنأتم فتمنأتم فتمنأتم فتمنأتم فتمنأتم
امتد العجر واصبح والنجوم بادية مشتبكة فصنع كما صنع بالأمس فصلى الغداة ثم قال
ما بين هاتين الصلوتين وقت أخرجه النسائي وفي رواية له ثم جاءه للعشاء حين ذهب
ثلث الليل الأول فقال قم فصل العشاء وفي أخرى له ثم صلى العشاء إلى ثلث الليل ونصف
الليل شك أحد رواه وفي رواية له قال أحد رواه إلى ثلث الليل وقالت عائشة
رضي الله عنها اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعشاء ليلة حتى ناداه عمر الصلوة نام
النساء والصبيان فخرج فقال ما ينتظروا من أهل الأرض أحد غيركم قال ولا يصلي يومئذ
إلا بالديعة وكانوا يصلون فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول زاد في رواية
وذلك قبل أن يفشو الإسلام وزاد في أخرى قال ابن شهاب وذكرني أن رسول الله صلى

مطلب في تأخير
العشاء

انزلت على الرجل
الحق عليه منه صلى
الله

الله عليه وسلم قال وما كان لكم ان تنزروا رسول الله على الصلوة وذلك حين صاح عمر بن الخطاب اخرجوه البخارى ومسلم والنسائى وفي رواية لمسلم قالت اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل وحتى نام اهل المسجد ثم خرج فصلى فقال انه لو قتها لولا ان اشق على امتى وفي رواية لولا ان يشق على امتى وقال ابن عباس رضى الله عنهما اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالامشاء فخرج عمر رضى الله عنه فقال الصلوة يا رسول الله رقد النساء والصبيان فخرج ورأسه يقطر يقول لولا ان اشق على امتى او على الناس قال سفيان مرة على الناس لامرهم بالصلوة هذه الساعة اخرجهم البخارى ومسلم والنسائى وفي رواية لهم قلت لعطاء اى حين احب اليك ان اصلى العشاء التى يقولها الناس العزمة اماما وخلصوا فقال سمعت ابن عباس رضى الله عنهما يقول اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة العشاء حتى رقد الناس واستيقظوا ورددوا واستيقظوا فقام عمر رضى الله عنه فقال الصلوة وزاد مسلم ثم قال قلت لعطاء كم ذكر لك اخرها النبى صلى الله عليه وسلم ليلتين قال لا ادرى قال عطاء فأحب ان اصلبها اماما وخلصوا مؤخرة كما صليها النبى صلى الله عليه وسلم ليلتين قال فان شق عليك خلوا او على الناس وانت امامهم فصلها وسطا لا معجلة ولا مؤخرة وقال ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة يعنى صلوة العزمة واخرها حتى رقدنا فى المسجد ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا ثم خرج علينا النبى صلى الله عليه وسلم ثم قال ليس احد من اهل الارض الليلة ينتظر الصلوة غيركم وكان ابن عمر رضى الله عنه لا يبالي قدمها او اخرها اذا كان لا يخشى ان يغلبه النوم عن وقتها وقلما كان يرقد قبلها اخرج البخارى وفي رواية مكتنا ذات ليلة ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلوة العشاء الاخيرة فخرج الينا حين ذهب ثلث الليل لم يبعده فلاندرى اشيء شغل في اهله او غير ذلك فقال حين خرج انكم لتنتظرون صلوة ما

ينتظرها أهل دين غيركم ولولا أن يشغل على امتي لصليت بهم هذه الساعة ثم أمر المؤذن
 فأقام الصلوة وصلى أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وقال انس رضي الله عنه نظرنا النبي
 صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى كان شطر الليل فبلغه فجاء فصلى بنا ثم خطبنا فقال ألا
 إن الناس قد صلوا ثم رقدوا وانكم لن تزالوا في صلوة ما انتظرتهم الصلوة أخرجه البخاري
 ومسلم والنسائي وقال أبو موسى كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزلنا
 في بقيق بطحان ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة كان يتناوب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عند صلوة العشاء كل ليلة نفر منهم قال فوافينا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنا وأصحابي وله بعض الشغل في أمره حتى اعتم بالصلوة حتى انهار الليل ثم خرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى فلما قضى صلاته قال لمن حضره على رسلكم أعامكم
 وأبشروا إن من نعمة الله عليكم أنه ليس من الناس أحد يصلي هذه الساعة غيركم أو قال
 ما صلى هذه الصلوة غيركم لأنني أرى أي الكلماتين قال فوجدنا فرحين بما سمعنا من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أخرجه الشيخان وعن معاذ بن جبل قال بقينا ننتظر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقد تأخر لصلوة العتمة حتى ظن الطمان أنه ليس بخارج ويقول القائل منافق
 صلى وأنا لك ذلك إذ خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا له كما قالوا فقال اعتصموا
 بهذه الصلوة فإنكم قد فضلتم بها على سائر الأمم لم يصلها أمة قبلكم أخرجه أبو داود
 وأخرج مالك في الموطأ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى عماله إن أهم
 أموركم عندي الصلوة من حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن ضيعها فهو لما سويها اضيع ثم
 كتب أن صلوا الظهر إن كان الغي ذراعا إلى أن يكون ظل أحدكم مثله والعصر والشمس
 مرتفعة بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب فرسخين أو ثلاثة قبل مغيب الشمس والمغرب إذا
 غابت الشمس والعشاء إذا غاب الشفق إلى ثلث الليل فمن نام فلا نامت عينه فمن نام فلا
 نامت عينه والصبح والنجوم بادية مشتبكة وفي شرح الآثار للطحاوي حدثنا أبو بكر قال

مطلب صلوة العشاء
 لم يصلها أمة قبلنا

حدثنا ابو احمد قال حدثنا سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت وحدثنا حسين بن نصر
قال حدثنا ابو زعيم قال حدثنا سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت عن نافع بن جبير
قال كتب عمر الى ابي موسى وصل العشاء اى الليل شئت ولا تغفلها وفي رواية له وللنساء
عن ابي هريرة رضى الله عنه انه قال في العشاء الاخيرة صليها في اليوم الاخير حين ذهب
ساعة من الليل وفي رواية له في حديث الامامة عن جابر بن عبد الله في اليوم الاول صلى
العشاء قبل غيبوبة الشفق قال حدثنا ابن ابي داود قال حدثنا حامد بن يحيى قال حدثنا
عبد الله بن الحرث قال حدثنا ثور بن يزيد عن سليمان بن موسى عن عطاء بن ابي
رباح عن جابر بن عبد الله قال سأل رجل نبى الله صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلوة
فقال صل معى فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين طلع الفجر ثم صلى الظهر حين
زغت الشمس ثم صلى العصر حين كان فى الانسان مثله ثم صلى المغرب حين وجبت
الشمس ثم صلى العشاء قبل غيبوبة الشفق ثم صلى الصبح فاسفر وقال حدثنا ابن ابي
داود قال حدثنا الفضل بن موسى السينانى قال حدثنا محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي
هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا جبرئيل يعلم امر دينكم
ثم ذكر مثله غير انه قال في العشاء الاخيرة عليها في اليوم الثانى حين ذهبت ساعة من
الليل هذا واعلم ان الصحابة والتابعين وائمة الفقهاء والمحدثين رضوان الله عليهم
اجمعين قد فسر واقلوه تعالى حافظوا على الصلوات بالمكنوبات الخمس وجملته من فسرهما
بالصلوات الخمس فيما بلغنى على طريق الوجادة باسانيده التى تضمنها كتب
التفسير ومجامع الاخبار ودواوين السنة والاثار تسع واربعون شخصا من الصحابة
واختلفت المذاهب في الصلوة الوسطى فالجمهور على انها صلوة العصر وهو مذهب على
بن ابي طالب رضى الله عنه اخرجه احمد واصحاب الكتب الستة وغيرهم عنه وعبد الله
بن مسعود رضى الله عنه اخرجه مسلم والترمذى وابوداود وابن حبان وابي هريرة رضى

مطلب صلى العشاء
قبل غيبوبة الشفق

بكسر السين المهملة
وسكون الباء تنحها
نقطنان وبالنون قبل
الاخرى وبالفاء نون
فوقه سينان من فزى
جامع الاصول لابن الاثير
رحمه الله منسوبة الى

مطلب في الصلوة
الوسطى

الله عنه اخرجه الطحاوى وغيره قَالَ حَدَّثَنَا اسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُنْمَانَ
 بْنِ خَيْثَمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ لَبْنَةَ الطَّائِفِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَاهُ رِيَّةً عَنِ الصَّلَاةِ الْوَسْطَى فَقَالَ
 سَاقِرَاءُ عَلِيكَ الْقُرْآنَ حَتَّى تَعْرِفَهَا لَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ
 الشَّمْسِ الظُّهْرَ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ الْمَغْرِبَ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ الْعَتَمَةُ
 وَيَقُولُ إِنْ قَرَأَ النَّجْمُ كَانَ شَهُودًا ثُمَّ قَالَ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى هِيَ الْعَصْرُ
 هِيَ الْعَصْرُ وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ وَأَبِي بَنْدَةَ
 دَعْبِ وَأَبِي كَثُومٍ الدُّوسِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَبْنِ الْعَاصِ وَسُومَةَ بْنِ جُنْدَبٍ وَأَبِي مَالِكٍ
 الْأَشْعَرِيِّ وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَحَنَصَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَالصَّبَّاحِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ
 عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَبِهَذَا قَوْلُ عُبَيْدَةَ وَأَبِي إِسْحَاقٍ وَزُرَّيْنِ حَبِيشٍ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَمُحَمَّدِ بْنِ
 سَرِينٍ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَقَتَادَةَ وَالضَّحَّاكَ وَالْكَلْبِيِّ وَمُقَاتِلَ وَعُبَيْدِ بْنِ مَرْيَمَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ
 بَنَتْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَيْرَهُمْ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَأَمَّادُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُخْتَارُ بْنُ
 حَبِيبٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْأَثَارِ عَنْ طَرِيقٍ بِإِسْنَادِهِ إِلَى جَمَاعَةٍ
 مِنَ الصَّحَابَةِ وَكِبَارِ التَّابِعِينَ ثُمَّ قَالَ فِيهِ أَثَرٌ قَدْ تَوَاتَرَتْ وَجَاءَتْ مِثْلًا صَحَابًا عَنْ رَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الصَّلَاةَ الْوَسْطَى هِيَ الْعَصْرُ وَقَدْ قَالَ بِذَلِكَ جَمَلَةٌ مِنْ أَصْحَابِ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ إِضَافًا قَالَ قَائِلٌ وَلَمْ يَسْمَعْ الصَّلَاةَ الْوَسْطَى
 صَلَاةَ الْعَصْرِ قَبْلَ ذَلِكَ قَدْ قَالَ النَّاسُ فِيهَا قَوْلَيْنِ فَقَالَ قَوْمٌ سَمِعَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ بَيْنَ صَلَوَتَيْنِ
 مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَصَلَوَتَيْنِ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ وَقَالَ آخَرُونَ فِي ذَلِكَ مَا حَدَّثَنِي بِهِ الْقَاسِمُ بْنُ
 جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُ بَحْرَ بْنَ حَكِيمٍ الْكُفَّاءِي يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ
 بْنِ هَاشِمَةَ يَقُولُ إِنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا نَبِيَّ عَلَيْهِ عِنْدَ الْفَجْرِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ فَصَارَتْ الصُّبْحُ
 وَقَرَّبَ إِسْحَاقُ لِلذَّبْحِ عِنْدَ الظُّهْرِ فَصَلَّى إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرْبَعًا فَصَارَتْ الظُّهْرُ وَبُعِثَ
 عَزِيرُ فْقِيلَ لَهُ كَمْ لَبِثْتَ فَقَالَ يَوْمًا فَرَى الشَّمْسُ فَقَالَ أَوْ بَعْضُ يَوْمٍ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ

وقد غفر لعزير وغفر لداود عليه السلام عند المغرب فقام فصلى اربع ركعات فجلس
فجلس في الثالثة فصارت المغرب ثلاثا واول من صلى العشاء الاخرة نبينا صلى الله
عليه وسلم وعليهم اجمعين فلذلك قالوا الصلوة الوسطى صلوة العصر فهذا عندنا معنى
صحيح ولأن اول الصلوة كانت الصبح وآخرها العشاء الاخرة فالوسطى فيما بين الاول
والاخر هي العصر فلذلك قلنا ان الصلوة الوسطى صلوة العصر وهذا قول ابي حنيفة
وابي يوسف ومحمد رحمهم الله انتهى وذهب جماعة الى انها الصبح وحكاها في الموطاء بلاغا
عن علي وابن عباس وأخرجه ابن جرير عن ابن عباس وابي موسى الاشعري وجابر
بن عبد الله وابي العالية وعبد الله بن شداد وحكاها ابن ابي حاتم عن ابن عمر وابي
امامة وانس وابي العالية وعبيد بن عمير وعطاء ومجاهد وجابر بن زيد وعكرمة
والربيع بن انس ونقله الديلميات عن عمرو ومعاذ وابن عباس وابن عمر وعائشة
وابي موسى وجابر بن زيد وانس وابي الشعثاء وطاوس وعطاء وعكرمة ومجاهد وهو
مذهب مالك والشافعي رحمهم الله ومنهم من قال هي وسطى باعتبار انها لا تقصر وهي
بين صلوتين رباعيتين ومقصورتين الوتر والمغرب وقيل الظهر اخرجه ابو داود
الطيالسي في مسنده واحمد بن حنبل وابو داود السجستاني في سننه وابن جرير
بطرق عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وروى عن ابن عمر وابي سعيد وعائشة وابي
حنيفة وهو قول عروة بن الزبير وعبد الله بن شداد وغيرهم وقيل المغرب اخرجه ابن
جرير عن قبيصة بن ذؤيب وقنادة وأخرجه ابن ابي حاتم عن ابن عباس وقيل العشاء
الاخرة واختاره علي بن احمد الواحدي في تفسيره وقيل هي واحدة من الخمس لا بعينها
ونقل عن زيد بن ثابت وحكى عن ابن المسيب وشريح القاضي ونافع مولى ابن عمر
والربيع بن خيثم واختاره ابو المعالي الجويني في نهايته وقيل بل هي مجموع الصلوات
الخمس رواه ابن ابي حاتم عن ابن عمر واختاره الحافظ ابو عمرو بن عبد البر من حفاظ

الاندلس وفقهاء المالكية وتحصل الافوال الاجماع على ان المراد من الصلوات هي الخمس وتواتر النقل عنه عليه السلام وكلها موجودة باسانيدها في دواوين السنن ولا ينزل شئ من احادها عن درجة الحسن فهو ينتهض وجها لما اختاره ابن عبد البر رحمه الله وقالوا في تفسير قوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات انها الصلوات الخمس وهو قول الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وسعد بن ابى وقاص وابى عبيدة بن الجراح وابى سعيد الخدرى وابى ايوب الانصارى وابى موسى الاشعري ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وانس بن مالك واثلة بن الاسقع وابى امامة وابى الدرداء وابى مالك الاشعري وابى اليسر الانصارى وسلمان الفارسي وبريدة وابى هريرة والحسن البصري وعطاء وابراهيم النخعي ومجاهد ويحيى بن جعدة وسليمان التيمي ومحمد بن نصر وغيرهم قد روى عنهم باسانيد متصلة اليهم في دواوين السنن ومجامع الآثار من الصحيحين والسنن الاربعة وغيرها من المسانيد المعتبرة ومن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء بخصوصها او في ضمن وجوب خمس صلوات في كل يوم وليلة من الصحابة في احاديث تضمنها هذا الكتاب قد وافى عددهم خمسين شخصا وكلها مخرجة باسانيدها في الصحيحين او السنن الاربعة او موطاء مالك او آثار الطحاوي او غيرها من المسانيد المشهورة واما مطلق الاحاديث الواردة في الصلوة مما لم يصل اليها بطريقه او وصل ولم يصرح فيها بالعشاء ولا بالخمس فلا يخصى عدد رجالها الا الله تعالى والآيات بين متواتر ومشهور واحاد صحيحة الاسناد او حسان تصالح للاعتماد وقد تضمنها كتب صنفها كبار العلماء قد عرف حالهم في العدالة والثقة في الرواية ونباهة الفهم والدراية وكمال المهارة في علم الاخبار وفن الآثار وسعة الحفظ وكثرة السماع وحسن الضبط وفرط الاطلاع ووفور المبذعة في هذا الشأن وبلوغ الدرجة القصوى من التحقيق والاتقان وتواتر عنهم تلك الكتب في الامصار وانتشرت نسخها في الاقطار وتلقيها علماء الامة بالقبول

مطلب في آية ان
الحسنات يذهبن
السيئات

عن اخرهم واكبروا في تحصيلها على مناخرهم وبذلوا جهدهم في روايتها ودراية ما فيها
بحثا وقراءة وشرحا ودراسة من لدن صنفا ربابها والفها اصحابها عصرًا بعد عصر الى زماننا
هذا منذ الف سنة او ما يقارب منها فيكون ما يوجد في واحد منها من رواية حديث
او نقل اثر او حكاية خبر بمنزلة المسموع من في صاحبها بلا واسطة في الاستفاضة وافادة
اليقين والمتانة ولا يحتاج مثله الى اسناد ومن اعلى درجات الوجدادة التي هي طريقة
مسلوكة في الرواية يسلكها وعاء الشريعة وامناء الملة الحنيفة وقد نص المحققون من
ائمة المذاهب من المتأخرين على وجوب العمل بما يوثق من الوجدادة وحكوه عن
كثيرين من المتقدمين وقد سبق ما يدل على ذلك المدعى من حديث الرسول عليه
السلام ولأن توقيف العمل على الرواية بشروطها يوجب انسداد باب العمل بالسنة
على هذه القرون المتأخرة هذا والله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل وآين
من هذه الروايات المتقنة المحكمة ما يدور بين ابناء الزمان من المقالات الواهية
الركيكة التراكيب المسخيفة السياقات الملتقطة من تصانيف ساقطة صنعها المجاهيل
الاحداث وضعاف القرون الاخرى قد اشتريت في زقاق قسطنطينية او اسواق الهند
اورستاق بخار او الى الله المشتكى من وقوعى في زمان اضحى فيه الهم قصار والجهلة عصبة
نصارا لا يريد فكرهم براد ولا يؤل نظرهم الى اعتقاد وهن يضلل الله فماله من هاد والله
يهدى من يشاء الى صراط مستقيم تدبيل اعام ان جواز الجمع بين الصلواتين مع عدم لزومه
علينا واضرابه من العجتهات وآن ترجع عدمه عليه عند ابي حنيفة واصحابه الاجلة
رحمة الله عليهم لدليل لاح لهم وحجة قامت عند هم صرفا لما يقابله عن ظاهره بضرورة
التأويل وحمله على ما ثبت عندنا بدليله ثبوتنا صحيحا من حيث الرواية والدراية
ما يفيد الاحاديث الصحيحة الظاهرة المحكمة لكنه بدليل ظنى وبمدخل من الرأى
فلا يرفض بالاحتفاظة عليهما ما هو قطعى الثبوت والدلالة وقد حمل الامام ابو جعفر

مطلب في التأويل

الطحاوي رحمه الله حديث جابر بن عبد الله انه صلى العشاء الاخرة قبل غيبوبة الشفق على البياض وحمل حديث الجمع بين الصلوتين على انه جمعهما بتأخير الاولى وتعجيل الثانية حيث قال يحتمل ان يكون جمع بينهما في وقت احدهما ويحتمل ان يكون صلى كل واحدة منهما في وقتها كما طعن جابر بن زيد وروى ذلك عن ابن عباس وعمرو بن دينار من بعده قال حدثنا اسماعيل بن يحيى قال حدثنا محمد بن ادريس قال اخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا عمرو بن دينار قال اخبرنا جابر بن زيد انه سمع ابن عباس يقول صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ثمانى جمعا وسبعاً جمعاً قلت لابي الشعثاء اظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال وانا اظن ذلك قال ولا يقوم الحجة مع الاحتمال وقد وردت احاديث تدل على ان لكل صلاة وقتاً على حدة والرواية في صحيح البخاري ومسلم وآثار الطحاوي وغيرها عن طرف والله يقول الحق وهو يترولى الصالحين **المطلب الرابع** وهو الماحوظ أولاً والمقصود بالذات من بين المباحث المسوقة في الكتاب والمنظور الاولى بالانبات فاقول قد ثبت فرضية كل واحدة من الصلوات الخمس بالكتاب والسنة واجماع الامة على كل واحد من المكلفين من غير اختصاص باهل قطر دون فطر وحصرها على عصر دون عصر وكل واحدة منها على قدم سواء في عموم الفرضية وشمول الوجوب ودخولها تحت كليات الدلائل القطعية وعمومات البراهين اليقينية أما اجبالا فلان فرضية الصلوات وكونها خمساً في كل يوم وليلة موقفاً محمد ودا باوقات معينة واصاف معينة متواترة كتواتر القرآن وآياته ليس بدون تواتر وجود أبي حنيفة رضى الله عنه وبغداد وغير ذلك من مشاهير الرجال والبلاد وبمنزلة البديهي والضروري الاولى في نظر المؤمنين بالاسلام بل ثبت ذلك من الدين تواتراً بلا شبهة بالنظر الى اهالى سائر الاديان غير انهم لما لم يؤمنوا بالنبي عليه الصلوة والسلام ولم يصدقوا برسالته لم يعملوا بها ولم يعترفوا بوجوبها

المطلب الرابع

لالان ذلك لم يثبت عند اولئك وعن هذا اجمعوا على تكفير من انكر واحدة منها
 وتفسيق من تساهل عن ادائها واطبقوا على ايرادها مثالا للحكم الثابت بالاجماع
 القطعي الذي يصحبه النقل المتواتر اليقيني واما تفصيلا فلان قوله تعالى اقيموا الصلوة
 ونحوه يدل على وجوب اقامتها مع المحافظة على اوصافها المتلقات من جهة الشارع
 المعينة بالوحي وكيفياتها المبيّنة في فعل الرسول وسنة النبي وحفظها من ان يقع زيغ في
 فرايضها ومواجبها وسننها وآدابها من غير تعرض لكميانتها وكيفياتها ولا تعيين لاوقاتها
 واعداد ركعاتها ثم قوله تعالى حافظوا على الصلوات تدل على انها ليست باقل من
 الثلاث وانها وارادة على التوالي والتعاقب ومتوجهة اليها على الزمور والتناوب وقوله
 سبحانه والصلوة الوسطى يدل على انها مشتملة على عدد متصف بكونه وسطا وحدا فاعلا
 بين العدين فيها سواء كان عطفه للتأكيد او للتشريف فلا تكون الا على عدد وتر هو
 الخمس وذلك لان المعنى الظاهر السابق الى الفهم المتبادر من الوسطى هو كونها وسطى
 بين الصلوات من حيث العدد وكل ما اورده ارباب الافوال في تعيين المراد منها من
 الدليل على مذهبه الذي قلده واثبت رأيه الذي خمره وترجيحه على غيره مطرد في
 انها المنوسطة من بين الصلوات الخمس المتصفة بكونها على عدد هو وسط بالنسبة الى
 طرفيه غير انها خصت بالذكر لكونها افضل ومن فسر بقوله الفضلى قصد تضمين الكلام
 نوعا من البديع وأثر طريقة حسن التعليل بابداء وجه تخصيص الوسطى بالذكر فانه
 يتوجه النفس الى طلب علة ذلك بعد ما تناولها قوله الصلوات فكانه قال خصت الوسطى
 بالذكر لانها الفضلى ونظير ذلك قول الشاعر (شعر) فدتك نفوس الحاسدين فانها *
 معذبة في حضرة ومغيب * وفي تعب من يحسد الشمس ضوءها * ويجهدان يأتي لها
 بضرب * وقوله جل ذكره ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا يدل على كونها
 فرضا موقتا محدود الاوقات لا يجوز اهمالها واضاعتها ولا يسوغ اخراجها عن اوقاتها حتى

يصح للإنسان أن يأتي بها جبا له كيف ما اتفق وفي أي وقت شاء ثم قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون الآية يدل على توزيعها إلى تلك الأوقات المعروفة في الدين ضرورة من الغدوة والظهيرة والعشية والمساء وقوله تعالى اقم الصلوة طر في النهار وزلفا من الليل وقوله وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن آتاء الليل فسبح وأطراف النهار وقوله وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وأدبار السجود فالصلوة في طر في النهار الفجر والمغرب وفي زلف الليل العشاء فيكون بياننا لما أجمله في قوله حين تمسون وما بعده بياننا لما فيه وفي قوله حين تصبحون وعشيا ثم قوله اقم الصلوة أدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا مع قوله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوله ومن بعد صلوة العشاء نص صريح في المراد ظاهر في المقصود واضح المفاد أو بمنزلة ذلك فإن المراد من الصلوة أدلوك الشمس إلى غسق الليل الظهر والمغرب ومن الصلوة الوسطى العصر على ما سبق من احتجاج أبي هريرة رضي الله عنه وغيره وأعطاه البيان الوافي والحجة الباهرة وهذه الآيات كلها تدل على فرضية الصلوات الخمس المعروفة المبينة المفصلة من جهة الشارع قولوا فعلا فإنها نص صريح فيها وظاهرة في تعلفها بالآوقات وأن كانت مجملة في نفسها من حيث الكميات والكيفيات وأعداد الركعات فتدل على افتراض ما هو المعروف فيها من الصلوات فما وقع فيه الاجمال مما يضاف إليه من الشرايط والأركان وغير ذلك يتفاوت في القطعية والظنية بتفاوت ما يلحقه من البيان ويتقدر في هاتين الحالتين بقدره حيث ما كان فإن قيل قد حمل التسيب على ظاهره والأمر بإيقاعه والابتان به في هذه الآوقات وأدبار الصلوات وعلى التهجيد والنوافل بعد المكتوبات ولو سلم أن المراد الفرائض فلا دلالة فيها على خصوص العشاء والعهد تخرج عنها بالمغرب وحدها فإين القطع في هذه الآيات مع قيام تلك الاحتمالات قلت ذاك الحمل إنما هو بالنظر إلى نفس النظم

مع قطع النظر عن كونها معهوداً عند خطاب الشارع ودلالة الدليل على ما هو المراد منها في الواقع ثم أن الأجماع قد انعقد على أن التسبيح فيها والنوافل ليس بواجب قط فيتعين هذه الصلوات المعروفة في الدين المعهودة عند المخاطبين مرادة مقصودة من الآيات فإن الأمر حقيقة في الوجوب لا يجوز صرفه عنها من غير ضرورة تدعو إليه فيثبت بها فرضية تلك الصلوات على أن قوله تعالى ومن بعد صلوة العشاء نص صريح في فرضيتها على كل مومنين ومومنة مرة في كل يوم وليلة اذ هو عام بعموم المخاطبين في قوله يا أيها الذين آمنوا كعموم الأزواج بعموم الذين يتوفون في آية الترتيب من سورة البقرة وفي التفسير ثلاث عورات لكم ثلاث مرات في اليوم والليلة والمعنى في كل يوم وليلة نظراً إلى عموم الموصول فهي حكم بعم جميع المكلفين في كل زمان وكل مكان لأن الخطاب بعم الموجودين وقت النزول ولمن سيوجد لما تواتر من دينه عليه السلام أن مقتضى خطابه وموجب احكامه شامل لهم افاض الى قيام الساعة الاخصه الدليل واستثناه الحجة فلما كانت الآية مسوقة لا يجاب الاستينان للمؤمنين لم يلغوا الحليم في الاوقات الثلاثة كانت عبارة فيه اشارة في فرضية صلوات الفجر والعشاء في كل يوم وليلة لكل مومنين ومومنة والاشارة كالعبرة في افادتها القطع واليقين البتة وأما السنة المتواترة المعنى فالاحاديث المسرودة في هذا الكتاب وغيرها صريحة في المراد قطعية المقاد وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتر من افعاله واقواله تفصيل هذه الصلوات وما اخص به كل واحد منها من الاحوال والاقوات على ما عليه عمل اهل الاسلام بها تلقوه خلفا عن سلفي وقرنا بعد قرن والمذكور من عدد روايتها في هذه المجموعة خمسون شخصاً من الصحابة وآية ان الحسنات يذهبن السيئات كما انها متواترة في نفسها لكونها آية من القرآن كذلك متواترة المعنى في اعطاء المراد منها يعطى ذلك الرجوع الى دواوين السنة ومجامع الآثار والتفتيش عن اسباب النزول وموارد الاخبار وأما الأجماع فانه

قد اجمع السلف الصالحون من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء والمحدثين وعلماء الامة كلهم اجمعين بل اتفق الامة عن آخرهم ذواهم وعوامهم المتقدمون منهم والمتأخرون وكل فرقة اهل الحق منهم والمبطلون على فرضية تلك الصلوات الخمس واطبقوا على ان المنكر لو احدى منها كافر بالاتفاق وذكر وافي غير واحد من كتبهم ان الرتبة الاولى من الاجماع الذي يكفر جاحده بالاجماع هو الذي يصحبه النقل المتواتر من الكتاب والسنة ومثله بهذه الصلوات الخمس وبالجمله ان فرضيتها على جميع الامة وثبوت وجودها على العموم بالدلة القطعية والبراهين اليقينية مما لا مساغ للارتياح فيها لاحد فانها اظهر من الشمس واين من الامس لانمس الحاجة الى تفصيل الامر فيها وبسط الكلام في بيانها بيد ان ابناء الزمان قد اهلوا الاصول وفات عنهم قواعد المعقول والمنقول ووقعوا في ريب المنون ولم يميزوا ما هو القطعي عن المظنون ولا الحق المبين عن المختلف المبين وفرحوا بما عندهم من الاوهام فشغلهم ذلك عما وراءهم وحملهم على الانكار بما عداه فلا جرم فصلنا المقام واسبقنا فيه الكلام نصحا للامة وتحذيرا لهم عن العقيدة الغثّة والرؤية الرثّة وتخليصا عن الوقوع في تلك الورطة وعلى الله التكلان انه خير من اعان واعلم ان كل واحدة من هذه الادلة حجة قاطعة وبينة واضحة في المراد باهرة المعاد ففرضية الصلوات الخمس على العموم والاطلاق على المكلفين من الامة في الآفاق من غير تقييد بعصر دون عصر ولا حصر لاهل قطر دون قطر موزعة على اوقاتها المعروفة في الدين ضرورة من غدوة وظهيرة وعشية ومساء وزلفة مما لا يسوغ الريب فيه لدى حجر ومسكة وانما شئ شرذمة قليلة من لحدات الامة واخلاف المتفقهة وزعموا ان العشاء ساقطة عن سكان بعض الاقطار في عدة ايام من السنة ينتهي اقتصار لباليها الى غاية لا يغيب الشفق فيها توهما منهم ان وجود الوقت الذي هو سبب لوجوب الصلوة وطرף لها وشرط لتحقيقها يتموقف على غيبوبة الشفق

وهو زعم سقط وتوهم لا مساغ له قط وذلك لأن سببية الوقت غير مسلمة بل غير صحيحة لأن
 أدنى مراتب السبب أن يكون ملائماً للسبب وهو منتف بين الصلوة والوقت قطعاً ولأن
 السبب لا يجوز أن يكون كل الوقت لوجوب الصلوة لمن صار أهلاً لها في آخر الوقت ولا البعض
 المعين منه لصحة الأداء ممن أقامها في غير ذلك الجزء المعين ولا الغير المعين مطلقاً لعدم
 وجوب أدائها ولا قضاءها ولا القدية عنها على من اعترضه عدم الأهلية في آخر الوقت من
 موت أو جنون مطبق أو حيض أو نفاس ولا الجزء المقارن للأداء لوجوب قضاؤها على المساهل
 الذي لم يشرع فيها قط بل تعطل في الوقت كله مع أن الجزء المقارن ليس له تقدم على
 الصلوة أصلاً فكيف يكون سبباً موجباً لها ومؤدياً إليها فإن قيل يجوز أن يكون السبب
 في القضاء هو كل الوقت أو الأخير قلت لا يجوز أن يكون كل الوقت لوجوب القضاء على من
 وجد آخر الوقت فقط ولم يؤد فيه ولا الجزء الأخير لوجوب القضاء على من اغنى عليه في آخر
 الوقت على أن جعل الجزء المقارن سبباً للأداء وكل الوقت أو أخيره في حق القضاء غير
 مستقيم فإنه منافي لما تقرر عندهم أن سبب القضاء هو سبب الأداء واللاما كان القضاء
 قضاءً لما فات لعدم ارتباطه به حينئذ بل أداءاً واجباً بسبب آخر وبالجمله جعل الوقت
 سبباً للعبادة بما هو وقت غير معقول وما ذكرنا في الاستدلال عليه فضول لا ير نضيه
 الفحول وقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس إنما يدل على السببية أن لو كان اللام
 للعليل وهو في حيز المنع فإن اللام الجارة ترد على معان فقد جعلها في القاموس على
 اثنين وعشرين معنى وجعلها في هذه الآية موافقة لمعنى بعد وجعلها البيضاء للتعقيب
 وقال مثلها في ثلاث خلون وقال في القاموس وبمعنى عند كتمته خمس خلون وتسمى
 لام التار يخ وقال ابن الهمام رحمه الله وهو استعمال محقق في اللغة يقال في التاريخ باجماع
 أهل العربية خرج ثلاث بقين ونحوه وعلى ذلك قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وهو
 المفهوم من قوله عليه السلام في حديث جابر لأبي بكر رضي الله عنهم هذا حين دلكت

مطلب اللام الجارة
 ترد على معان

الشمس ثم لا شك ان الوقت متحقق في حق من هو ليس باهل للملاوة لاشتماله على احواله مع عدم الوجوب عليه فينقذ من ذلك ان السبب امر وراء الوقت فقد ذهب الفقهاء المتقدمون والعلماء المحققون من مشايخنا الى ان سبب وجوب العبادات تنالي نعم الله تعالى وتواتر انعامه واحسانه اليها في كل وقت ومن كل وجه وعلى كل حال فانه سبحانه اسدى لعباده من انواع البر والنعم واصناف الفضل والكرم ما يعجز العقول عن عدّه والاحصاء عن الوصول الى حده كما قال جل ذكره وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها فاجب سبحانه عليهم العبادات بعد اتيانهم بما يجب تقديمه من الايمان والاقرار بالصانع القادر المختار شكراً لما منحهم من باهر نعمه وغمد هم بغيره فضله ووافر كرمه ليفوزوا بجواره وينقذوا من ناره يدل على ذلك قوله تعالى خالق كل شئ فاعبدوه وقوله سبحانه يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم وقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء وقوله تعالى وخلق لكم ما في الارض جميعا الى غير ذلك من الايات والاحاديث لا يقال فكيف لا يجب الصلوة على هؤلاء الجماعة مع وجود السبب في حقهم وهو النعم المتوالية لانا نقول من جملة السبب في حقهم نعمة العقل والطهارة بحكم الشرع وهي غير موجودة فيهم ثم النعم لما كانت غير داخلية تحت الضبط والاحصاء والوقت ظرفا لحدوثها اذ برت الصلوات معه ووزعت على اوقاتها تيسيرا للعباد واقامة للنظر في مقام المظروف وهو مراد من قال ان الوقت سبب لاناسبة لما هو الحال الى المحل على طريق المجاز العقلي كقولك سار الراكب وسال الوادي وليس المراد انه سبب حقيقة فصار ذلك سببا لحاض اقدام الآخرين والله خير حافظا وهو ارحم الراحمين ثم ان الوقت مقدار محدد ومن زمان غير محدد وهو

امر بديهي لا يتصور ان كان خفي اللبية وقد ثبت في محله ان حقيقته مغفلة حركة
 الفلك الاعظم على ما صرح به القاضي الامام ابو زيد الدبوسي رحمه الله في كتابه
 المسمى بالامد الاقصى وغيره من الاثمة العظام والاجلة الاعلام وهو وان كان مبنياً
 على الاصول الفلسفية والقواعد الحكمية فالقول به لا ينافي الاحكام الدينية والامر
 البرهاني لا ينكره الاجلاف اهل الكلام واتباعهم الاعتماد مع انه لا حاجة لنا الى اثبات
 ذلك في هذا المقام فان الزمان انما هو مقدار متجدد غير قار فلنجد له ما شئت وسمه به
 وليكن ما كان لا يدخل في حقيقة شيء من الالوان من الحمرة والصفرة والبياض ولا الطلوع
 والزوال والعشى والغروب ولا يتوقف على وجودها وانما هي اعلام معرفات
 لمضى الزمان وانقضاء المقدار المعين من الاوقات يتعرف بها حضور الاوقات التي
 جعلت بحكم الشرع مدار الاداء الصلوات ووجوبها لا ينتفى بانتفائها وانتفاء الاعلام
 المعرفة بها ونظير ذلك الممرع في البريد فان السبب الموجب للاجر في ذلك عليه هو ما
 يناله من المنافع ومرافق السير التي يستفيد بها من جهة المكاري شيئاً فشيئاً ويتوسل
 بها الى وصول مقاصده وحصول مرافده على فراغة بال ورفاة حال في ضمانه صاحب
 البريد وقيامه بمؤن الطريق وكفالتة بكل ما يلزمه في قطع المسافة مما يخفى به التعب
 والمشقة وبالجملة بكل ما يحتاج اليه ويتوقف مرافق السفر عليه بتهيئة القيم به
 الحاذق بتسوية اسبابه من محالة ونشيط خياله وربطها على الاسلوب المرضي وضبطها
 في الجري على النحو المقضى وسوقها على وفق الحاجة سوفا ملايما لمقتضى الحالة
 ونحو ذلك ومع هذا اذير الاجر مع المسافة مضافا اليها ومقدرا بقدرها في القلة والكثرة
 وجعل النصب والعهد المنصوبه على القارة اعلاماً معرفة لمقادير المسافات بحسب
 الفراسخ والاميال وعبارا لموازنة الاجور والاعمال فهل ترى المساغ للمكثري ان
 يناقش صاحب البريد وينازعه في تنقيص الاجر بمجرد انحاء بعض الاعلام كسقوط

مطلب نظير سببية
 زعم الله تعالى للمصلحة

العدد وذهاب الأرقام بانه لم يتحقق بعض المسافة فهل يمكن ان ينقص المسافة ويقصر السبيل او هل يصح ان يستنقص العمل ويحط في الاجر بهذا التعليل العليل كلا ان الصلوات على هذا المنوال سبب وجوبها النعم المتواردة على التوال ولكنهما كانت غير منضبطة ولا داخلية تحت الاحصاء اذ يرت الصلوات مع الاوقات وجعل الطلوع والزوال والغروب والغيبوبة واما لها علامات لوجودها معرفة لها يتمكن بها العامة والخاصة من العلم بحضور الاوقات المعينة للصلوات بخلاف الالات الرصدية والبنكلمات المعرفة بالساعات فانها وان كانت معرفة لانقضاء الزمان وحضور الاوقات الا انها لا تنبئ في كل موضع ولا يتمكن من المعرفة بها كل احد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم جئتمكم بالسحرة السهلة البيضاء ولذلك لم تعتبر في دخول رمضان والخروج عنه لانها باطلة هذا ثم لو سلم ان الوقت سبب الوجوب مع عدم مساعه فانما ينتفى وجوب الصلوة بانتفاءه لا بانتفاء علاماته المفارقة من غيبوبة الشفق وغيرها والذي ثبت من الاوقات بالادلة القطعية حين المساء والصباح ودلوك الشمس وعشية النهار وزلفة الليل ولا نسلم انتفاءه بانتفاء تلك العلامات ثم حديث امامه جبرئيل عليه السلام وغيره مما ذكر فيه غيبوبة الشفق في بيان وقت صلوة العشاء والمغرب لاندل اصلا على اشتراط غيبوبته لخروج وقت المغرب ودخول وقت العشاء لان قوله عليه الصلوة والسلام حين غاب الشفق وان احتمل بالنظر الى نفس اللفظ امرين أحدهما تقدير المدة المعينة وقتا لصلوة المغرب بالمدة الفاصلة بين غروب الشمس وغيبوبة الشفق في البلاد التي كانوا فيها من غير ان يكون تحقق العلامة شرط لخروج وقت المغرب ودخول وقت العشاء بل يكون الشرط تحقق المدة الفاصلة فقط سواء تحقق العلامة اولا وثانيهما اعتبار غيبة الشفق شرطاً لخروج الوقت ودخوله لكن بالنظر الى تمام الحديث في هذه الرواية والى الادلة الخارجة يضمحل هذا الاحتمال المرجوح بالكليّة ويتعين الشق الاول مراداً منه أما ولا فلان في نظائره لم

يعتبر العلامات التي كورة شرط الدخول وقت وخرج وقت مثلاً صيرة طول كل شيء مثله
او مثليه ليست بشرط لخرج وقت الظهر ودخول وقت العصر لعدم تحقق ذلك في غيم
الهواء ويوم السحاب فان الظل هو الضوء الثاني المنحدر من الضوء الاول في الجو وهو
غير متحقق اصلاً في مثل هذا اليوم قطعاً وانما المراد منه تعيين وقت صلاة الظهر وتقديره
بالمدة الفاصلة بين زوال الشمس وبين صيرة ورة الظل كذلك في الايام التي يوجد فيها
الانقلاب ويعرف بمقاديرها وكيف لا فانه ربما يكون ظل الشيء مثله ومثليه حين الزوال
في الاقطار الكثيرة العرض البعيدة عن الميل الكلي اترى انه يسقط عن سكانها علوة
الظهر او لا يكفى اهلهما فان قلت المراد ماسوى في الزوال قلت هذا غير مذکور
في شيء من الاحاديث وانما ذكره الفقهاء بالنسبة الى الاقطار البعيدة عن قطر الحجاز ومن
هذا ينقدح ان الفقهاء رحمهم الله لم يفهموا من هذا الحديث الا بيان المدة المقدرة ولم
يحملوه الا على هذا المعنى وانهم متفقون فيه هذا وكذلك افطار الصائم وحرمة الطعام
والشراب عليه ليس بشرط الدخول وقت المغرب ووقت الفجر قطعاً ضرورة انتفاء الصائم
في بعض ايام السنة فان قيل لعل النهي عن الصوم في الايام الخمسة انما كان في اخر حياة
النبي صلى الله عليه وسلم وكان في اصحابه من يصوم السنة كلها او في الايام المنهية
بالاخرة وحدها فلا ضير في كون الافطار وحرمة الطعام شرطاً لدخول الوقت قل لذلك
القاتل يسرك الله الرجعة فقد ابرمت النجعة فانه لو دل هذا الحديث على اشتراط حرمة
الطعام والشراب على الصائم لدخول وقت الفجر والافطار للمغرب لدل على فرضية
الصيام في كل ايام السنة بطريق اشارة النص على جميع الامة وهو قطعى الانتفاء
بالضرورة بل المقصود ليس الا بيان المقادير المجهولة التي شرعت اوقات للصلاة
بالمقادير المعلومه عند المخاطب المكلف بالاقامة وهي المدة الفاصلة بين الزوال
وصيرة ورة الظل مثل الشيء او مثليه وبين الحين الذي يفطر فيه الصائم وغيبوبة الشفق

والذي يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم وطلوع الشمس هذا وكذلك الحال في الروايات الفقهية من نحو قولهم وقت المغرب من غروب الشمس الى غيبة الشفق ووقت العشاء منه الى طلوع الفجر معناه ان امتداد الوقت مقدّر بذلك القدر وان لم يتحقق العلامة كقولك انيك وقت الراحة فانه صحيح صادق وان لم يتحقق الراحة في هذا الوقت وكيف لا فان غيبة الشفق كما اخذت في دخول وقت العشاء اعتبر في خروج وقت المغرب فلو كان شرطها تحقق خروج وقت المغرب اصلافيه من لا يغيب عنهم الشفق ولا يوجد حين يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم عند اولئك ومقتضاه سقوط الفجر عنهم وعدم وجوب صوم الشهر عليهم وهو باطل بالنص والاجماع وأما ثانيا فلان حديث امامة جبرئيل عليه السلام وحديث عائشة وعمر وابي موسى وبريدة وابي سعيد وفي رواية عن ابي هريرة وابي برزة وعبد الله بن عمرو بن العاص قد اعتبر في بيان آخر وقت العشاء ثلث الليل وفي رواية عن ابي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وانس وعائشة وعمر وابي سعيد نصف الليل ثم ما تضمن حديث بريدة من قوله عليه السلام وقت صلواتكم بين ما رأيتم وحديث الامامة والوقت ما بين هذين الوقتين تشرع عام لعموم خطابه عليه السلام ومناذره ان يكون آخر وقت العشاء لجميع الامة ثلث الليل او نصفه والثلث والنصف متحقق البتة في جميع الليال في كل قطر يوجد فيه غروب الشمس وطلوعها فيوجد آخر وقت العشاء عند اهل ذلك القطر وان لم يتحقق الغيبوبة ومن ضرورته تحقق اوله لا محالة فلو حمل قوله عليه السلام حين غاب الشفق على اشتراط تحقق الغيبوبة يلزم ان يتناقض مفاد أول الحديث وهو عدم خروج وقت المغرب وعدم دخول وقت العشاء اذ لم يتحقق غيبوبة الشفق ومفاد آخره وهو الخروج والدخول عند ثلث الليل او النصف وهو محال في كلام الشارع المعصوم عن الخطأ والكذب ولئن حمل على الاشتراط فيكون محصا العمومه بالنسبة الى الاقطار التي لا يغيب فيها الشفق وما يخص

مطلب ما يخص كلام
الطحاوي

(١)
فيه دليل ظاهر على ان
المراد من قوله عليه
السلام صلى بي العشاء
حين غاب الشفق لم
يكن اشتراط دخول وقت
بغيره بل المراد منه
بيان مضي هذا القدر
من الزمان ولعل النبي
عليه السلام صلى العشاء
قبل غيوبة الشفق في
أطول الايام وبعد ما
في أقصرها
منه سلمه الله

كلام الامام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله في هذه الاحاديث انه يظهر من مجموعها ان آخر
وقت العشاء حين يطلع الفجر اذ قد ورد في رواية لعائشة انه عليه السلام اعتم بها حتى
ذهب عامة الليل وفي رواية لابن عمر الى آخر الليل وعن أبي موسى الاشعري انه كتب
اليه عمر رضي الله عنه صل العشاء اي الليل شئت ولا تغفلها وفي رواية عنه انه عليه السلام
اخرها حتى انهار الليل وغير ذلك وكلها في الصحيح قال فثبت ان الليل كله وقت لها
ولكنها على اوقات ثلاثة الى الثلث افضل والى النصف دونه وما بعده دونه واما ثلثا فلانه
على ذلك التقدير يكون مناقضا لحديث جابر بن عبد الله الانصاري انه عليه السلام
صلى العشاء قبل غيوبة الشفق وحديث أبي هريرة صليها حين ذهب ساعة من الليل
ولما كتب عمر ان صل العشاء اي الليل شئت ولا تغفلها بالخرجه الطحاوي بطرق رجاله
ثقات ولحديث زعمان بن بشير كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلبها السقوط القمر لثالثه
ولا ريب ان غروب القمر في الليلة الثالثة من رويته ليس بشرط لدخول وقت العشاء
في جميع ايام الدهر فان المقصود من النقل بلفظ ظاهره العواطف بيان الم شروع الامام
لجميع الامة وكوفرض على منوال فرض المحال ان الحديث بالنسبة الى الامر ين على
قدم مواء في الاحتمال فما اخرج مسلم في صحيحه من رواية نؤاس بن سميان من حديث
الرجال وفيه دقتنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة اتكفينا فيه صلوة يوم قال لا اقدر والله
يلتحق بيانا لهذا المحتمل وكذلك عدة احاديث غيره في هذا المعنى فان قيل مقتضى هذا
البيان ان يسع للانسان تقديم الفجر على طلوع الصبح والظهر على الزوال والمغرب بل
العشاء على الغروب قلت كلا فان عدم جواز ذلك ثابت بالدلة القطعية من الكتاب
والسنة واجماع الامة فان وجوب نفس الصلوة موزعة على اوقاتها من الطهيرة والعشى
والمساء والزلفة والصبح بالبرهان القطعي لكن قد داخله الظن واره الناس في بيان اول
الوقت واخره فيما نحن فيه فان ذكر غيوبة الشفق في دخول وقت العشاء اورد في رواية

عائشة وابي موسى وعبد الله بن عمر وانس وابي هريرة وبريدة وحدث الامامة وهو
 كما انه خبر الواحد ظني الثبوت كذلك ظني الدلالة على ما عرفت فلو شرط غيبة الشفق
 لدخول وقت العشاء لزم نسخ عمومات الكتاب ومحكمات الأدلة الواردة في ايجاب
 الصلوات الخمس على كل مؤمن ومؤمنة بالنسبة الى سكان الاقطار التي لا يغيب فيها
 الشفق بخبر الواحد الظني الثبوت والدلالة او تخصيصها بغيرهم بهذا الخبر وقبـ تقر
 في مقره ان مذهب ابي حنيفة الامام واصحابه العظام واتباعهم الاعلام ان خبر الواحد
 لا يجوز به نسخ الكتاب وتخصيص العام وتقييد المطلق منه ومن الاحاديث المتواترة ولو
 في جانب الاثبات وطرف الايجاب وأن الناسخ لا بد ان يكون في قوة المنسوخ واوقوى
 منه كما قال الله تعالى ما نسخ من آية او نسها نأت بخبر منها او مثلها ولذلك لم يقولوا
 بفرضية قراءة الفاتحة في الصلوة لما يلزم منه نسخ عموم قوله تعالى فاقر وامانيسر من القرآن
 مع ان الحديث الوارد في ايجاب الفاتحة فيها قد بلغ الى اعلى مراتب الصحة فانه تضمنه
 الصحاح والسنن الاربعة وغيرها من المسانيد المعتبرة والدواوين المعتمدة بل بلغ حد
 الشهرة لوروده عن طرق متعددة فما ظنك بسقوط الفرض القطعي الثابت بالكتاب
 والسنة المتواترة واجماع الامة الذي هو من اعظم اركان الاسلام واقوى اعمدة الدين بهذا
 الحديث الذي لا يجوز به الزيادة على النص وتقييد المطلق وتخصيص العام بل لم يصح
 اشتراط تحقق العلامات التي تضمنها هذا الحديث لغة وبطل اعتباره بالكلية شريعة مع
 كونه ظني الثبوت ولذلك اختلف في مفاده فقهاء الامة وعلماؤه الملة فان اصحابنا وسفيان
 الثوري واحمد ومالك في رواية والشافعي في قوله القديم ذهبوا الى ان وقت المغرب يمتد
 الى غروب الشفق مع اختلافهم في الشفق وذهب الازراعي وابن المبارك والشافعي في قوله
 المديد ومالك في رواية الى انه قدر ما يصل خمس ركعات متوسطات بوضوء واذان
 واقامة فحسب ويدخل وقت العشاء بعده والشافعي هو اليباض عند ابي حنيفة واحمد بن

فان قيل فكيف خصص
 وجوب الحج الثابت
 بالنص القطعي بين
 ملك الزاد والرا حلة بخبر
 الواحد واستغنوا عن
 المتواتر منها مع اختصاصه
 بالماضي والعقبه قالت
 ما شيا والفاخر له
 لا بل بالنص لا بد من
 على بعض ما تناوله من
 قوله سبحانه ونزودوا
 ولا يكلف الله نفسا الا
 وسعها اي ما ينسج فيه
 طوقها وينسج عليها
 دون مدى الطاقته
 السجود وقوله يريد بكم
 بكم اليسر ولا يريد بكم
 العسر وما جعل عليكم

مطلب لا يجوز نسخ القطعي بالظني

حنبل والمزني والصفرة فيما اختاره ابو المعالي الجويني والحمرة عند آخرين وذهب
 ابو سعيد الاصطخري من الشافعية الى ان آخر وقت العشاء الى نصف الليل وقال الحسن
 بن زياد آخر وقت العصر الى اصرار الشمس فقط ومن مذهب المخالفين ان
 وقت الظهر والعصر واحد وكذا وقت المغرب والعشاء وجواز الجمع بين الصلوتين
 في السفر والحضر ولو كان قطعاً لزمه الاجماع ولما ساء هذا الخلاف فيما بين هؤلاء الائمة
 العظام والفقهاء الفخام العارفين بموارد النصوص ومعانيها ومواقع الاجماع ومبانيها ولما
 وقع منهم ذلك وقوعاً متوسعاً شايها ولكن المسئلة لما كانت في محل الاجتهاد مال هو لاه
 الى هذا وهو لاه الى ذلك بما لاح لهم من الامارات الظنية في ترجيح بعض الادلة على بعض
 وحمل غيره الى ما ترجح عندهم بحسب غالب الظن فصار ما ادى اليه رى كل واحد منهم
 من هباله ولن تابعه من غير تضليل لصاحبه ولا امقاط لقوله من الاعتبار بل اجمعوا على
 تقرير حكم المجتهد وعلى تقليد العامي له في ذلك الحكم فانه دليل شرعي هذا والمذهب
 ان العلامات حيثما تحققت يجب مراعاتها ولا يجوز المساهلة في تحقيقها تحصيلاً لليقين
 وسلك الطريق الاحتياط وعملاً بقوله عليه الصلوة والسلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك
 ومهما لم يمكن اعتبارها ولم يتيسر مراعاتها فلا يعبأ بها ولا يعتمد عليها في اسقاط ما ثبت من
 الفرائض بالادلة القطعية من الكتاب والسنة واجماع الامة وهل في ذلك من ريبه فيقدر
 وقت المغرب بمدة يغيب فيها الشفق في الايام الا عند البتة والاقطار الاستوائية ثم يدخل
 وقت العشاء ان امكن ذلك والافق قد ما يغيب فيه اسرع من غيبته في هذه الايام والاقطار
 ثم الاسرع فالاسرع فان لم يمكن ذلك بان لا يكون بين غروب الشمس وطلوعها الا زمان
 قليل لا يسع فيه التقدير بشئ فالواجب اذن ايقاع المغرب والعشاء والفجر بين الغروب
 والطلوع فان لم يكن بينهما مدة يسع فيها تلك الفرائض فيسقط اعتبار العلامات بالكلية
 ويرجع الامر الى التقدير على منوال ما سبق في كل صلوة للضرورة ويكون اداء ما ثبت

* في الدين من حرج وبها
 حاديت متوازنة الغنى
 منو اضافة وبالاجماع
 على تقييده ببعض
 الشر واكلن الطريق
 ووجود الرقعة المرافعة
 انه قد يتفق له الجمع
 فقد الامن على ان
 حاديت الزاد والرامة
 قدروا جمع من الصحا
 به منه سلمه الله

فرضينه بالأدلة المطلقة في الوجوب وتأخير الكبيان ان كون الاوقات اسباباً للوجوب
 الصلوات ووجودها مشروطاً بتحقق العلامات مما لا مساغ له قط فلا نسلم فقد الاوقات
 بانقضاءها ولا سقوط الصلوات بغير انقضاءها ولو قدر التسليم في ذلك فما عرف منها علامة بقاطع
 من نص الشارع هو الغدوة والظميرة والعشبة والمساء والزلفة واما نحو ضرورة الظل وغيبوبة
 الشفق فلو ثبت شرطاً فانما يثبت بدليل ظني ويدخل من الرأي لان الاجمال الذي
 في حدود الاوقات وفواصل الغايات ما يبين في مسئلتنا الا باخبار الاحاد وباتار ظنية المفاد
 ولش قدر انه ثبت ببرهان قطعي من النص والاجماع كون الواجب مسبباً عنها وانتفاؤها
 العلامات موجبا لفقدانها حق القول بالوجوب ولزم نفى السقوط مع عدم المقدمات
 والشروط لان لا ثل للوجوب وان كان بعضها مقيد ابداً لاوقات لكن بعضها مطلق في الاثبات
 فلما فرض انتفاء موجب المقيد سقط اعتباره وبقي المطلق سالماً في موجبه فيجب العمل به
 اذ حاصل معنى الخطاب على ذلك التقدير كتب عليكم العشاء في كل يوم يغيب فيه
 الشفق نارة وكتب عليكم العشاء في كل يوم اخرى اعنى مطلقاً فقد ورد النص بالاطلاق
 والتقيد في السبب والحكم متحد فهذا القسم مما لا يحمل المطلق على المقيد عندنا البتة
 على انه ربما يسقط بحكم الشرع اعتبار الاركان فضلاً عن الشرائط والاسباب كالاقرار
 في الايمان وطواف الزبارة في الحج والقيام والقراءة والركوع والسجود للمعذر وقد تقرر
 في مقره ان الاسباب والشرائط انما تعتبر بحسب الامكان ولا يسقط الممكن بسقوط ما
 ليس بممكن هذا والله المستعان وأعلم انه لو انتفت تلك العلامات المعرفة للمدة الفاصلة
 بين اوقات الصلوات اصلاً بان لا يتحقق غروب الشمس ولا طلوعها مدة مديدة تنصف
 سنة او اقل او بان يطلع الشمس كما تقرب فان مثل هذه المعجزة متحقق لا محالة فان
 العمارة موجودة في عرض ست وستين من الشمال معرفة من لدن عصر بطلميوس بل
 في ارج دائرة قطب البروج فان عرض ثمان وستين قد بلغ اليه الحكم المسكوب وفيه

فكيف يكون
 نظير وجوب
 صدقة النظر بالمطلق
 في قوله عليه السلام في
 حديث ادوا عن كل
 حديث ادوا في حديث
 مروى عن عبد الله بن
 آخر ادوا عن كل حر
 وعبد من المسلمين فان
 اصحابنا اوجبوا صدقة
 العطر عن العبد الكافر
 العطر عن الحديث
 عملاً بالاطلاق
 الاوّل وما اورد عليهم
 بانكم تعلمون بالمقيد
 في قوله عليه السلام في
 خمس من الابل الملقاة
 شاه وتجهرون الملقاة
 وهو قوله عليه السلام في
 خمس من الابل شاه
 اجابوا عنه باننا لم نعمل
 بالمقيد بل نأخذ بقوله
 عليه السلام ليس في
 العوامل والعامل والعوا
 قة صدقة منه سلم الله

منه
ككون جرم الشمس اعظم من جرم الارض بكثير

قلعة للروس يقال لها قولة لا تغرب فيها الشمس من أول جوزا إلى أول اسد مدة اثنين وستين يوما ولا تطلع من حادى عشر قوس إلى عشر بين من جدى مدة تسعة وثلاثين يوما وربما يردّها أشخاص من اهل الاسلام من افراد العسكر في خدمات الدولة ويعترض عليهم هذه الحالة ويطول ايامهم على الغاية كما فى ايام الدجال وتحت القطبة واقصى المنطقة الباردة لا تغرب الشمس اكثر من ستة اشهر فانه لا يطلع الشمس فيها ولا تغرب الا بحر كتها الخاصة الشرقية فان قيل هل يمكن ان يكون طول يوم واحد كسنة من حيث الحكمة وهل يتصور ذلك مع المحافظة على القواعد الحكيمية قلت نعم فان الشريعة لا تكذب الحكمة ولا الحكمة تكذب الشريعة لانها من أم الحف نوا مان تجريان فى مبادىن الواقع كفرس رهان ولا شك فى امكان ذلك ان كان المراد من اليوم مطلق الوقت اعنى النهار مع ليلته وله توجيهاً اخرى ان اريد منه النهار خاصة ولا تنس نصيبك من الاصول الحنفية ان خبر الواحد لا يفيد العلم وانما يفيد الظن به والعمل به وجهه وان ما لا يتعلق به الحكم الناجز من النصوص وجوب التصديق به على مراد الله تعالى فحسب هذا واذا قد ثبت لنا ذلك ثبوتاً لا مرد له عقلاً بالعلم الضرورى وثقلاً بالخير المتواتر بحيث لا يمكن انكاره الا من جاهل معاند عمى البصيرة عمه لا يؤثق بدينه ولا يعقله فهل يجب الصلوات الخمس والصوم وسائر العبادات المتعلقة بالاقوات على سكان هذه الافطار لم يرفيه كلام فى كتب المتقدمين ولم يرو خبر عنهم فى تصانيف واحد من العلماء الكبار المتبحرين وقد كانت المسئلة معرّكة فيما بين العلماء المتأخرين من اهل القرن السادس وبعده فى وجوب العشاء والوزر وعدمه على من لا يجد وقتها بان لا يتحقق المدة الفاصلة التى هى مدة غروب الشفق فى الايام الممتدلة والافطار المتوسطة فى الفتاوى الطهيرية والمضمرات والفتاوى خانية وغيرها افتى الشيخ الامام الاجل برهان الدين الكبير فى اهل بلد كما تغرب الشمس يطلع

لا يقال كيف يمكن ان يكون النطقة الباردة مسكونة بالانسان وغيره من الحيوانات وغيرها مع نفاى البرودة فيها الى غاية لا يمكن فيها النعيش لاننا نقول يمكن ذلك بعدد ما يدفع كين البرودة من البرا عليها ويمكن للدخول اليها بركوب جبال الال ووسائل يدبغة يسهل التعط بها عن الجلايد البرد ومضرات الله منه سلمه مطلب فى الروايات الغروعية

الفجر ان عليهم صلوة العشاء والصحيح انه لا ينوى القضاء لفقد وقت الاداء وقال ابن
 الهمام في فتح القدير وافق الامام البرهان الكبير بوجودهما وفي التبيين شرح الكنز
 للزيلعي ذكر المرغيناني ان الشيخ برهان الدين الكبير افتى بان عليهم صلوة
 العشاء وقال محمد بن عبد الله التمر ناشى الغزى في كتاب تنوير الابصار وفقد وقتها
 مكلف بهما وقال الشيخ سرى الدين عبد البر بن محمد الحلبي المعروف بابن الشحنة
 في الذخاير الاشرافية ان الصحيح خلاف ما اختاره صاحب الكنز في هذه المسئلة وقال
 في ترجمة الكنز ان الفتوى على الوجوب وفي المحيط البرهاني ورد فتوى في زمن
 الصدر الكبير برهان الاثمة وكان فيها اننا نجد وقت العشاء في بلد تنافان الشمس كما
 تغرب يطلع الفجر من الجانب الاخر هل علينا صلوة العشاء فكتب في الجواب انه ليس
 عليكم صلوة العشاء وهكذا كان يفتى ظهير الدين المرغيناني وفي المصنوعات ورد فتوى
 في زمن الى قوله وهكذا كان يفتى بعبارة غير انه لم يذكر فيه فاعل قوله يفتى فيكون
 الفاعل ضميرا راجعا الى الصدر الكبير واسقاطا من الناسخ فان الظاهر ان هذا القول
 مأخوذ من المحيط ثم قال وفي الظهيرية وافق الشيخ الامام الاجل برهان الدين الكبير
 في اهل بلد كما تغرب الشمس يطلع الفجر ان عليهم صلوة العشاء والصحيح انه لا ينوى
 القضاء لفقد وقت الاداء انتهى وفي خلاصة الفتاوى ولو كانوا في بلدة اذا غربت الشمس
 طلع الفجر لا يجب عليهم صلوة العشاء وفي الكافي لابي البركات النسفي ولا يجب العشاء
 لغوم لم يجد واوقته بان يطالع الفجر كما غربت الشمس لعدم سبب الوجوب وهو وقته
 وفي الكنز لم يجد وقتها لم يجد وقتها لم يجد وقتها لم يجد وقتها لم يجد وقتها لم يجد وقتها
 البدر الطاهر قال وردت فتوى في زمن الصدر الكبير برهان الاثمة اننا نجد وقت
 العشاء في بلد تناهل علينا صلواته فكتب ليس عليكم صلوة العشاء وبه افتى ظهير الدين
 المرغيناني وفي الجواهر ان كانوا في بلدة يقال لها بلغار اذا غربت الشمس طلع الفجر

* اى في جواهر الفقه
 لظاهر بن يلام بن
 قاسم الانصارى الخوار
 زنى بعلامه خف يعنى
 خلاصة الفتاوى ولا
 ان يعنى
 الفتاوى ليس فيها قوله
 يقال لها بلغار ولا قوله
 كذا افتى
 الكبيراه منه سلمه الله

لا يجب عليهم صلوة العشاء كذا الفتى الصدر الكبير برهان الأئمة وظهر الدين المر غيناني وقد نسب الفتوى بالوجوب الى ظهور الدين المر غيناني في غير واحد من الشروح وغيرها وبالجمله فمأخذ القول بالوجوب هو برهان الدين الكبير ومأخذ القول بعدمه هو الصدر الكبير برهان الأئمة واختلف عن ظهور الدين المر غيناني وقد شارك في هذا اللقب والنسبة رجلان من بيت واحد ولم يبين احدا ان المفتى في هذه الحادثة ايهما أحد هما ظهور الدين ابو الحسن على بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المر غيناني مات سنة ست وخمسمائة وهو جد صاحب الخلاصة لامه وعم والد قاضي بخان اخذ عن السيد ابي شجاع محمد بن احمد العلوي وتلك الطبقة واخذ عنه الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز وقد اخطأ عبد القادر القرشي صاحب الجواهر المضئ وغيره في جعله قاضي بخان من اخذ عنه فانه لم يدركه وتأتيها ابنة ظهور الدين ابو الحسن حسن بن علي المر غيناني صاحب كتاب الاقضية وغيرها اخذ عن والده وبرهان الدين الكبير عبد العزيز بن عمر وغيرهما واخذ عنه صاحب الهداية وقاضي بخان ومسعود بن الحسين الكشاني وغيرهم والظاهر ان تلك الفتوى بالوجوب منسوبة اليه ثم صحه كلام الزيلعي ترفع الاحتمال وتبين انه هو المراد من ظهور الدين المر غيناني ومن الشيخ برهان الدين الكبير هو ابو محمد عبد العزيز بن عمر بن عبد الله بن سهل العمري المروزي اصله من اهل مرو بعثه السلطان سنجر بن ملكشاه السامقوي الى بخارا في مهم وسماه صدرائمة خمس وتسعين واربعمائة وبقي عقبه بها وهو المعروف بالصدر الماض والصدر الكبير وبرهان الدين الكبير وبرهان الأئمة وهو ابو الصدور واول بني مازة وهو اغب والده تفعه على شمس الأئمة السرخسي وسمع ابا بكر بن حيدره وغيره واخذ عنه ابنة الحسام الشهيد وابنة الآخر تاج الدين احمد وحسن بن علي المر غيناني وغيرهم وقد مدحه صاحب الكشاني

مطلب في ترجمة
برهان الدين
الكبير

بقصيدة مطلعها (شعر) ابرهان الأئمة ابن مازة * وسئل عمر النسي عن الاقتباس
 بالآية فقال انشدت بيتا اقتبست فيه آية بحضرة الصدر الامام الاجل عبد العزيز بن
 عمر فلم ينكر على وفي اولاده علماء ابرار وصدور كبار قد لقب جماعة منهم ببرهان
 الأئمة وبرهان الدين اجلهم الصدر الشهيد حسام الدين عمر ومنهم سبطه الصدر
 الكبير برهان الدين ابو المكارم عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قد وافقه
 في اللقب والاسم واسم الاب مات سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة ومنهم ابنه الآخر الصدر
 السعيد تاج الدين احمد ومنهم حفيده الآخر الصدر الكبير برهان الدين محمود
 بن احمد بن عبد العزيز ابن اخي الحسام الشهيد وهو صاحب المحيط البرهاني
 والذخيرة توفي سنة ست عشرة وستمائة وقبل سنة تسع وثمانين وخمسمائة ببخارا اخذ عن
 والده الصدر السعيد تاج الدين احمد ولم يدرك عمه الحسام الشهيد ومن جعله ممن اخذ
 عنه فقد اشتبه عليه رضي الدين محمد بن محمد بن محمد السرخسي صاحب المحيط الرضوي
 مات بدمشق الشام سنة احدى وسبعين وخمسمائة فالمراد من برهان الدين الكبير هو
 الصدر الماضي عبد العزيز ابن مازة ابو الصدور واوّلهم فان هذا اللقب مقارنا لوصفه
 بالكبير لم يقع الاعليه وعبارات الناقلين للوجوب عنه مطردة على ذلك واما التعبير
 بالصدر الكبير وبرهان الأئمة وبرهان الدين فقد وقع عليه وعلى جماعة من اولاده
 وغيرهم ولعل المفتي بالسقوط كان احدهم ان صرح ذلك ولا يساعد عصر واحد منهم ان
 يحكى عنه ظهير الدين المرغيناني الا الصدر الماضي عبد العزيز والدهم واخاف ان
 يكون الزيلعي اخطأ في نقله عن المرغيناني ذلك وارى انه اخذ من الفتاوى الظهيرية
 وزعم ان صاحبها ظهير الدين المرغيناني وجرى من جاء بعده ممن نسب اليه القول
 بالوجوب على اثره وليس كما زعم بل هو ظهير الدين محمد بن احمد بن عمر البخاري
 مات سنة تسع عشرة وستمائة وقد وقع في هذا المقام اكثر المورخين ومصنفى الطبقات

* وهو صاحب النجاية وامثاله من مجاهيل الاحداث فانه لما كان عدم الوجوب عند عدم الوقت مركزا في فطرته البتراء وبصيرته العمياء ظن ان ما في عبارة الظهيرية والتتارخانية والمضمرات وغيرها من قولهم الصحيح انه لا ينوي

في اغلاط واوهام من جهة تشارك الكثيرين من بني مازة في الاسم واللقب والوصف والنسب ومن جهة اشتباه صاحب احد المحيطين بالآخر ومن جهة تعدد ظهير الدين ولكن ما سينقل عن جواهر الفتاوى ربما يعارض كلام الزيلعي في حكاية الوجوب عنه وقد غلط بعض افاضل الروم المشار اليه في العلوم في تاريخ صاحب الخلاصة طاهر بن احمد بن عبد الرشيد بن الحسين حيث اورد في ترجمته شيئا كثيرا مما جرى لابي المعالي احمد بن محمد بن محمد البرزدوي المعروف بالقاضي الصدر وقال مولده سنة اثنتين او احدى وثمانين واربع مائة وتوفي بسرخس في جماد الاولى سنة اثنتين واربعين وخمسمائة وعقد العزاء بهائم حمل الى بخارا هنذا ولا شك انه اخذ ذلك من نسخة سقيمة سقط منها تراجم رجال واثبتته كذلك لقلعة عمارسته باحوال الناس وتواريخ ايامهم وتابعه من جاء بعده من غير تحرير للباب والافلاشك ان وفات صاحب الخلاصة في حدود الستمائة وهو متأخر الزمان عن صاحب المحيط وقاضي بخان وقد شجن كتبه بالنقل عنهما وهو يصف قاضي بخان بقوله الاستاذ تارة وبقوله القاضي الامام اخرى وربما يصرح باسمائه واصنافه ولنرجع الى المقصود ونقول ان طائفة من احدث الجهال المتعصبين على الحنف المنهمكين في التقليد المتهاككين في اضاءة الصلوة قد حرفوا عبارة الظهيرية والمضمرات وغيرها وزادوا فيها كلمة ليس النافية وسلطوها على الوجوب زعماء منهم انها لو لم تكن موجودة في العبارة لكان آخر الكلام منافيا لاوله حيث قال والصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء وهو زعم سقيم وهم عقيم فان عبارات تلك الكتب محكمة في عدم هذه الكلمة والنسخ منها مطردة عليه فانه لو كانت موجودة فيها لم يرتبط بها قوله والصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء لان مفاده ان هذا الذي وجب عليه العشاء لا ينوي القضاء لان التقدير فقد وقت الاداء والقضاء تسليم ما وجب بعد انقضاء الوقت ولانه لا حاجة الى نفى وجوب القضاء بعد قوله ليس عليهم صلوة العشاء على ان حق العبارة على ذلك التقدير ان يقول والصحيح انه لا يجب

لنقد وقت الاداء
لا يستقيم الا وان يكون
في صدر الجواب يكون
ليس في اذن كلمة
من فقه النسخ فلفظ
يجوز في الحكم عن مواضعها
ويشوش المعاني في موا
لكن ليس ان عباراتهم
العشاء فنفق كلمة
ليس من فقه النسخ
وارد في ذلك الحكاية
القول بالسقوط من هذه
الكتب منقضة الى غيرها
فخلف من بعده على
اضاعوا الصلوة وانبعوا
الشعوات وتابعوه في هذا
الخلف وانهم يقولون على
الله الكذب فقه لا ينعون
منه سلمه الله

عليهم قضاءها وقد عرفت ان الخلاف فيمن لا يجد الوقت اصلا ومن افتى بالوجوب لم
يبال بعدم الوقت وذهب الى وجوبه مع عدمه لان الوقت غير مقصود بالذات ولا بسبب
حقيقة ويسقط اعتباره بادنى سبب كما في عرفة ومزدلفة وايام الدجال بالاتفاق ويجوز
الجمع بين الظهر والعصر في وقت احدهما وكذا المغرب والعشاء عند مالك والشافعي
ومن وافقهما وقد اخرج الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه
وسلم لما رجع من الاحزاب قال لا يصلين احد العصر الا في بنى قريظة فادرك بعضهم العصر
في الطريق فقال بعضهم لا نصلي حتى نأتيها وقال بعضهم بل نصلي لم يرد ذلك منا فذكر
ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف احد منهم وقد روى ان بعضهم صليها بعد ما
انتصف الليل بل احتمال زيادة هذه الكلمة من النسخ في عبارة المحيط اقرب من السقوط
من الظهيرية بالنظر الى قرابين الاحوال من فقد المجازفة وبعد المساهلة من كعاب
هو لاء الرجال وكيف لا فان صاحب المحيط ذكر في كتابه وجوب الصلوة على المستحاضة
في ايام تتردد رأيا فيها بين كونها طاهرة او حائضا ولا يستقر في احدهما مع حرمة الصلوة
قطعا على تقدير الحيض وكفر عند العلم به وقد قام الدليل القطعي على وجوب العشاء
بعد غروب الشمس فلا يجوز تركه بائنتفاء سبب جعلى محتمل للسقوط والتكليف انما هو
بقدر الوسع فيجب ادائها وان لم يتحقق الوقت اصلا لثبوت اصل الوجوب في الزمة
وقد قالوا ان العبادات متى دارت بين الوجوب وعدمه اوجبها الاحتياط لان مبناها على
التكثير لان الانسان انما خلق للمعرفة واطهار العبودية فكيف لا اذا قام الدليل على
وجوبها قياما لا مرد له وثبت ثبوت الارباب فيه بخلاف امر العقوبات فانها تندرى بالشبهات
فقولهم الصحيح انه لا ينوى القضاء متفرع على وجوب الاداء مع عدم تحقق وقت العشاء ولا
تنافى بين اطراف الكلام اصلا الا ترى العلامة ابن الهمام رحمه الله تعالى بعد ما بسط
الكلام في الوجوب وزيف القول بالسقوط قال الصحيح انه لا ينوى القضاء آه واعتراض

* وقد رابت عبارة المحيط
في صورة فتوى ككتبها
الشيخ ابو صالح الخايجي
الى بعض اصحابه في هذه
المسئلة قد وقعت بدون
كلمة ليس هكذا ورد
فتوى في زمن الصدر
الشهيد الكبير برهان
الدين وكان فيها انا
لا نجد وقت العشاء في
بلدتنا فان العشاء كما
تغرب يطلع انغير من
جانب اخر هل علينا
صلوة العشاء فكتب في
الجواب ان عليكم صلوة
العشاء وهكذا يفتى
ظهير الدين الرغيباني
محيط في فصل الاوقات
وذلك في مجمع بعض
العبارة على خلاف ما
العلماء على المحيط
وقم على من نسخ المحيط
منسوخه الله

* عليه الزيلعي بقوله وفيه نظر لان الوجوب بدون السبب لا يعقل وانه لو لم ينو
القضاء يكون اداء ضرورة وهو فرض الوقت ولم يقل به احد فكيف يرتبط هذا الاعتراض
على تقدير وجود تلك الكلمة بل كان كلاما لغوا محضاً ولكن الاعتراضين كليهما ظاهر
السقوط لما عرفت ان كون الوقت سبباً ثم كون السبب وقتاً ممتداً مما لا يكاد يصح ولو سلم
فهو مما يحتمل السقوط وآياك ان تظن ان كلام الظهيرية في الوجوب والمحيط في السقوط
فيمن لا يغيب عنهم الشفق مع تحقق المدة المضروبة كاهل بلغار وما يقاطر هامان القرى
والامصار كما زعم الزيلعي حيث زاد قوله او قبل ان يغيب الشفق وجعل هذا القسم
داخلاً في الخلافة وتابعه صاحب الدرر والجواهر وامثالهما من المتأخرين الذين
لا يدرك بصرهم دقائق الفقه ولا ينفذ نظرهم الى اعماق الفن وانما الخلائق فيمن لا يجد
الوقت اصلاً وان الحق الاباح فيه هو الوجوب ايضاً وان الفتوى صدرت فيه والفرق بينهما
ظاهر فان في الاول لا يتحقق الوقت لانتهاء المدة الفاصلة بين اول وقت المغرب واول
وقت العشاء بل الفجر وفي الثاني هذا المقدار متحقق غير انه انتفت العلامة المعرفة بوجوده
وكنت شعري ماذا يقول الزيلعي واتباعه في المغرب هل يرى سقوطه عن هؤلاء او
يجعله فرض الوقت وان دخل وقت الفجر هذا غير انه وقع المساهلة عن المستفتي او المفتي
في تصوير المسئلة لعدم تصوّر هيئة العالم كما ينبغي فانه ليس في العالم قطر يغيب فيه
الشمس ثم كما تغرب يطلع الفجر من جانب آخر بل يتحول الحمرة من جهة المغرب
متدرجة الى الصفرة ثم الى البياض حسب دوران الشمس تحت الافق الى ان ينتصف
الليل ثم ترجع على هذه الدراجة منعكسة قهقري حتى تطلع الشمس من جهة المشرق
والمراد بان يطلع الفجر قبل ان يمضي المدة المعينة وقتاً للمغرب شرعاً ثم ذكر الزاهد
في العجتي شرح المختصر حكاية في هذه المسئلة نقلها عن استاذة فخر الدين بديع بن
ابي المنصور الغرميني انه قال بلغنا انه وردت الفتوى عن بلاد يطلع الفجر فيها قبل

اي على الصحيح او على
ما في الظهيرية لا على
ابن الهمام رحمه الله
فانه متأخر الزمان عنه
(منسله الله)

* اي الاول الواقع في
تصوير المسئلة من
الزيلعي رحمه الله وغيره
بقولهم بان يطلع الفجر
كما تغرب الشمس
او قبل ان يغيب الشفق
(منسله الله)

غيموبة الشفق في اقصر ليالي السنة على شمس الائمة الحلواني فافتى بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ الكبير سيف السنة البقالي فافتى بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلواني فارسل اليه من يسأله بعامته بجامع خوارزم ما تقول فيمن اسقط من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فسأله واحس به الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع يده مع المرفقين اورجلاه مع الكعبين كم الغرايض في وضوئه فقال ثلاث لغوات محل الرابع قال كذلك الصلوة الخامسة فبلغ الحلواني جوابه فامتحسنة ووافقه فيه انتهى وقد انتحل هذه الحكاية من الراهدى رجال من المتأخرين ونيججوابه وشوشوا عقيدة الحق على اهله وفرحوا باضاعتهم الصلوة وقعودهم عنها خلاف كتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة مع زعمهم ان البقالي الذي تردد بينه هذه الحكاية وبين الحلواني هو زين المشايخ ابو الفضل محمد بن ابى القاسم الخوارزمي تلميذ جابر الله الزمخشري صاحب الكشف وهو متأخر الزمان توفي سنة ست وثمانين وخمسائة وقيل سنة ست وسبعين وخمسائة عن نيف وسبعين سنة فكيف يمكن معاصرته للحلواني ومباحثته اياه في هذه المسئلة فان وفات الحلواني كان سنة ثمان او تسع واربعين واربعمائة بل كان الواجب عليهم ان يسندوا الفتوى الى رجل آخر يعرف بالبقالي فان هذا الوصف قد وقع على عدة اشخاص يعرف كل منهم بالبقالي بمعنى بايع الحضرات من الاشياء اليابسة وغيرها ويمكن ان يكون في الوجود بقالي متقدم الزمان يساعد عصره مباحثة الحلواني وقد وقع في المحيط البرهاني وخلاصة الفتاوى في فصل نكاح الرقيق النقل عن البقالي وفي فتاوى قاضيخان والمخلاصة عن جمع التفاريق للبقالي وفي تصانيف ابى عبد الله محمد بن ابى بكر الخوارزمي المعروف بحمير الوبرى وفي القنية عن محمد الائمة الترمذاني قال سالت البقالي النحوي عن قرأ في صلاته لا يشقيها مكان لا يصليها فقال لا تفسد صلاته وعصراؤ لك الفضل لا ينجعه النقل عن ابى الفضل البقالي لعدم سبق زمانه عليهم فيمكن ان يكون المفتى بالسقوط

ولا يذهب عليك ان
القول المرجوع عنه
للمجتهد لان المجتهد
دليله النفي للظن في
قوة المرجوع اليه في
المجتهدات اذا كان
رجوعه هذا عن اجتهاد
(منه سلمه الله)

رجلاً آخر من البقالين لا يعرف بحاله و أياً ما كان فالبقالى من اهل الاعتزال فى العقيدة
ويلوح من كلام الزاهدى نعصبه لاخوانه من ارباب تلك النحلة الآتري ماورده فى القنية
نقلا عن ابى على الجبائى انه قال المجبرة يرى يد الاشعرى واصحابه كافر ومن شك فى كفره
فهو كافر ومن شك فى كفر من شك فهو كافر وقد قال ابن الشحنة فى شرح المنظومة ان كلام
الزاهدى ما كان منه مخالفاً لقواعد التفات اليه ولا اعتماد عليه ولا يؤخذ به مالم يعضده
نقل عن غيره وقالوا لاعبرة بما لا يوجد الا فى كتب ثلاث طوائف من المصنفين ولا يؤخذ به
اما الجهالة حاله كالفهستائى والمسكين واما لكونه مولعاً بنقل الاقوال الضعيفة والاراء البريكة
كالزاهدى نجم الدين او بالمبالغة فى الاختصار كصاحب الدر المختار ثم ان الزاهدى
انما حكى عن شيخه ما ذكره بلاغا من غير اسناد صحيح ولا ضعيف ولا اخذ من كتاب
او تصنيف ثم ان هذا البقالى من هو لم يعرف به ولم يكشف البحث عن حاله فى العدة
والثقة فى الرواية وقد قال الله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا والمستور فى حكم
الفاسق بعد القرون الثلاثة فى عدم قبول الرواية ولا دليل له يحتاج به على ما قاله من
كتاب اوسنة اوجماع ولو فرض انه مجتهد عدل فاجتهاده مردود عليه لكونه فى غير محله
فان الاجتهاد على خلاف النص والاجماع باطل قطعاً حتى قالوا فيمن افتى بقول سعيد
بن المسيب من عدم اشتراط الدخول فى تحليل المطلقة الثلاث يقطع يده لكونه مخالفاً
لحديث عسيلة المشهور وان كان قائله ابن المسيب من اعظم التابعين واحد الفقهاء
السبعة منهم بل اجلهم فضلا عن غيره ثم انه قاس على قطع اليدين والرجلين بدون
علة مطردة ولا جامع هو للمقياس من شرائط الصحة فان المأمور به بالنص فى مسألة الوضوء
غسل العضو المخصوص فعلى تقدير سقوطه لا يمكن غسله ضرورة ولا يحصل الامتثال
بغسل عضو آخر والمأمور به بالنص فى مسئلتنا اقامة الصلوة فى المساء وزلفه من الليل
وهو على تقدير عدم تحقق الوقت اصلاً لا محالة امر ممكن وان ثبت سببية الوقت وشرطيته

مطلب في تحقيق
ابن الهمام

للملوة بقطعي فان الطاعة على قدر الطاقة فضلا عما ينتفى العلامة المعرفة لتحقيق المدة
المقدرة من الوقت ولذلك اعترض عليه العلامة المحقق كمال الدين ابن الهمام رحمه
الله بقوله ولا يرنا بمتأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين عدم سببه
الجعلي الذي جعل علامة للوجوب الحقي الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعارف
لأشياء فانتفاء الوقت انتفاء المعرف وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاءه
لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما تواطت من اخبار الاسراء من فرض الصلوة خمسا
بعد ما امروا اولاً بخمسين ثم استقر الامر على الخمس شرعا عاما لاهل الآفاق لا تفصيل
فيه بين قطر و قطر وما روى من انه ذكر الدجال رسول الله صلى عليه وسلم قلنا ما لبثه في
الارض قال اربعون يوما يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم فتبيل
يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة اي كفيها صلوة يوم واحد قال لا قدر وارواه مسلم
فقد اوجب اكثر من ثلثمائة عصر قبل صيرة الظل مثلا ومثلين وقس عليه فاستغنى ان
الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان توزيعها على تلك الاوقات عند
وجودها ولا يستقط بعد ما الوجوب وكذا قال عليه الصلوة والسلام خمس صلوات
كتبهن الله على العباد ثم انه هل ينوي القضاء الصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت
الاداء ومن افتى بوجوب العشاء يجب على قوله الوتر ايضا انتهى ولعمري ان هذا
الكلام قد بلغ من التحقيق والاتقان الغاية ومن الطلاوة وحسن البيان النهاية ومع
هذا الحسن والبهاء وكمال الظهور والصفاء كله قد كثر مدافعة الاجلاف من المتأخرين
لهومناقشتهم فيه وذلك لاهمالهم الفقه والاصول واغفالهم معاني المعقول ومدارك
المنقول واوّل من عرف منهم ابراهيم بن محمد الحلبي حيث قال في شرح المنية مجيبا من
طرف البقاله وغيره من اضاعوا الصلوة واتبعوا الشهوات كما استقر الامر على ان
الصلوات خمس فكذا استقر الامر على ان للوجوب اسبابا وشروطا لا يوجد بدونها

وقولك

وقولك شرعاً عاماً إن أردت أنه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب وأسبابه
 سلمناه ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر^{xx} وأن أردت أنه عام على كل فرد من
 أفراد الأنام مطلقاً فظهر البطلان فإن الحايض لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن
 الواجب عليها في ذلك اليوم إلا أربع صلوات أو بعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها
 في ذلك اليوم إلا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل أحد أنه إذا طهرت في بعض اليوم أو في
 أكثره مثلاً يجب عليها تمام صلوة اليوم واللييلة لأجل أن الصلوات فرضت خمساً على كل
 مكلف فإن قلت تختلف الواجب في حقها لفقد الشرط وهو الطهارة من الحيض قلنا كذلك
 تختلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت وأظهر من ذلك الكافر إذا
 أسلم بعد فوات وقت أو أكثر من اليوم مع أن عدم الشرط وهو الإسلام في حقه مضاف إلى
 تقصيره بخلاف هذا ولم يقل أحد أنه يجب عليه تمام صلوة ذلك اليوم لافتراض الصلوات
 خمساً على كل مكلف في يوم وليلة والقياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لأنه
 لا مدخل للقياس في وضع الأسباب ولئن سلم فإنما هو فيما لا يكون على خلاف القياس
 والحديث ورد على خلاف القياس وقد نقل الأكمل في شرح المشارق عن القاضي
 عياض أنه قال حكم مخصوص بذلك اليوم شرعه لنا صاحب الشرع ولو كنا فيه لاجتهادنا
 لكانت الصلوة فيه عند الأوقات المعروفة ولا كتفينا بالصلوات الخمس انتهى ولئن
 سلم القياس فلا بد من المساوات وهما هنا انتفت فانما نحن فيه وقت خاص والمستفاد
 من الحديث أنه يقدر لكل صلوة وقت ليس هو وقتا للصلوة أخرى بل لا يدخل وقت ما
 بعده قبل مضي الوقت المقدر لها وإذا مضى صارت قضاء كما في سائر الأيام فكان
 الزوال وصيرورة الظل مثلاً ومثلين وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر
 والمغرب في حقهم موجوداً في أجزاء الزمان تقديراً بحكم الشرع ولا كذلك هنا إذا الزمان
 الموجود أما وقت المغرب أو وقت الفجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكرنا

* قلنا السبب
 والشرايط التي لا تغني عن وجوب
 الامكان كافي من نفسه في
 الاعتكاف الممكن ولا يستط
 الممكن يستوفى غير
 الممكن لعدم الملازمة
 وجوداً وعدمها
 المنبئة لأبراهيم الحلي
 من نفسه

* وهو أبو الفضل عياض
 بن موسى بن عياض بن
 عمرو البجلي الغزي
 السبني المالك رحمة
 الله قاضي مدينة بسطة
 ثم غزاة من بلاد الأ
 ندلس مات بمراكش
 سنة ٥٥٢
 منه سلمه الله

عدم الفرق بين من قطعت يده اورجلاه من المرفقين والكعبين وبين هذه المسئلة كما ذكره الامام البقالى ولذا سلم الامام الحلوانى ورجع اليه مع انه الخصم المتنازع فيه انصافا منه وذلك لان الغسل سقطا لعدمه شرطه لانه محل والمحل شرط فكذا ههنا سقطت الصلوة لعدم شرطها بل سببها ايضا ولها لم يبق هناك دليل يجعله او راء المرفق الى الابط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفا عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزء من وقت المغرب او من وقت الفجر خلفا عن وقت العشاء وكما ان الصلوة خمس بالاجماع على المكلفين كذلك فريض الوضوء على المكلفين لانتقص عن اربع بالاجماع لكن لا بد من وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فليتنامل المنصف والله الموفق هذا كلام الحلبي رحمه الله وقال المحكفي في شرح تنوير الابصار عند قول صاحبه وقيل لا اى لا يكلف بهما لعدم سببهما وبه جزم في الكنز والدرر والملتقى وبه اثنى البقالى ووافقه الحلوانى وظهر الدين المرغينانى ورجحه الشرنبلالى والحلبى واوسعها المقال ومنعها ما ذكره الكمال قلت كلام المحيط والخاصة والكافي والكنز وامثالها محمول على من لم يجد الوقت اصلا غير ان الزيلعى ومن تابعه لما زعموا ان وقت العشاء لا يوجد الا بغروب الشفق نزولوا هذا القول على من لا يغيب عنه الشفق وبنوا كلامهم عليه ونصرفوا في العبارات وكيف ما كان فقد اظهر الدليل فسادها وابدى الحجة عليه عواره واثبت ابن الهمام الوجوب على الاطلاق واقام برهانه وشيّد اركانها ولم يأت الشرنبلالى في كتابه شرح الملتقى ولا في امداد الفناح بشىء سوى ما نقله في الامداد من كلام الحلبي بعبارة ثم قال وانما ذكرنا بجملة دفعها لما نوهه بعضهم من لزومها فعمله متنا معتمدا له فقال وفاقا وقتها مكلف بهما وقيل لا هذا كلامه ^و ينادى من مكان بعيد ويطلان مقاله اظهر من ان يحتاج المنصف النبيه الى التامل فيه فان ^ت رحمه الله لا يسلم او لا فقدان الوقت بعدم غيبة الشفق

* لان لم يبق
عباراتهم
اعتبار
فيما
الشفق في دخول وقت
العشاء ولا هم
لا يجد وقت
الزيلعى ومن
صاحب الدرر والبحر
والنفسانى وامثالهم
لما كان وقت العشاء
اذ هانهم الا بغيبة
لا يبدل هو
الشفق نزولوا كلام
لا العلماء على من لا
الشفق عنهم الخ
يفيق الذهب نراهم
وشنوا انما نراهم
والشفق انما نراهم
غيبته فساغاب واما قبا
لم يغيب فلا يكونه من
المجهلات لا ينزك
الفرص النظمى بانتباه
ما ثبت شرطا *

مطلب سقوط اعتراض الحلبي

حيث قال في صدر كلامه ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء كما قيل يطلع الفجر قبل غيبوبة الشفق حيث نسبه الى غيره وساقه مساق الاقوال الضعيفة والاراء الزبقة وانما كلامه في اثبات الوجوب على من لا يجد الوقت اصلا بان لا يتحقق المدة المضروبة وقتنا للصلوة وضمن كلامه ما جرى بين الحلواني والبقالي يفيد بذلك ان تلك القصة على هذا المنوال في سقاية النقل وعدم الصحة ثم لا يسلم كون الوقت سببا لان السبب هو تعالى نعم الله تعالى على عباده لكن لما كانت الاوقات محل الحد وثنا اضيف اليها الصلوات واقامت مقام الاسباب لها في ادارة الحكم معها تيسيرا للعباد فانه لا يعرف اى قدر من النعم يجب في شكره الفجر وغيره من الصلوات فانه امر خفى غير منضبط فاقيم مرور الوقت مقام وجودها في ترتب وجوب الصلوة على حصولها ولكن كان سببا فلا تسلم ان الوقت الذى هو سبب غير موجود لان مدة الليلة واليوم في قطر يغيب فيه الشمس تكون اربعة وعشرين ساعة سواء تساوى الليل والنهار او تفاوتا في الطول والاقتنصار لا يقال المعتبر من الوقت سببا للوجوب ليس هو مطابقه بل لكل صلوة وقت خاص فللعشاء وقت خاص ممتاز من وقت المغرب وغيره فلو جعل وقت العشاء دخلا قبل غيبة الشفق لم يكن له وقت خاص لامتداد وقت المغرب الى غيبة الشفق لانا نقول امتداد وقت المغرب من غروب الشمس الى حين يغرب فيه الشفق سواء غاب او لم يغرب فاذا مضى بعد غروب الشمس مدة يقيب فيها الشفق في الايام الاعتدالية والاقطار الاستوائية يخرج وقت المغرب ويدخل وقت العشاء ويكون لكل واحد منهما وقت ممتاز عن الآخر والشبهة انما نشأت من اعتبار غيبة الشفق شرطا لدخول وقت العشاء وخروج وقت المغرب وقد ابطالناه بما لا مزيد عليه على انه قد سبق ان وجوب العشاء قطعى وامتياز وقتيهما بدليل ظنى وبمدخل من الرى فان نفس الصلوات الخمس موزعة على اوقاتها كانت معهودة معروفة عند كل الامة ثابتة من الدين بمنزلة الضرورى والبدية الاولى وما كانت السلف يحتاجون الى المسئلة

* بعد خل من الرى
وهذا كما نقل صاحب
جواهر النقة عن خلاصة
الفتاوى قوله لو كانوا
في بلدة يقال لها بافار
اذا غربت الشمس
علم النجم لا يجب عليهم
صلوة العشاء كذا فى
المصدر الكبير
الائمة والمخير برهان
المريخى انه انتهى ولا
ينفى الخلاصة قوله ليس فى
بافار ولا قوله كذا فى
آه وانما زاد هذا من
عند نفسه وهو خطأ
منسكبه الله فانهم

عنها وانما كانوا يتساءلون عن حدود اوقاتها وتفصيل احوالها وتعيين اوائلها وواخرها
ولكن ننزلنا عن هذا القدر فلا نسلم ان الوقت من الاسباب والشرط التي لا تحتمل
السقوط فانه لا ريب في سقوط اعتبار الوقت بادنى علة مثل عرفة ومزدلفة وايام الدجال
بالاتفاق وبغدر المطر والسفر وغير ذلك عند الشافعي ومن وافقه لكونه وسيلة غير
مقصودة وكان الم عرف الحقيقي لوجوب الصلوة على العبد بايجاب الله تعالى تحقق سببها
الذي هو نعمة سبحانه ولكنه لما كان امرا خفيا جعل الوقت معرفا له لكونه امرا ظاهرا التحق
وهذا معنى كونه سببا جليا بمعنى انه اعتباري وضمني يحتمل السقوط وليس بحقيقي لازم
الوجود وهو كلام في غاية المتانة ونهاية الاستقامة فان قيل لافرق بين الوقت والنعمة
في كون كل منهما سببا ظاهريا غير حقيقي فان السبب الحقيقي هو الله تعالى ليس الا
قلت نعم تحقق الاشياء كلها ووجود الممكنات باسرها ليس الا بتقدير الله تعالى وخلقه
وايجاده اياها على الاستقلال وبالارادة والاختيار ومع ذلك للاسباب والوسائط تأثير
حقيقة بالطبع او بالارادة على ما هو مذهب الحنيفة وهي مسئلة شرعية المأخذ غامضة
المدر كحكمة البيان راسخة البنيان ثم بين رحمه الله وجود الم عرف الاخر للوجوب
وان انتفى الم عرف الذي هو الوقت بقوله وقد وجد وساق حديث الاسراء وحديث
الدجال وورد حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه فانها متواطاة على الوجوب على
العموم على من هو اهل للصلوة من اهل الآفاق فانها وجبت في اول الامر خمسين ثم
استقر على الخمس ولا تعرض فيه لهذه الشرائط والاوقات اصلا ثم علقها الشرع عليها
ببيان آخر طنى او قطعى فلو فرض انتفاؤها امكن ادائها بدونها والامتنال لامر الله
تعالى باداء الخمس المستقر على الذمة بخلاف الحايض والكافر فانها نهيت عنها وما يأتى
به الكافر من العبادات اسقط عن الاعتبار به على ان في عدم الوجوب عليهم كلاما بل
ذهب جمع من المشايخ على وجوبها عليهم ومنعوا عن الاداء لمنافات حالهم حالة الصلوة

مطلب الكلام
في الاسباب

* قال الله انما الشركون
نجس فلا يقربوا المسجد
الحرام بعد عامهم هذا
قربان
ونهيهم عن الاكباد
المسجد معللا بقربان
سنة نهي عن قربان
الصلوة ضرورة وهو يعبر
نهي عن نجس عن قربان
المسجد والصلوة
منه سلم الله

واسقط عنهم القضاء للمخرج فانه مدفوع بالنص وبالجملۃ النقض بمثل الحايض والكافر
ظاهر السقوط فانه حكم استثناء الشرع وورد فيه دليل قطعي من الكتاب والسنة واجماع
الامة فان قيل فالحجومات من الأدلة خصت منها الحيض والنفساء والكفار والعام
المخصوص بالبعض لا يبقى قطعيا فيكون وجوب الصلوات ظنيا قلنا كيف يمكن ان
تتخيل ذلك ويسوغ ان نسمع ما خيل اليك والصلوة من أجل الفرائض الثابتة بالأدلة
القطعية واعظمها وأولها وهل في ذلك من ريبة او يعتريه من شبهة بل استثناء هو لاه
الجماعة ببيان لما أجمل في الكتاب والمجمل الذي لحقه البيان القطعي قطعي وحكمه مضاف
الى النص القطعي والقول بان القياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه
لامدخل للقياس في وضع الاسباب ظاهر البطلان لان المحقق رحمه الله في غنى عن وضع
السبب به وانما هو في صدق بيان المعرف الآخر للوجوب العام من غير تفصيل بين قطر
وقطر وان انتفى المعرف المعهود وهو الزوال والغروب وغيرهما ومانقله اكمل الدين
عن القاضي عياض مع كونه غير حجة له وجه ما من الصحة فان يوم الدجال يوم واحد وان
طال والمعهود ان في اليوم الواحد لا تجب الا خمس صلوات ولا يجوز تقديم الظهر والعصر
على الزوال ولا المغرب والعشاء على الغروب وقد قام عليه الدليل القطعي فايجب
بضع وخمسين وثلاثمائة ظهر وتقديم العصر والمغرب والعشاء على الزوال خلاف
القياس بخلاف ما نحن فيه فانه يوم واحد لا يجب فيه الا صلوة يوم واحد لا قبل وقته
الثابت بالبرهان وانما قلنا له وجه ما فان صحة هذا الوجه انما هي على تقدير ان لا
يكون الوقت مما يحتمل السقوط وقد علمت ما هو الحق فيه وقوله المستفاد من الحديث انه
يقدر لكل صلوة وقت خاص بها ليس هو وقت صلوة اخرى الى اخر كلامه مجمعة لا تنول الى
درجة وانما اوقعه على هذا الزعم الباطل توهمه وفرط تعصبه ان غيبوبة الشفق مما لا بد منه
في خروج وقت المغرب ودخول وقت العشاء وهو توهم سوء ومقتضاه عدم وجوب الاكثر

مطالب مانقله الاكمل
ليس بمجعة

من الخمس في ايام الدجال وماذا بعد الحق الا الضلال والفرق بين مهتلنا وبين مقطوع
العضوين اظهر من الشمس وابين من الامس فان المغموض المنصوص في الوضوء
هو غسل العضو المخصوص فعلى تقدير كونه مقطوعا لا يمكن غسله وهو ظاهر ولا يحصل
الامتثال بغسل غيره وهو اظهر وفي مانحن فيه وجبت الصلوات الخمس اولا بلا دليل
قطعية ثم لحقها دلائل ظنية تفيد تعلقها بالاوقات مع تنهاى ضعف الدلالة على اشتراط
تحقق الغيبوبة فكيف يسقط الفرض القطعي بانتفاء الشرط الذي لا يفيد الا الاحتمال
المرجوح ولو كان ورود النص في غسل اليدين على هذا المنوال بان يجب اولا بالدليل
القطعي غسلهما بقوله فاغسلوا ايديكم من غير نصب غاية ثم عقبه ما يفيد الظن ان محل
الغسل الى المرافق فحسب لوجب على مقطوع اليدين مع المرفقين غسل ما بقى من
يديه الى ابطنه لا محالة ولو ورد النص المفيد لوجوب صلوة العشاء معلقا بغيبوبة الشفق
في ابتداء الامر بان قيل فرض عليكم صلوة العشاء بشرط غيبوبة الشفق لا يمكن سقوطها
اذا لم يغيب وانعقاد الاجماع على ان فريض الوضوء على جميع المكلفين لا تنقص عن
اربع في حيز المنع بل الاجماع قد انعقد على خلافه فان التكليف بما لا يطاق غير واقع
ومقتضى كلام اولئك ان لا يصح الصلوة من مقطوع اليدين لان شرط صحتها الوضوء او التيمم
وهو منتفئ بانتفاء جزئه وهو وظيفة اليدين فيبطل قياسهم عن اصله وبالجملة ما تضمن
كلام ابن الهمام رحمه الله من القبح فيما حكى عن البقالى من ثلثة اوجه الاول منع عدم
الوقت فيما صوّروه والثاني ان المسئلة ليست في محل القياس والثالث عدم صحته
لعدم المساوات فان قيل اوقات الصلوات الخمس مجملة في القرآن في حق الكمية ونعيين
حدودها ودرىث امامة جبرئيل يلتحق بيانا لمجملة ويكون الحكم مضافا الى النص
دون الحديث فيكون تعيين الاوقات وحدودها ثابتا بدليل قطعي قلت كون الآيات
مجملة في حق الاوقات في حيز المنع وانما تكون مجملة ان لو قصد بها وقت معين وابهم

* وهذا ينظر بطلان ما
قيل ان ما قاله محمد في
الجامع من ان التعليق
بالشرط يوجب الوجود
فقد وجده ولا يوجب
العدم عند عدمه محمول
على الشرط التعليق
والوقت للصلوة ليس
من هذا القبيل
منه سلمه الله

في المقصود كالربا في قوله تعالى قالوا انما البيع مثل الربوا واحل الله البيع وحرم الربوا فان الربا هو الزيادة وليست على اطلاقها قطعاً فالمراد مبهم يحتاج الى البيان بل هي مطلقة يحصل الامتنان بايقاع العشاء في مطلق الليلة او الزلقة او المساء ولو صح انها مجملة فانما يكون الحكم قطعياً ان لو بين بالقطعى كما في بيان الصلوة والزكاة والحقة البيان الظنى لا يكون الا ظنياً وهو ظاهر بين لاسترة فيه فان التفصيل والبيان لا يحصل الا من الفصل والمبين فهو على منواله ان قطعياً قطعياً وان ظنياً ظنياً وقولهم ان الحكم يضاف الى النص لا يدل على كونه قطعياً فان العام المخصوص بالبعض والمجمل المزال خفاؤه بالظنى لا محالة ظنى وصرح به في ميزان الاصول وصاحب الكشف وابن الهمام وصاحب النهاية وغيرهم من اهل التحقيق والبصيرة وان شذ عنه بعضهم وجرى عليه صاحب العناية فهو مردود عليه ولا يساعده الاصول ولا يعاضده المعقول والمنقول ونظير ذلك انه لو ثبت بالحس او بالتواتر انه قتل رجل في الرستاق من غير تعيين هذا الرجل ثم اخبر واحد لا يعرف انه صادق او كاذب او عامد او غلط او مجرم او هازل ان ذلك المقتول هو زيد كيف يحصل القطع واليقين به بمجرد خبره ولذلك يصاح خبر الواحد والقياس لبيان المجمل من الكتاب لانه تخصيص عامه وتقييد مطلقه ولم يكن انكاره كفراً قال العلامة علا الدين عبد العزيز بن احمد بن محمد المايرغى في تحقيقه ذكر في الميزان ان المجمل اذ الحقة البيان بخبر الواحد فهو مؤل وذكر في موضع آخر اذا زال الاشكال بدليل فيه شبهة كخبر الواحد والقياس لا يسمى مفسراً ولكن يسمى مؤلاً لان الكشف التام لا يحصل بالبيان الظنى فلا يثبت به الفرضية لانها لا تثبت الا بما هو قطعى الدلالة والثبوت فلا يثبت الفرضية بخبر الواحد وان كان قطعى الدلالة في نفسه ولا بالعام المخصوص منه وان كان قطعى الثبوت واى فرق بين معرفته المراد من المشترك بالرى الذى هو ظنى وبين معرفته المراد من المجمل بخبر الواحد الذى هو ظنى الا ترى ان

مطلب المجمل المزال
خفاؤه بالظنى ظنى

ابا بكر الاصم وما كالم يكفر ابا نكارهما فرضية القعدة الأخيرة مع لحوق البيان بعد يث ابن
 مسعود رضى الله عنه ولا ابن عباس رضى الله عنهما بانكاره ربا للنقد مع لحوق البيان
 في الاشياء الستة ولا من انكر فرضية مسع ربع الرُّس مع لحوق البيان بخبر المغيرة وكيف
 يثبت الحكم قطعا بمثل هذا البيان وفي ثبوته بيانا شبهة هذا وقال في النهاية ما حاصله
 ان اطلاق اسم الفرض على مسع ربع الرُّس وان لم يجب العلم به ولم يكن بدليل مقطوع
 به ولم يكفر جاحده لثبوت هذه الثلاثة في حق اصل المسح تسمية للمتضمن باسم
 المتضمن او على زعم المجتهد او المراد به الواجب اتساعا والقول بان عدم التكفير
 لاعتماد المؤل شبهة قوية وهى تمنعه وان كان قطعا ليس بشئ لان قوة الاشبهة تدل على
 ان الخفاء في المعجم باق وانما يعمل بما لاح بالدليل الظنى وأبو يوسف رحمه الله لم
 يكن مؤلا معتمدا على شبهة قوية في اخذه بقول اخوانه من اهل المدينة حين اخبر
 بوقوع النجاسة في الماء النى توضع منها لانه ثبت عنده نجاسة الماء القليلة
 التى يقع فيها النجس بل لان المجتهد فيه ظنى ولا فى اقتدائه بمن ام يتوضأ من الفصد
 على ما نقله ابن العز وغيره وأما عدم تكفير المؤل فى القطعيات على ما هو الحق فهو ليس
 لانه يعتمد على شبهة قوية وان كان قوله كفرا على ما فصلناه فى شرح العقايد بل لانه
 مأول وليس بمكذب وأدعاء ان اوقات الصلوات كلها وتعيين حدودها من أولها وآخرها
 بقطعي من الاحاديث لا يستحق الاصعاع والعزوة الى موطاء محمد رحمه الله غير صحيحة
 فان ما فيه انها هو اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر انه كان اذا جمع الامراء وكانوا هم
 الاثمة فى المصدر الأول بين المغرب والعشاء جمع معهم فى الطر قال محمد ولسنا نأخذ
 بهذا الا يجمع بين الصلوتين فى وقت واحد الا الظهر والعصر بعرفة والعشاء والمغرب
 بهز دلفق وهو قول ابى حنيفة رضى الله عنه قال محمد رحمه الله بلغنا عن عمر بن الخطاب
 انه كتب فى الآفاق ينهاهم ان يجمعوا بين الصلوتين ويخبر ان الجمع بين الصلوتين

مطلب اطلاق اسم
 الفرض على وظيفة
 الرُّس مجاز

في وقت واحد كبيرة من الكبائر اخبرنا بذلك الثقات عن العلامة بن الحارث عن مكحول انتهى وما قيل ان من شك في دخول الوقت صلى مع ذلك لا يجوز صلوته ويخاف عليه في دينه لا يتبانه بما هو باطل عنده وان الصلوة لا تصح الا بالجزم بصحتها ولا يتأتى ذلك من غير الجزم بدخول الوقت محمول على من فعل ذلك استخفا فالامر الدين وفي الوقت الذي ثبت قطعاً مع دخوله يقيناً لو انتظر كوقت الظهر والمغرب والافقيص صحيح فان الظن المستند الى دليله كاف في العمليات وكيف يسوغ تكفير من ينحصر امثال امر الله تعالى ويخافه في تعطيل فرائضه في مثل هذه من الاجتهادات واشترائط الجزم بالصحة ليس بشئ ومن صلى العشاء مع عدم غيبة الشفق او فقد دخول الوقت لا يشك فيه بل يعلم يقيناً بوجوبه او يظن به وهو كاف في وجوب الاتيان والعبارة لما ظنه المكلف في هذا الشأن وفي المحيطان المستعاضة اذا لم يستقر رأيها وترددت في الحيض والطمهر لم تمسك عن صلوة الفرض لاحتمال انها طاهرة في ذلك الزمان فعلياً بذلك ويحتمل انها حايض فليس عليها ذلك فاستوى فعل الصلوة وتركها في حق الحل والحرمه والباب باب العبادات فتحتا فيه وتصلى لانها ان صلت وليس عايتها ذلك كان خيراً لها من ان تترك وعليها ذلك ثم قال ولها ان تصلى السنن لكونها تبعاً للفرائض فيكون حكمها حكم الفرائض لانها شرعت جبر النقصان تمكن فيها بخلاف التطوع لتردد هابين المباح والبدعة هذا الكلام مع حرمة الصلوة في حالة الحيض قطعاً وروى النهي الصريح عنها شرعاً والكفر عند الاستحلال فكيف لا فيما نحن فيه وقد روى ابو البركات النسفي في المصنف شرح المنظومة عن الشيخ حميد الدين الضرير عن استاذة جمال الدين المحمدي انه قال كسالى بخار الا يمنعون عن الصلوة وقت طلوع الشمس لان الغالب انهم اذا منعوا عن ذلك وامروا بالمكث في المسجد الى ارتفاع الشمس او بالرجوع ثم الحضور لم يفعلوا ذلك ولم يقضوها ولو صلوها في هذه الحالة فقد اجازها اصحاب الحديث والاداء في وقت يجيزه

الانزى انما صلى الجمعة
مع الجنب بعدم تحقق
بعض شرائط وجوبها
وصحتها عندنا وكذلك
في كل موضع اثبتنا فيها
الاختصاص وفي كل حكم
كثير فانا الانجزم بخطأ
الشافعي في ابطاله
الطهارة بدون النية
وننقض ايها بالسبب مثلاً
منه عليه الله

بعض الأئمة أولى من الترك وهكذا نقل عن شمس الأئمة الحلواني حين سأله السيد
الامام ابو شجاع عن منع الناس عن الصلوة في هذا الوقت فاجاب بهذا انتهى وفي جواهر
الفتاوى ذكر ظهير الدين المرغيناني عن استاذه السيد ابي شجاع قال كنت ارى كسالى
بنجار ايد خلون المسجد عند طلوع الشمس فيصلون الفجر وكنت على ان امنعهم فسألت
اولاً شمس الأئمة الحلواني وقلت هل ازجرهم عن ذلك قال لا لان الغالب من هؤلاء
اذا امنعوا عن ذلك وامروا ان يكتوا في المسجد الى ارتفاع الشمس او يرجعوا لم يحضروا
اذا طلعت الشمس ولم يصلوا في موضع آخر بل تركوا الصلوة ولو صلوا في هذه الحالة
فقد اجازها اصحاب الحديث ولا شك ان الاداء في وقت يجوز فيه في قول بعض الأئمة أولى
من الترك بالكلية انتهى وحكى مثل ذلك عن ظهير الدين المرغيناني فانه لما قدم من
فرغانة رعى كسالى بنجارا يصلون العشاء قبل ان يغيب الشفق فاراد منهم عن ذلك ثم
لقى شمس الأئمة السرخسى وشاوره في اقصاه فقال لا تفعل فانك ان منعتهم عن ذلك
تركوا بابا للكلية واما الان فانهم يؤدونها في وقت يجيزه بعض الأئمة هذا فانظر ان
الصلوة في وقت طلوع الشمس بمجرد الكسالة ومحض المساهلة مع عدم جواز الفريضة
فيه عند ائمتنا الثلاثة وازفرقولا واحدا ونصاصر يحامنهم ورواية ظاهرة عنهم واداء
العشاء كذلك قبل دخول وقتها وتحقق سببها اذا كان لا يمنع عنها ولا يخاف من كفر
صاحبها فكيف بمن صلى العشاء في زمان لا يغيب فيه الشفق اصلا اخذاً بالاحتياط
وتحريراً للصواب وخروجاً عن عهدة الامتنال على اليقين وهو دين الأئمة الاعلام
والاجلة الصالحاء في الاسلام في كل ما دار بين الوجوب والسقوط وان لم يقم عليه البرهان
فكيف لا فيما افترض على الذمة قطعاً ببراهين واضحة ودلائل صريحة وذهب جمع من
الأئمة النجباء الى جوازها قبل غيبة الشفق مع تحقق غيبته بمكث غير بعيد وانظر الى
هؤلاء العلماء الافاضل فانهم يفتون بصحة الفجر عند الطلوع والعشاء قبل الغيبوبة

مطلب كسالى بنجارا

بناء على تجويز بعض الأئمة لكونه من المجتهدين مع ورود النهي الصريح بطريق
صحيح عن جناب الرساءة ونص الأئمة الثلاثة القادة على عدم الجواز مخافة أن يتركوها
بالكلية بسبب نقصهم من جهة مجرد البطالة والكسالة فكيف يسوغ منهم أن يفتوا بسقوط
العشاء عن لا يغيب عنه الشفق يجعل الهوى سبب مساوى مع نهوض برهين الوجوب
عليه فهو ضال المرادله وعندى أن نتمل الفتوى بالسقوط عن الحلوانى والبقالى والمرغبانى
والصدر الكبير وامثالهم لا يصح أصلاً وأن وجد في عدة كتب فإنه مع خلوه عن الاسناد
وتوفر شروط صحة النقل عنهم لا دليل يثبتنى عليه وحسن الظن فيهم لا يرخصنا في نسبة
مثل هذه المجازفة اليهم وما يشهد بذلك أن اسلام اهل بلغار كان بزمان كثير
قبل زمان أولئك الفضلاء الذين يعزى اليهم الافتاء بسقوط العشاء عن سكان هذه
الديار في ايام من السنة تنتهى الى غاية الاقتصار فمنهم من قال انهم اسلموا في صدر ملك
بنى مروان في كبد القرن الأول من الهجرة بعد ظهور المسلمين على طائفة الخزر وضبطهم
باب الابواب ومنهم من قال انهم اسلموا في خلافة المأمون ومنهم من قال في خلافة ابن
اخيه الواثق بالله ثم ظهر فيها الاسلام ورفع للدين الحنيفى الاعلام باسلام ملك بلغار
الماس خان بن سلكى خان في هواشيه واركان دولته واعيان مملكته وسائر رعيته في خلافة
المقتدر بالله ابي الفضل جعفر بن المعتض فلما اسلم بدل اسمه وغير عنوانه فتسمى بالامير
جعفر بن الامير عبد الله وخطب بالامير بدل من اسمه الجاهلى وعنوان الخان الذى هو
السمت المختص بالملك عند قبائل الترك وتقلد النيابة من جهة الخلفاء العباسية والتزم
طاعتهم في كل قليل وكثير واطاعهم في نبيل وحقير فانه اقام لهم الخطبة وضرب في اسمهم
السكة مع اظهار شعارهم واستشعار زيارتهم في ملابسه ومراكبه وجميع شؤنه فارسل المقتدر
سهمس الراسى احد هواشيه في تبريك اسلامهم وافاضة الخلع عليهم وضم اليه كاتيه احمد
بن فضلان بن العباس بن راشد ومعه الفقهاء والعلماء من كل طائفة والهندسون والظرفاء

مطلب في اسلام
اهل بلغار

في كل صناعة لتعليم الشرايع والاحكام وافادتهم الفقه في الدين والآداب في الاسلام فما
 آلا وجهه في القيام بمباه امروا واجابة ما اليه نداءوا فيها المساجد والمدارس والمعابد
 والخوانق وبينوا المعالم ومراسم الطاعات ورفعوا المآذن والمنارات ونظروا في طول البلد
 وعرضه واوضاع سمائه وارضه فحققوا مشارقها ومغاربها وبنوا منابرها ومجاربها واستخرجوا
 طولها وعرضها وعينوا لهم سمت قبلتها وعلموهم اصول ما يحتاجون اليه بجملةتها واقاموا فيها
 نحو سنة يعلمونهم الاحكام ويفيدونهم محاسن آداب الاسلام ولاحمد بن فضلان رسالة كتب
 فيها ما شاهد في سفره الى بلغار وما فيها من غرائب الاحوال والآثار ومن عوائد القبائل
 واخلاقهم ورسومهم واوصافهم وما يختص به كل طائفة من اللغات ويدينون به
 في التعبدات وبالجملة كل ما اتفق عليه منذ انفصل من بغداد الى ان عاد قال فيها رحلنا
 من مدينة السلام لاحدى عشرة ليلة خلت من صفر سنة تسع وثلاثمائة وكان وصولنا اليها
 راجعا يوم الاحد لاثنتى عشرة ليلة خلت من محرم سنة عشرة وثلاث مائة وهم وضعوا قبله
 بلغار على وجهه بدل عليه فن الهيئة ويعينهم عليه المعرفة بتحقيق عرضها وطولها والمقايسة
 بينها وبين عرض مكة وطولها وجدوا سمت قبلتها في نحو اربع عشرة درجة من خط نصف
 النهار الى المغرب وقد تقرر في مقره ان انحطاط الشمس اول الصبح الكاذب واخر الشفق
 الاخير ثمان عشرة درجة ففي عرض ثمان واربعين ونصف يتصل الشفق بالصبح الكاذب
 اذا كانت الشمس في احدى نقطتي الانقلاب من جهة القطب الظاهر لان انحطاط المعدل
 عن القطب في ذلك العرض احدى واربعون درجة ونصف درجة لكونه مساويا لتمام
 العرض لا محالة فاذا نقص الميل الكلى من ذلك بقى ثمان عشرة درجة فاذا كانت الشمس
 في تلك الليلة على خط نصف النهار يكون غاية انحطاطها هذا القدر فيتصل الشفق
 بالصبح واما في غيرها من الليالي يكون الانحطاط اكثر من ذلك القدر فلا بد من تخلل الظلمة

ومدينة بلغار كانت على خمس وخمسين درجة من العرض الشمالى
وعرض قرآن اكثر منه بخمس واربعين دقيقة وطولها في ست وستين
درجة وست واربعين دقيقة من الجزاير الخالدات وطول بلغار اكثر
منه بشيء نحو ست عشرة دقيقة فكيف يتخيل انه خفى عليهم شأن
الشفق فما تكلموا في مسألة العشاء بها نعم كان الامر واضحا لهم
في ذلك حين كانوا في بلادهم وهنا لك لمكانهم يعمل عظيم من العلوم
الشرعية على فرط مهارة في الفنون الرياضية والجغرافية ولكنهم لم
يروا السقاطش من فرائض الله تعالى وما كان لهم ان يشكوا في هذا
الحكم لما لاح لهم من عموم الادلة وظهور البراهين القطعية والروايات
الصحيحة المستفيضة عن ائمة المذهب على الاطلاق وكيف اهل
المتقدمون من اهل بلغار هذه المسئلة مع فرط حاجتهم اليها وكثرة
ابتلائهم بها ولم يستغنوا فيها والاسلام فيهم عض المجنى حلوا المعنى
يحفظون حدوده ويلتزمون عهوده وقد كان فيهم من علمائهم جماعة
قبل عصر البقالي والحلواني وبعده مثل عبد الحى بن عبد السلام
ووالده عبد السلام بن يوسف والقاضى ابي الغلاء حامد بن ادريس
والقاضى يعقوب بن نعمان صاحب تاريخ بلغار وغيرهم وهب انه
لم يكن فيهم علماء فقهاء يفتنون في الوقايع فهل ارجعوا الى علماء سائر
الامصار مع كثرة اسفارهم في الافطار وشهرتهم بوفور التجارة وحسن
التمدن من قديم الاعصار وما ظهر ذلك لاحد بن فضلان وغيره من
وفود العراق وعلماء دار الخلافة مع طول مقامهم بها وورودهم اليها لتعليم
الاسلام واذا عاينوا الشرايع والاحكام بل علموا ذلك ولكن لم يشكوا في

هذا
انما هو النظر الى
اتخاذ مبداء الطول من
موضع اعتبره بعض الامم فان مبداء
العرض وان كان طبيعيا وهو دائرة خط الاستواء
لكن مبداء الطول انما هو من طوايف الناظرين والقسماء
حيث كان الطول اعتبارا في بعض قد تفاوت فيه الاصطلاح
النهار اقصى العمران في جهة الغرب المعروف عند طود
وعلى هذا النوال اخذت الاطوال في الدولة الشمالى
وطول مكة منى عندهم فيكون طول قرآن اكثر من
الذكور في الكتاب بنحو عشرين درجة واعتبره
حكماء الهند من اقصى العمران في جهة الشرف
كذلك ويعرف بالطول الغرب واما الان فان الدول
الكبار اعتبر كل واحد منهم كرسى مملكته مبداء للدول
الطول شرقيا من بلده وغربا (منسله الله)

* ذكر الفزوينى انه كان من اصحاب امام الحرمين
انتفى واعلم في الفنون العقلية و
في الروايات الحديثية لاقى النفع
(منسله الله)

يستخفون العلم ومحلّه ويستزلون العرفان وأهله يخفون الأعالى والأفاضل ويرفعون
الاداني والأرازل فاصبحوا وقد ضاعت عنهم الأصول برمتها وخسرت صفقاتهم في جملتها
وقوتهم الدِّرَكة مستحيلة وبضاعتهم في النظر مزجاة قليلة وفطنتهم خامدة وطبيعتهم
جامدة فاستنشدت الهائل في مواقعها واستنشرت الدلائل عن مواضعها ومهدت
القواعد ووطدت الشواهد عسى أن يكون في هذه الرسالة لأهل الانصاف كفاية ولمن
هجر الاعتساف إلى مطلوبه هداية وأعلم أن أهالي قرآن وبلغار وما يقاطرها من القرى
والامصار افرقوا في هذه القضية زمرًا واختلفوا فيها فتقطعوا المرهم بينهم زبراكل حزب
بها لديهم فرحون منهم من يساهل بالكلبة ويزعم سقوط هذه الفريضة في تلك الايام
من السنة وأبعدهم عن الحق واضلهم عن سواء السبيل هذا البعض وليس عنده شيء
الاصرف الاجماد على التقليد والتعصب المحض ومنهم من يحتاط ويأخذ بالأحوط في مواضع
الخلاف ويعتبر الأقوال المحكمة فيها صحيحة ويرى بها حجة شرعية ومنهم من يصلحها اخذاً
بمذهب مالك والشافعي وغيرهما من الأئمة ومنهم من يقول إن الوقت يدخل لأن
الشفق هو الحمرة على الاصح وهي تغيب وانما يبقى البياض والصفرة وهي غيرها ومن
ذلك ذهب أبو المعالي من الشافعية إلى أن أول وقت العشاء حين يغيب الشفق وهو
الصفرة دون البياض والحمرة ومنهم من يقول إن الشفق يغيب من جهة الغروب ومحل
الافول وأما ما يبقى في الجانب الآخر وجهه الطلوع بعد وصول الشمس إلى خط نصف النهار
في انحطاطها فهو محسوب من الصبح ولذا أمتنع بعض من زعم سقوط العشاء عن أكل السحور
بعد نصف الليل في هذه الاوقات ومنهم من يتكلف وينوي في كل يوم قضاء عشاء اليوم
السابق ومنهم من يصلي بعد انقضاء نصف الليل ومنهم من يقول بالتقدير ويعتبر
غيبه الشفق في أقرب البلاد اليهم فاذا مضى من الزمان قدر ما يغيب فيه الشفق في
أقرب البلد أن اليهم دخل وقت العشاء وخرج وقت المغرب ومقتضى ذلك أن لا يصلوها

مطلب في تفصيل
أحوال أهل بلغار
في المسئلة

*فصلها فرادى وينترك
الجماعة فيها مخافة الو
قوع في البدعة وهي
التنفل بالجماعة وذلك
لأنه لا بأس بها
باللشك في وجوبه
مرفوع ولو سلم على
الوجوب ذلك
نظن فالاعتبار بالجمع
الذمة فلا يكون في صلو
الظن كما في صلو
مكروها مع الخلاف
الجمعة مع الخلاف
وجوبها لعدم تخلف
شرايط وجوبها أو صحتها
في أكثر المواضع
منه سلم الله

الا في نصف الليل بالغيبوبة في اقرب البلدان اليهم ثم الاقرب فالاقرب حتى يغيب
 عندهم وهذه جملة آراء انتحلوها في هذا الباب وقد عرفت ان الحق في المسئلة ان الوقت
 ليس بسبب لوجوب الصلوة وتحققه ليس بمشروط بالغيبوبة او غيرها من العلامات
 المذكورة ثم على تقدير سببيته فليس هو من الاسباب والشروط التي لا تتحمل السقوط
 فاذا مضى بعد المغرب زمان يغيب فيه الشفق في الاقطار الاستوائية والايام الا عند الية
 دخل وقت العشاء وهو لاء الذين يدينون باسقاط هذه الفريضة لا يراعون غيبة
 البياض ولا يحافظون على غيبة الحمرة كما ينبغي في ايام الشتاء ثم يعللون في اسقاط
 فريضة من اعظم فرائض الله تعالى بزخارف الشبهات وسخايف الشكوك وربما يتركونها
 من ايام الاحالة يتحقق فيها غيبوبة الحمرة بل البياض مع ان عدم غيبة الحمرة في هذه
 الاقطار في الليالي التي تقتصر غاية الاقتصار على تأمل ولا سيما في صحوا الهواء وبعد المطر
 نعم ربما يكون اذا كان الهواء مغيرة بعيدة عن ايام المطر وكم لهم في هذه المداعى من
 رسائل ركيكة سخاى شخنها باوادم رجال من المتأخرين ضعاف قد قمشوا فيهما من كل
 وادضغثا ولفقوا حوامض غثا ولهبجوابه وشوشوا عقيدة الحق على اهله وحالهم في العلم انهم لا
 يحسنون مطالعة اجمعه ولا يثبتون على الاسلوب الموزون ما وضعوه ولا يمكن منهم ان
 يسوقوا العبارة على وجه يساعده العربية ويعاضده اللغة واما الآن فقد تنزل الزمان عن
 ذلك فاخذ الاعتماد اتباع اوائك ينجون بتلك الرسائل على معارضة الشرع وابطاله وقد
 تكفل الله سبحانه بحفظه وابقائه ومما يتقولونه انه لا بد لصحة الصلوة من الجزم بصحتها وما لم
 يعتقد دخول الوقت لا يمتاني ذلك ويخاف عليه لا اعتقاده انه على الباطل واجترأه على
 الله به ومساهلته في امور دينه ولا يخفى انه سفسطة لان العمل يكفى فيه الظن في عمله
 والعبرة لما ظن المبطل به ومن يصلى هذه الصلوة لا يرى انه على الباطل بل يظن
 انه على الحق او يقطع به وائى فيه الاجترأ على الله تعالى والمساهلة في امور الدين

* أولئك لفرط نعمتهم على الحق ووهن علمهم وركاكة معرفتهم يتهاونون في تكثير الرواية في مدعاهم وينقلون عن كتب كثيرة ويزعمون أن هذا من كثرة الرواية وهو لا يكون الا قول واحد اخذ منه الكثير ويدسون

بل الاجترار والمساهلة يصدق صدقا بينا في شأن من يتركها ويزعم سقوطها
ومنه أن الحلواني والبقالي والمرغيناني من المجتهدين افتوا بسقوطها واختاره صاحب
المعيط والخلاصة والكافي من اهل الترجيع وتبعهم النقاد من اصحاب الفتاوى والشرح
وان ابن الهمام وابن المشنة والتمرناشي وغيرهم ليس لهم رتبة الاجتهاد ولا
الترجيع على ما افاده محمد بن عبد الغفور بن عبد العلي البشاورى وقد افاد الشيخ
قاسم بن قطلوبغا الجمالى في فتاواه انه لا يعمل بابحاث شيخه هذا قلت لا مجال لهم في
اثبات اجتهاد شخص او نفيه سوى الاعتماد على ما ذكره ابن الكمال في طبقاته والرسائل
المأخوذة عنها وهو لا يسمن ولا يغنى من جوع وليس لهم سبيل الى ابراز اسناد هذه
الفتاوى الى هؤلاء العلماء او نقل صحيح من كتاب يصالح للاعتماد ثم البقالي لم يعرف
شخصه من هو فضلا عن حاله في الفقه والدراية والثقة في الرواية وليس لهم حجة في
كونهم معذورين في العمل بكل ما ظنوه رواية وتقليد كل من سبوه مجتهد او الذي لا
بدمنه في الحكاية عن غيره هو العدالة والثقة في الرواية لا الاجتهاد والفقاهة وان
كان من وجوه الترجيع وابن الهمام في المقامين هو ليث الكتبية وضرغام الغابة كما
يدل عليه ما اشتمل عليه تصانيفه وتضمنه تواليقه ويظهر ذلك ظهورا تاما لمن تأمل
في اقواله ونظر في احواله ولذلك صار عنوان المحقق بمنزلة العلم له ولا ينزله
عن علومنازله انكار البشاورى واستخفاف امثاله بمجرد فرط التقليد والعصبية
المجاهلية ولا كلام في ان البحث من حيث هو بحث لا يعمل به فان غالب الابحاث يكون
قدحا في الدليل وهو على تقدير تمامه لا يدل على بطلان المدلول ومن اضطر الى
التقليد وعجز عن فقه الدليل ياخذ بما صح من قول ابي حنيفة رحمه الله لا بها يخالفه
وان استدل عليه ابن الهمام او غيره لان النقد يران من هذا انه لا دليل له الا قول
الفقه الاورع وهو ابو حنيفة رحمه الله عنده ومنه ان الروايات اكثرها في جانب

في اثناء ذلك الكاذب مزورة واباطيل مزورة فربما قال بعضهم ان القائلين من علماء المجتهدين مثل الحلواني والبقالي والمصدر الكبير يروى ان الدين التراجيح ومن اصحاب الدين صاحب يروى ان الدين صاحب المعيط وظهر الدين المرغيناني وصاحب الخلاصة والشيخ حافظ الدين النسفى ونبعهم النقاد من اصحاب الشريعة والفتاوى مثل الغياثية والفتاوى والخصيرات والفتاوى الهندية والكافي والنويسى والاشباه وغنية*

* المتعلّى والفهستاني والشمسي والكنز والبحر الرائي والدرر والملتقى ومختار الفتاوى
وشيخ الاسلام الهروي والشرنبلاني ونور الايضاح وامداد الفتاح والنجاة والحلبى ونجم
الدين الزاهدي وان ابن الهمام وابن الشحنة والتمرناشي من ليس له رتبة الاجتهاد
ولا الترجيح لا يعارض اقوالهم باقوال المجتهدين لان وظيفتهم انما هي نقل القول الصحيح
من هو افقه ولا يجوز اضافة الجواب الى انفسهم فلا يعبا به جعل صاحب تنوير الابصار
الوجوب متنا ولا يصح صاحب الالفاظ هذا الكلام (وهو معجون من الكذب والجهل
والتزوير والتناقض) اما الكذب فكعه الصدر الشهيد برهان الدين الكبير من القائلين
بالسقوط بل هو من القائلين بالوجوب كما في الظهيرية والتتارخانية والمضمرات والتبيين
للزيلي وفتح القدير وحاشية شيخ زاده وسيف الدين الحفيد وغيرها واما الجهل فمنه انه
جعل حافظ الدين من اصحاب الترجيح ومقدمهم في هذا التحكم ابن الكمال لم يجعل كذلك
بل جعله من اهل الطبقة السادسة (وايضاً ذكر هذا الرجل صاحب الكافي والكنز ممن ليس
له الانقل القول الصحيح من تابعي اهل الطبقة الخامسة واما التزوير فمنه ان الغنية والملتقى
صاحبهما ابراهيم الحلبي وكذلك البحر الرائي والاشباه لابن التميمي وكذلك نور الايضاح
وامداد الفتاح للشرنبلاني (واما التناقض فمنه انه عد صاحب الخلاصة من اصحاب الترجيح
تارة ومن دونهم اخرى فان الخزانة لصاحب الخلاصة وكذلك جعل صاحب الكافي فلا يصح
اخذ السقوط في متن الكنز فانه ليس من اصحاب الترجيح عندهم فلا يعبا به ثم ظهير الدين المر
غيناني نقل عنه الزيلي حكاية الوجوب فكيف يصح عنه من النافين وصاحب المضمرات وغيره
انما حكى القول بالوجوب عن الظهيرية والسقوط عن غيرها وكذلك صاحب المحيط انما حكى
افتاء الصدر الكبير ولا يظهر من ذلك القدر اختيارهم لذلك المحكى (ثم ان الزيلي لم
يأت بشيء سوى الاعتراض على القول بالوجوب وما يقول هو لاء ان اثبات ابن الهمام
لا يعمل بها فكيف يعملون باثبات الزيلي (مع ان بحث الزيلي بحث محض وابن الهمام
يستدل بالآيات والاحاديث وغيرها من الأدلة فيما خالف غيره ولا يكون منه بحث
محض بل استدلال وتحقيق ولا سيما في هذه المسئلة والقاسم مع استاذ ابن الهمام في القول
بالوجوب فانه تابع فيه شيخه وقرر كلامه واجرى على منواله دليل المسئلة وافاد في قضاء
البحر الرائي ان ابن الهمام من اصحاب الترجيح وصرح بعض معاصريه بانه من اهل
الاجتهاد وهو الصواب وقال السيوطي نقلاً عن برهان الدين الانباسي من اقران ابن
الهمام لو طلبت جميع الدين ما كان في بلدنا من يقوم بها غيره ونعم ما قال المنثوري فيه
(شعر) لانفس باليد ووجه شيخنا * فانه عند الكمال يكسف
سل عنه في العلم وفي الحلم معا * فهو ابو حنيفة والاحنف
(منه سلمه الله)

السقوط والرجحان معهم والحق في مواقع الخلاف واحد فالمراد ببنية العشاء خروجاً
 عن الخلاف واحتياطاً في العمل يكون تطوعاً والجماعة فيه مكرهه وأنت خبير بأن
 مجرد وجدان القول الواحد في كتب متعددة لا يوجب تكثير الرواية وإنما مأخذ القول
 بالسقوط هو كتاب المحيط وأخذ عنه صاحب الخلاصة والكافي وغيرهما وهل ترى أحداً
 منهم اسند ما نقلوه إلى مجتهد أو اعتمد فيه على حجة أو شاهد فضلاً عن إقامة البينة
 وتصحيح رفعه إلى أبي حنيفة رضي الله عنه أو واحد من اصحابه الثلاثة ومن يحذو حذوهم
 في الفقه والدراية والمذهب أن الحق عند الله واحد ولكنه في المجتهدين خفي
 لعدم القاطع وإن صح رجحان أحد الطرفين ولذلك صح عمل كل مجتهد ومن تبعه
 بما أدى إليه اجتهاده والرجوع عنه والانتقال منه ولم يكلف أحد بالاصابة إلى ما
 عند الله بل بالاجتهاد في محله والعمل به وقرر الشارع ذلك الرأي من المجتهدين حكماً
 شرعياً من عند الله تعالى وقد عرفت وجوب العشاء وكونها فرضاً قطعياً فإني أرجح
 لما مخالف له وربما يقول أبعدهم عن الفقه وأثبتهم في العلم أن الحلواني قد خالف
 البقال في هذه المسئلة أولاً ثم رجع عن ذلك لما ظهر له الصواب انصافاً فكان ذلك
 منها أجمعاً ومخالفته ضلالة وإنكاره كفر وغواية وقد أسلفناك فساد هذه الحوالة ثم
 الإجماع على مراتب باعتبار مرتبه واعتبار سنده ومذهب أهل الحق والتحقيق أن
 منكر مائت بالاجماع السادج لا يكفراه لا وإنما يكفر منكر ما صحبه النقل القطعي من
 آية أو حديث كالأركان الخمسة في الإسلام ومن ذهب إلى تكفير منكر مائت بالاجماع
 السادج إنما كفر منكر الرتبة الأولى منه إن كان ثبوته بالتواتر وأقوى مراتب إلا
 جماع اجماع الصحابة نصاً صريحاً في حكم لم يسبق فيه خلاف ثم اجماعهم بسكوت البعض
 ثم اجماع من بعدهم على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم ثم اجماعهم على حكم سبق
 فيه خلاف ثم يتفاوت حال كل واحد من أقسامه بالنسبة إلى نقله إلينا بطريق التواتر

ولا يخفى عليك أن رجوع
 المجتهد عن قوله
 بطلان قوله
 يوجب عنه في
 الرجوع ليساع
 المجتهدين لنزاهة
 عنها وبلي يكون لنزاهة
 فتوى مجتهد آخر هذا
 على تقدير التسليم
 على تدبير
 صحة الحكمة والآفة
 غير صحيحة عندنا
 منه سلمه الله

مطلب قد يكون
دعوى الاجماع على
خلاف الواقع

او الشهرة او الاحاديثين صحيح وحسن وضعيف وربما ينقل الاجماع الاقوى ويكون
الحال في اسناده فلا يكون قطعيا وربما يتوانر ولا يكون في نفسه من الرتبة الاولى فلا
يكون قطعيا وعلى ذلك فاعتبر وفي التفصيل طول وربما يكون دعوى الاجماع على
خلاف الواقع ولذلك قال احمد بن حنبل من ادعى الاجماع فقد كذب ولا يعتمد في
نقله الاعلى ائمة النقل الموثوق بهم في الرواية الا ترى الى فخر الدين الرازي
وبرهان الدين النسفي لما ادعيا الاجماع في انه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يرسل الى
الملائكة رده السبكي رحمه الله وغيره بان ما انفردا بحكايته لا ينتهض حجة لان مدارك
نقل الاجماع من كلام الائمة وحفاظ الامة كابن المنذر وابن عبد البر ومن يدانيهما
في سعة الاطلاع وكثرة الحفظ وقوة الانتقان وانما يدخل اتفاق الحلواني والبقالي في
دائرة الاجماع لو صح النقل وثبت كون كل منهما فقيها مجتهدا وانه لم يكن في ذلك
العصر غيرهما من المجتهدين ودون ذلك خرط القناد وكيف يصح هذه الدعوى
وقد خالفهما فيه جم غفير وجمع كثير في كل زمان ومنه ان القائلين بالسقوط اعظم
الحنفية من المجتهدين واصحاب الترجيح فلا يعارض باقوال من ليس له هذه الرتبة
وانت تعلم ان الشيخ برهان الدين الكبير معد دود في المجتهدين اثنى بالوجوب واختاره
صاحب الفتاوى الظهيرية وهو ليس بدون صاحب المحيط والخلاصة وصاحب التتارخانية
والمضمرات قد حكى كل منهما الوجوب واما ابن الهمام فهو ابن الهمام وكال الدين
وان تأخر زمانه فلسان حاله ينادى باعلى صوته (شعر) واني وان كنت الاخير زمانه
* لانت بما لم نستطعه الا وائل * والاجتهاد به اليق وهو به انسب واحق من هؤلاء الافاضل
الذين عدوهم من المجتهدين فانه في المعرفة باحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم والاها
طة بها والاطلاع على مراتبها غراض يحرم وفي المهارة في الاصول والعربية وسعة ادراكه
وتقانه ملاك امره وانه في تحقيق المعقول والمنقول لا يساهم ومقامه في التحرير والتلخيص

والتدقيق لا يزُاحم فُما قبل ان وطيفته ليست الا ان ينقل القول الصحيح من هوا فقه ولا يضيف الجواب الى نفسه ساقط وانى له الاتيان بين هوا فقه من ابن الهمام يفتى بسقوط هذه الفريضة كلا وهيهات هيهات وما قبل لو حفظ جميع الكتب الحنفية لا يجوز فتواه مالم يتلمذ للفتوى على ما ذكره قاضيان وغيره لعل المراد منه الممارسة للفن ومعرفة طرق الافتاء لا كتابة قولهم ما قول ائمة الاسلام رضى الله عنهم في هذه المسئلة بخط مخصوص والا فهو غير صحيح ومن تزويراتهم انهم يعيبون علينا في اداء هذه الفريضة ويقولون انكم بانتظار العشاء التى لم تجب عليكم تفوتون الفجر الواجب بلا خلاف بالنوم عنه وانت خبير بان العشاء ليست بدون الفجر في الوجوب وقد اشتغل بها الذمة بحضور وقتها فترك مثل هذه الفريضة بدوى ان اقامتهار بما تنفضى الى النوم عن صلوة اخرى لم يتوجه علينا اداءها بعد في هذه الحالة حماقة اى حماقة هب انه يودى الى ذلك فامى فرق بين ترك هذه وتينك لو سلم افضاء اداء العشاء الى ترك الفجر مع سلامة من ينام عن الفجر من اعتقاد عدم الوجوب وكون النوم عذرا شرعيا لا محالة فافهم وهم في ريبهم يترددون ومن عاداتهم القبيحة الهجنة انهم اذا اقامت عليهم الادلة وبيئت لهم الحجة يقولون ان دليل المقلد قول المجتهد والواجب عليه ان يقلد من غير نظر في الدليل وربما يقولون ان الفقيه والمجتهد لم يأخذ بهذا الحديث ولم يتمسك بهذه الآية فلا تعمل به وقد عرفت ان المستدل ليس بمقلد وان لم يكن مجتهدا ولا يجوز له تقليد غيره مع ظهور الادلة وان الواجب على كل احد بلغشى من الاداة الشرعية ان يعمل بها على ظاهرها وعمومها حتى يثبت عنده ما يصرفه عن ظاهرها بتخصيص او نسخ او غير ذلك وقد قال الشافعى رحمه الله اجمع المسلمون على ان من استبان له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحمل له ان يدعها بقول احد فان الله تعالى اقام الحجة برسوله دون احاد الامة فمن عمل بما صح من الحديث الذى اخرج به بعض الفقهاء في الخلافة كان معذورا البته ولا سيما اذا كان الحديث مما اختلف في كونه

منسوخاً وكيف يمكن ان يقال لمن بلغه الحديث الصحيح لا تعمل به حتى تعرضه على رأي ابي حنيفة او مالك او الشافعي او احمد او غيرهم واذا كان العامي يسوغ له العمل بقول المفتي مع احتمال خطائه كيف لا يسوغ له العمل بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد صحتها حتى يعمل به احد من الفقهاء والا لكان قبولهم شرطاً للعمل بحديثه صلى الله عليه وسلم ويطلان ذلك اظهر من ان يحتاج الى الذكرو لا يقدر احتمال خطاء في الاخذ بالحديث الصحيح الا واضعاف اضعافه حاصلة في الاخذ بقول الفقيه كيف فانه لا يعلم خطاه من صوابه ويجوز عليه التناقض والاختلاف وربما يقول بقول ثم يرجع عنه ويحكي عنه في مسألة واحدة اقول عد يدة هذا كله فيمن له نوع اهلية للفهم وفي غيره يقول الله تعالى فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فاذا اجاز الاعتماد على ما كتبه المفتي من رايه اورد شيعه وان علا فلان يسوغ له الاعتماد على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى واحق ان يسوغ فان الواجب على كل احد ان يكون في يد الشارع كالميت في يد الغسال ولا واجب الا ما اوجبه الله ولا دليل الا ما اوجبه الى نبيه من كتاب متلو او غيره او اجماع امة او قياس في محله ولو انحصر دليل المقلد على قول الفقيه لزم الدور او التسلسل فانه اذا طولب بالدليل على وجوب الاخذ بقوله فاما ان يقيم قول الفقيه فيطالب بالدليل عليه وهلم جرا فاما ان يدور او يتسلسل او غيره فان اورد قوله تعالى فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون قيل عليه ان التمسك بالدليل مما يختص بالمجتهد عندك على ان الآية انما تدل على وجوب سوالهم عن حكم الله تعالى عند عدم العلم لاعتقائهم قولهم وماخذ الحكم ليس الا الكتاب او السنة او الاجماع او القياس وان ادعى الاجماع يقال عليه ولا ان الاجماع انعقد على وجوب العمل بالدلالة الاربعة ولا يقول احد من الائمة بوجوب اتباع فقيه خاص ولم ينقل عن احد منهم دعوة الخلق الى الاقتصار على رايه وقد قال الله تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون ثم التمسك بالاجماع كغيره

مطلب لو انحصر
دليل المقلد على
قول الفقيه لزم
الحال

يتوقف على المعرفة بامور لا حظ فيها للمفكر اصلا والآيات البينات والمعجزات القاهرة
 ناطقة بوجوب اتباع الرسول النبي الامي وذلك ضروري ومن ههنا ما يوجد
 في كتاب من قول او حكاية او نقل لا تعصب لهم عليه ولا خصومة على صاحبه فهو رواية وقول
 المجتهد ثم يزعمون ان المجتهد هو الذي يستقل بوضع الاحكام ويجب اتباعه على كل
 الانام وقد قال الله تعالى ان الحكم الا لله امر ان لا تعبدوا الاياه ام لهم شركاء شرعوا لهم من
 الدين ما لم ياذن به الله وهم ربما يصرحون بذلك ولو ام يصرحوا به فلا محالة يعاملون
 بول نسب الى من له توقير في قلوبهم ذلك المعاد لقو ينزلونه منزلة كتاب الله وسنة رسوله
 وآياك ان تظن كل ما يوجد في كتب الفقه والحديث او غير ذلك انه رواية عن الائمة فان
 الرواية انما هي ما يروى عنهم باسناد صحيح اليهم او بالاخذ على طريق الوجدان من
 كتاب واحد من الائمة المعروفين بالفقه والدراية والعدالة والثقة في الرواية ووجدان
 القول الواحد في كتب كثيرة لا يوجب تكرار الرواية وتعدد النقل فانه قد شاع النقل من
 تصانيف من له توقير في القلوب من غير تحرير للمسئلة ولا تايخيص للمنفول ولا التفات
 الى تصحيح النقل وربما يكون القول الواحد مذكورا في كتب كثير من المصنفين ويكون
 غلطاً محضاً منشاء اتباع اللاحق السابق من غير وقوف على سهوه واطلاع على خطائه وذلك
 يوجد في كل صناعة الا ترى صاحب المهداية مع علو كعبه ورسوخه في العلوم اثبت خلاف
 الشافعي رحمه الله في جواز الصلوة في الكعبة وتبعه صاحب الكافي والتوسع وغيرهم من
 الافاضل وهو غلط لا محالة ولا شائسته منه في كتب الشافعية وغيرهم بل
 الكل صرحوا بجوازها وكذلك نكر ان الشهوة ليست بشرط في خروج المني
 لا يجاب الغسل عند الشافعي رحمه الله واستدل عليه بقوله عليه السلام الماء من الماء
 وتبعه صاحب الكافي وخلف كثير من الفضلاء ولا محالة انه غلط فاحش فان الشافعي لا يوجب
 الوضوء بخروج المني من غير شهوة فضلا عن الغسل اذ مذهبه في ذلك الباب ان خروج

* صاحب المجمع والدرر
 وصلى الشريعة وسكت
 عنه ابن الهيثم رحمه الله
 منه سلمه الله

المنى على وجه الشهوة يوجب اكبر الحديثين وبدونه لا يوجب شيئاً الاكبر ولا الاصغر
وذلك ظاهر لاسترة فيه وانما عود وجوب الغسل في خروج المنى بغير شهوة من غرايب
شاذان بن ابراهيم وبعضهم نسبته الى عيسى بن ابان واعجب من ذلك ان ابراهيم بن
موسى الطرابلسي رحمه الله قال في كتابه مواهب الرحمن في فصل نواقض الوضوء بعد
تعداده النواقض وام نستثنى المنى وقال في شرحه براهين النعمان ولم نستثنى نحن ومالك
رحمه الله المنى من انه ناقض واستثناه الشافعي رحمه الله لقول ابن عباس رضي الله
عنهما المنى كالخياط فامطه ولو باذخر واطال في الاستدلال والجواب ثم قال بعد ذلك في
محل بيان ما يوجب الغسل وفرض يخرج منى ونشترط الشهوة وقال في شرحه ونشترط نحن
ومالك رحمه الله الشهوة ونفاه الشافعي رحمه الله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انها
الماء من الماء رواه مسلم رحمه الله اى الغسل من المنى اذ هو خطاب جار مجرى الامر
ولنا ان الغسل وجب على الجنب بالنص وهو في اللغة من قام بمجنابة وهي حالة تحصل عند
خروج المنى على وجه الشهوة فلا يتناول من خرج منه بلا شهوة فلا يوجب فيه حكماً بنفى
واثبات والحديث محمول على الخروج بشهوة لان اللام فيه للمعدي انتهى فانه تناقض
محض كيف يتصور انتقاض الغسل بدون انتقاض الوضوء وانما وقع فيه لمنابعته صاحب
الهداية من غير تحرير لكلامه ولا تأمل في عباراته ولو جمع الكلام من اطرافه ولا حظ
في وجوه اعتبار انه لسلم من هذا الخطأ ومن يسلم منه الا المعصوم وانما اوردت امثال ذلك
تنبيهها وتالياً لا قدحاً في هؤلاء العلماء وعضائهم فان صاحب الهداية صاحب الهداية
ثم الله الله ان تظن ان كل ما يوجد في كتب التفسير هو من تفسير كتاب الله فان كثيراً من
المتأخرين قد ادرجوا في تفاسيرهم شيئاً كثيراً من الخلافات الركيكة والحكايات البشعة
والاقوال الواهية والاراء الساقطة الردية بادية من اسبلة بل من غير مناسبة حتى الاشعار
الفارسية وانما التفسير ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه او واحد من اصحابه رضي

* لا انقضى على صدور
في تعليل الهداية وغيره
حيث قال المجنب في
اللفظ خروج المنى على
وجه الشهوة آه وغسل
عن فساد نقلها ووقع
في هذا التناقض ووقع
سعة اطلاع في العلوم
فكنى لا من دون
منه سلم الله

الله عنهم والذين اتبعوهم باحسان بطريق صحيح ريثما يعتهد على مثله في مثله او
 استنبط من النظم بوجه مرضى بساعة العربية ويعاخذ الشريعة ويسعه وجوه الدلالة هذا
 واذا محضت لهم الصبح ربما يقولون ان عالما كذا كان من افراد زمانه واسانداً آو انه وكان
 لا يصلى هذه الصلوة في هذه الايام من السنة ونحن نتبعه وقد قلت لبعضهم انك في شأنك
 هذا في خطأ عظيم واثم مبين تعصى الله ورسوله وتخالف امامك بترك هذه الصلوة واخاف
 عليك في ذلك فقال ان فلانا من العلماء قال لي اذا نزل الشمس في برج كذا او طلع
 نجم كذا صل المغرب ثم ضع ثيابك وخذ فراشك ونم نومة العروس ولا تبالي
 بشيء ولئن سئلت يوم القيمة عن ترك صلوة العتمة في هذه الايام من السنة فانا
 ضامن لك في الجواب عن ذلك فقلت له فهلا اخذت منه الوثيقة وهلا سألته اين
 يكون هوجين ما تحتاج اليه وحكى عن بعض المتعصبين منهم انه لما شد عليه في
 ادائها من جهة الجمعية الشرعية وضاق عليه المخرج لم يربداً من بعض الامثال
 فقال للمودعين انك متى اذنت للعشاء في هذه الاوقات ارفع يدك بالدعاء وانت
 متوجه الى القبلة وقل اللهم اجعل وزر هذا الاذان وتلك الصلوة على المحتسب
 حيث رفع امرنا الى المحكمة ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا وهو
 لا اجهلة المحقق يحملون افعالهم وانقالا مع افعالهم ويزرون اوزارهم واوزاراً مع
 اوزارهم فانهم يبذلون اجتهادهم في تكثير سوادهم ويعملون كل حيلة موهبة ويتوجهون
 بكل خدعة الى صرف العوام اليهم وتقليد هم لهم في ترك هذه الفريضة عليهم وانا بحمد
 الله تعالى لا اجوز تركها اصلاً ولا اجعل بين وجوبها في وقت دون غيره فراقولاً اري ما
 يتمسكه اولئك الاعتام في استقامتها شيئاً يوزن جناح بعوضة وقد مننى الله تعالى
 اذمكنن من قضاء ما فات من هذه الصلوات في ايام الشباب بزعم انها ساقطة عنا لعدم
 الوقت تقليد الن قبلنا من له وقع في قلوبنا واحسب ان الفوائت كانت ثمانمائة

عشاء ومن الوتر مثلها ولا أذكر ذلك إلا ترغيباً للناس في أدائها وعدم المساهلة فيها
وتحذير الهم عن الاجترار على الله في ترك هذه الصلوات وهو الذي يقبل التوبة عن
عباده ويعفو عن السيئات (شعر) ان تلمني عجائز نزار * فاراني فيما فعلت مجيداً*
وقد عرفت ان الحاكم والواضع للشرائع هو الله تعالى وان الحكم الشرعي ينتفي
بانتفاء مدركه وهو الأدلة الأربعة وانما ساع انباع الفقيه عند العجز عن فقه الدليل
ومعرفة الحجة احساناً للظن به انه بنى فتياه على هذه الأدلة وذلك رخصة من الله تعالى
في مقام الضرورة قال الشيخ محي الدين رحمه الله وبحمد الله جعل الله في ذلك رحمة
اخرى لنا لولا ان عوام الفقهاء حجروا هذه الرحمة على العامة وضيقوا عليهم ما وسعه الله
تعالى بربطهم بمذهب خاص والزامهم متابعة شخص معين لم يعينه الله تعالى ورسوله
ولا دل عليه كتاب ولا سنة صحيحة ولا ضعيفة واما الأئمة مثل ابي حنيفة ومالك واحمد بن
حنبل والشافعي رحمهم الله فحاشاهم من هذا ما فعله واحد منهم قط ولا نقل عنهم انهم
قالوا لاحد اقتصر علينا ولا قلدي فيما افتيته بك به بل المنقول عنهم خلاف هذا رضى
الله عنهم يؤيد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله تصدق عليكم بصدقة
فاقبلوا صدقته فالرخص مما تصدق الله به على عباده هذا كلامه وقد قام
الأدلة على المقصود قياماً لا مرد له ونهض حجب الفرضية نهوضاً لا عديل له وان
القول بالسقوط بدعة ردية ابتلى الله تعالى كثيراً من اهل هذه البلاد بها وقد اطلت
كثيرون من غيرهم بنارها وانتشر في الآفاق شررها وكثر على الخلق ضررها وما الله
بغافل عما يحدث هذا الداء العضال فيما بين الامة وتقول به في أول الحال فلئن اغضنا
عن ذلك وتذر لنا الى صحيفة مدارك الجهال وقننا بما يقنعون به من التقليد المحض
فالترجيح معنا لانه لا يرتاب متتابع في كون المراد من برهان الدين الكبير هو ابو محمد
عبد العزيز بن عمر بن عبد الله فان هذا اللقب مقارناً لوصفه بالكبير لم يقع الا عليه

وقد صرح به القاضي العلامة علاء الدين علي بن امر الله بن محمد الرضى الحنائى فى بعض
نصائفه وعبارات النقلة عنه مطردة على ذلك التعبير عنه وأما اسم الصدر الكبير وبرهان
الأئمة فقد وقع ايضا على ابنه الصدر السعيد تاج الدين احمد والد صاحب المحيط فانه قال
فى أول كتاب المحيط قال العبد الضعيف الراجى لفضل الله الحائى من عدله المعتمد على
كرمه محمود بن الصدر الكبير تاج الدين احمد بن الصدر الشهيد برهان الأئمة عبد العزيز بن
عمرو وقع فى أول كتاب الشهادات من الخلاصة التعبير عنه بقوله الصدر الامام السعيد برهان
الأئمة فالغالب على الظن ان المفتى بالوجوب هو الصدر الماضى ثم يتردد الظن فى المحكى
عنه السقوط فان كان هو ابنه ذلك فلا ريب ان اياه اعلم منه واجل واقفه وانبل وان كان شخصا
آخر فهو مجهول لا يدرى شخصه فكيف حاله فى الفقه والرواية وان كان حكاية الوجوب والسقوط
عن شخص واحد فهما متساقلتان بالتعارض فتحن على اصلنا من التمسك بالادلة
الشرعية وماذا يصنع المخالف فانه لا يرى التمسك بهادينا ويرى تركها بما يمتينا فان قيل
لعل المفتى بالسقوط غيرهما والاعتماد على كثرة الروايات فى المحيط والكافى والخلاصة وغير
هما من الاعتبار قللت لوسلم وجد ان الرواية وكثرتها وثقة الراوى فجها لاله الاصل المروى عنه
توجب سقوط الروايات وقد عرفت ما هو الرأى وكيف كثرتها وطريق اثباتها فان قيل هذا
انما هو فى الحديث قللت كالأبل فيه وفى الروايات الفقهية على ما صرحوا به فان جهالة الراوى
فى الحديث الذى هو دليل الحكم وسبيل مؤد اليه اذا وجبت السقوط عن صلوح الاحتجاج
به لعدم ترجيح جانب الوجود بثبوت عدالة الراوى وكونه ثقة فجها لاله فى رواية المسائل
الفقهية اوجب للسقوط والرواية اولى واحق بالترك وليس اصحاب القول بالوجوب
بدون القائلين بالسقوط لامن حيث العدول لامن حيث العلم والمعرفة والعدول برهان
الدين التكميل معدود فى المجتهدين وتحقق شرائط الاجتهاد فى ابن الهمام وهو مع تأخر
زمانه قد استوفى نصابه من استظهار الاصول وقواعد المعقول واتقان السنن والاحاديث

فان حكاية القول بعدم
الوجوب وان وقعت
فى المحيط والزاهدى
والكافى والنهائى
والدرر وغيرها فالتول
بالوجوب فى الظاهرية
والنبيين وقام
والانفاذ والركبائى
وابن امير الحاج والقاسم
والعجربى
البحالى
وحسب المفتين وشيخ
الاسلام الخفيد وشيخ
زاده فى حواشى الوفاة
وصحاح الرواية والتتار
خاتمة والمجموع
ونزجمة التكنز وحاشية
الطحاوى وابن العا
ونجفة الاخبار
يدين
وقبرها منه سلمه الله

ووفى حسابه وفى الحديث اذا اختلف الناس فعليكم بالسواد الاعظم والمراد به لزوم الحق واتباعه وان كان المتمسك به قليلا والمخالف له كثيرا لان الحق ما كان عليه الجماعة الاولى وهم الصحابة والذين اتبعوهم باحسان وعن فضيل بن عياض الزم طريق الهدى ولا يعرك فلة السالكين واياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين وقال الغزالي من لم يثبت فى هذا الزمان ووافق الجماهير فيما هم فيه وخاض فيما خاضوا فيه بهلك كماهلكوا واصل الدين وعمدته الاحتراز عن الافات والعماهات التى تانى عليه من البدع والمحدثات انتهى وقد قال الله تعالى وان تطعوا اكثر من فى الارض يضلوك عن سبيل الله وعن بعض السلف اذا وافقت الشريعة ولاحظت الحقيقة فلا تبال وان خالفت رأيك الخليفة والطريقة الثابتة على جادة الشريعة ما عليه السابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم وذلك الدين القيم الذى هو عند الله الاسلام اولئك الذين هدى الله فبهم اقتدوا والمتبع فيها الادلة فاذا قد انتصبت لم يعارضها شقاق ولا يعاضدها وفاق وليكن هذا اخر ما اورده

فى هذه الرسالة بعون الله وتوفيقه انه ولى التوفيق والاعانة

وله الحمد على نعمه المتكاثرة ومنه المتوافرة كذلك

يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت

فى الحياة الدنيا وفى

الآخرة

تم

الروايات الفروعية

ما ثبت بالكتاب والسنة والاجماع لا ينتفى بانتهام ما ثبت بضرب من الرى (تنوير شرح الجامع الصغير من نفسه) اذا قيل الصلوة الخمس فى كل يوم ليلة فرض عليك فان صدقها وقبلها يكون ثابتا على الايمان وان انكر بها ولم يقبلها يكون خارجا عن الايمان

مجالس الأبرار) لو قال مسلم في ديارنا بعد شهر لم أعلم الصلوة الخمس إنها فرضت على
 أو الزكوة كفر (قنبه) كنقل القرآن أي نظرا للتواتر مثل القرآن والصلوة الخمس
 وأعداد الركعات (شرح منار) الواجب على المسلمين الأخذ بالاحتياط على أقصى
 الوجوه الذي عليه (محيط من فصل الحيض) في مبسوط شمس الأئمة السرخسي رحمه الله
 الاحتياط في باب العبادات واجب (محيط في الجهاد) فلان يؤدى ما ليس عليه أولى من
 ان يترك ما عليه (كافي) الاحتياط في العبادات واجب وفي شرح عبد العلي رحمه الله
 عن المحصر والاحتياط في الصلوة التي هي وجه دينه ومفاتيح رزقه وأول ما يستل في الموقف
 وأول منزل الآخرة لا غاية له ولهذا قلنا حمل المصلي أولى من تركه في زماننا (فتاوى لامير
 شاه البخاري) العمل بالعموم واجب ما لم يدل عليه دليل خصوص (شرح اصول فخر
 الاسلام لاكمل الدين رحمه الله) العبرة لعموم اللفظ عند جمهور العلماء في الاصول
 والفروع (تفسير ابن كثير والبحر الرائق) الأصل في الشرايع العموم على ان
 التعليق بالشرط لا يوجب العدم عند العدم عندنا (كافي من نفسه من صلوة الخوف)
 أظهر الزاهدي اعتزاله هنا في المجتبى كما اظهره في القنية في موضعين من الفاظ الكفر
 (كتاب الدر المختار من نفسه) وتقدم نظير ذلك في باب الحج عن الغير حيث قال
 ان مذهب اهل العدل والتوحيد انه ليس للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره واراد بهم
 اهل الاعتزال كما مر بيانه وعبارته هنا وفي قوله اي صاحب الهداية حقيقة الاستطاعة فيما
 يقارن الفعل نظر قوى لان مبناه على مذهب الاشعرية والسنية ان القدرة تقارن الفعل
 وانه باطل اذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان وسائر الكفرة الذين ما نوا على الكفر
 قادرين على الايمان وكان تكليفهم بالايمان تكليف ما لا يطاق وكان ارسال الرسل والانبياء
 وانزال الكتب والاوامر والنواهي والوعود والوعيد ضايعا في حقهم قال في البحر وهو غلط
 لان التكليف ليس مشروطا بهذه القدرة حتى يلزم ما ذكره وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة

وهي سلامة الأسباب كما عرف في الأصول رد المختار على الدر المختار من نفسه قلنا السبب والشرائط انما يعتبر بحسب الامكان (كافي من نفسه) ولا يسقط الممكن بسقوط غير الممكن لعدم الملازمة وجودا وعدمها (شرح المنية لابراهيم الحلبي من نفسه) وقد قال بعض مشايخنا رحمه الله بوجوب كل الاحكام والعبادات على الصبي لقيام الذمة وصحة الاسباب ثم السقوط بعذر المرح (اصول فخر الاسلام) أصل التقدير متفق عليه بيننا وبين الشافعية وهم بقدررون باقرب البلاد اليهم او باقرب ليال اليهم لان القريب للشئ في حكم هذا الشئ ونحن نقدر باعتبار الاكثر الغالب (شرح تنوير الابصار) وذكر المرغيناني ان الشيخ برهان الدين الكبير افتى بان عليه صلوة العشاء ثم انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء (تبين للزيلعي) والصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء على ما في الظهيرية لكن وقع في بعض النسخ من المضمرات الصحيح انه ينوي القضاء الظاهر انه سقط كلمة لا سهوا من الناسخ (حاشية شيخ الاسلام) وفي التجريد الصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء وكذا ذكر حسب المفتين وصحيح الرواية الصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء (وأما سببها الاصلى فخطاب الله تعالى الازلي وترادف نعمه التي لا تحصى وجعل الله تعالى الاوقات اسبابا ظاهرة تيسر للعباد لان ايجابه تعالى غيب لا نطلع عليه فجعل الاوقات امارات على ذلك الايجاب ولما كانت الاوقات معرفة للوجوب اضيف اليها وسببت اسبابا واطلق الفقهاء عليها اسم السبب وعند الاصوليين الاوقات علامات وليست باسباب والفرق بينهما ان السبب هو المفضى الى الحكم بلا تأثير والعلامة هي الدالة على الحكم من غير توقف ولا افشاء ولا تأثير فهو علامة على الوجوب والعللة

في الحقيقة هي النعم المترادفة

(امداد الفتاح)

وَلِكُلِّ نَفْسٍ طَالِبَةٍ قِسْطٌ مِنْ نَوْرِ اللَّهِ تَعَالَى قَلَّ أَوْ كَثُرَ وَلِكُلِّ مَجْتَهِدٍ ذَوْقٌ نَقِصٌ أَوْ كَمَلٌ فَلَيْسَ
 الْعِلْمُ وَقْفًا عَلَى قَوْمٍ لِيُغْلَقَ بِهِمْ بَابُ الْمَلَكُوتِ وَيَمْنَعَ الْمَزِيدَ عَنِ الْعَالَمِينَ بَلِ الْوَاهِبُ
 الَّذِي هُوَ فِي الْأَفَقِ الْمُبِينِ مَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بَضْنِينَ وَشَرَّ الْقُرُونِ مَا طَوَى فِيهِ بَسَاطَ
 الْأَجْتِهَادِ وَانْقَطَعَ فِيهِ سِيرُ الْأَفْكَارِ وَقَدْ قَالَ الْفَارَابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَشْرَعَ
 فِي الْحِكْمَةِ أَنْ يَكُونَ شَابًّا صَحِيحَ الْمَزَاجِ مُتَأَدِّبًا بِآدَابِ الْأَخْبَارِ وَقَدْ نَعَلِمَ الْقُرْآنُ وَاللُّغَةُ وَعِلْمُ
 الشَّرَائِعِ أَوَّلًا وَيَكُونُ عَفِيفًا صَدُوقًا مُعْرِضًا عَنِ الْفُسْقِ وَالْفُجُورِ وَالْغَدْرِ وَالْخِيَانَةِ وَالْمَكْرِ
 وَالْحِيلَةِ وَيَكُونُ فَارِغَ الْبَالِ عَنْ مَصَالِحِ مَعَاشِهِ مُقْبِلًا عَلَى إِدَاءِ الْوُضَائِفِ الشَّرْعِيَّةِ غَيْرِ مُخْلِ
 بِرُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الشَّرِيعَةِ أَوْ لَادِبٍ مِنْ آدَابِهَا مُعْظِمًا لِلْعِلْمِ وَالْعِلْمَاءِ وَلَا يَكُونُ لَشَيْءٍ عَنْهُ
 قَدَرٌ إِلَّا الْحِكْمَةَ وَاهْلِيهَا وَلَا يَتَّخِذُ عَلَيْهِ وَحْكُمَتَهُ حُرْفَةً وَمَنْ كَانَ يَخْلَافُ ذَلِكَ فَهُوَ حَكِيمٌ
 زَوْرٌ وَلَا يَبْعُدُ مِنَ الْحِكْمَاءِ أَنْتَهَى فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَقْدِيمِ الْحِكْمَةِ الْعَمَلِيَّةِ
 الَّتِي هِيَ تَهْدِي إِلَى الْأَخْلَاقِ عَلَى الْحِكْمَةِ النَّظَرِيَّةِ وَقَالَ وَتَمَامُ
 السَّعَادَةِ بِكَارَمِ الْأَخْلَاقِ كَمَا أَنَّ تَمَامَ الشَّجَرَةِ بِالثَّمَرَةِ
 مِنْ كِتَابِ ثَمَرَةِ الشَّجَرَةِ

* تم *

(شعر)

إِذَا الْعِلْمُ لَا تَعْجَلْ بِعَيْبِ مُصَنِّفٍ * وَلَمْ تَتَبَيَّنْ زَلَّةَ مَنْهُ نَعْرِفِ
 فَكَمْ أَفْسَدَ الرَّأْيَ كَلَامًا بِعَقْلِهِ * وَكَمْ صَرَفَ الْأَقْوَالَ قَوْمٌ وَصَحَّفُوا
 وَكَمْ نَاسَخَ اضْطَحَّى لِمَعْنَى مُغَيَّرًا * وَجَاءَ بِشَيْءٍ لَمْ يَرِدْهُ الْمَصْنُفُ
 دُوسْتَانِ نِيكَ خَوَاهِ طَوَطَى حَلَوِ اللِّسَانِ
 دُشْمَانِ بَدِ زَبَانِهِ مَارِ مَسْمُومِ اللَّعَابِ

*** ❁ ***

١١	١٢٥	هذا المسمى	هذه المداعى	١٢	٩٢	بما ذكره	بما ذكر
٨	١٩٩	ولا يغنى	ولا يعنى	٥	٩٣	هذا القدر	هذا القدر
١١	—	مغذورين	مغذورين	١٨	٩٤	مع التصنع	والتصنع
١٣	—	الكتيبة	الكتيبة	١٩	٩٩	وانحاء	وانحاء
١٩	—	امثاله	امثاله	١٥	٧٢	قيس	قيص
—	—	والعصية	والعصية	١٢	٧٥	وهو	هو
٢١	١٢٩	واتقانه	وتقانه	١٧	—	الحال اى	الحالى
٧	١٥٢	بقول	بول	١٥	٧٧	صلواتنا	صلوة
١٧	—	شائبة	شائبته	٧	٨٠	راضون	راضن
١٢	١٥٤	بالله	بالله	٢١	٩٠	بمائه	بمائه
٩	١٥٩	بقوله	قوله	١١	١٢٣	عن	من
٧	١٩٠	اولاد	اولاد	١٢	١٢٧	خلاف	خلاق
—	—	تم	اولاد	١	١٢٨	ايكفيننا فيه	ايكفيننا*

وفي الحاشية

٩	٩٧	بن	بن بن	٣	١٩٠	ايهم	اليهم
٢	٨٧	المستحاضة	الجمع بين	٢	٢٠	رد للكلام	رد الكلام
٢٥	١٢٢	الاوّل	الصلوتين في	١٩	٢٣	الاريسين	الارهيين
٥١	—	وهذان	السفر	٢٠	—	تعالوا	لنألوا
٩	١٢٨	اجتهاد	اولال	٥٠	٢٩	في وجوب	في وجواب
—	—	بمنزلة	وهذان	—	—	الاستدلال	الاستدلال
—	—	بمنزلة	اجتهاد	—	—	على المفتى	المفتى
—	—	بمنزلة	لمنزلة	١٢	٩١	(**)	(**)

فهرس ناظورة الحق في فرضية العشاء وان لم يغيب الشفق

٨	المراد من كل ما لا دليل عليه يجب نفيه	٢	• • •	في بيان المؤلف
—	تمام المعرفة بالله	٣	• • •	مقدمة
٩	مسائل الاعتقاد من ضروريات الدين	٤	• • •	اصول الفقه
—	في تزييف الكلام	٥	• • •	مثل ثبوت النبوة
١٠	• • •	٧	• • •	المطلب الاوّل

(**) ونقله الى الناس مع ما صح من تقرير رحمه الله من قوله ما قلت قولاً خاطئاً فيه ابا جعفر رحمه الله هذا

مسلم وغيره ايكفيننا فيه صلوة وهو الذي يقتضيه العريضة ولكن في اكثر نسخ فتح القدير وقعت بدون كلمة فيه وكانه سهو من الناس (منه سلمه الله)

٥١	فيما يأخذ المقلد الحقن	١٢	ثبوت الاحكام بحكم الله
٥٣	الصحيح نوعان	١٣	المطلب الثاني
٥٤	الصحيح رواية يضمحل بالمعارض	—	في اقسام الادلة
٥٥	فيما قيل ان افضل الكتب	١٤	في انواع الاحكام
—	الكلام في المجتهدين	—	ان باب العقائد لا يجري فيه الظن
٥٨	ان تقسيم ابن الكمال بحكم	—	القياس
—	يظهر منه ان الائمة الثلاثة مجتهدون	—	الامر في العتليات على سعة
—	في الشرع	١٥	بيان الاجتهاد
٦٠	يعرف كون ابي يوسف مجتهدا مطلقا	—	بيان التقليد
٦١	ان الطحاوي ليس بمقلد	١٦	الظواهر تجري مجرى الضرورة
—	في تنويه شان ابي بكر الرزى	٢٠	رد اكلام المخالف
٦٣	ان صاحب الهداية ليس بدون	٢٢	طريق معرفة الحديث
—	قاضيخان	٢٥	في احكام النسخ
٦٤	الغالب على فقهاء العراق المخولة	٢٦	ان الاحاديث المنسوخة قليلة
٦٥	المطلب الثالث	٢٩	وجوب الاستدلال على المفتي
—	ان المصرة اعظم فرايض الله تعالى	٣٠	القول بان عصر الاجتهاد قد انقضى
٦٦	ان الامامة لا تنسقط عن الكل	٣٢	معنى قولهم دليل المقلد قول المجتهد
٦٧	في طرق التفسير	٣٥	معنى وجوب الصلاة في المذهب
٦٨	في حال الاسرائليات	٣٦	العمل بمقتضى الادلة ليس من
—	تاويل من فسر القرآن براه	—	الانتقال
٦٩	ذكر الصلوة في كتاب الله تعالى خمسا	٤٠	تذنيب
—	وسبعين مرة	٤٢	قد اشتهر عن ابي بكر الرازي
٧٨	الاحاديث الواردة في صلوة العشاء	٤٣	ما وقع في شرح الكنز
—	عموما او خصوصا	٤٤	الحسابيات امور قطعية
٨١	في احاديث الاسراء	—	اهل الشرع يرجعون الى اهل الخبرة
٨٣	احاديث هي نصة في صلوة العشاء	٤٥	الالغاء غير الابطال
٨٤	الجمع بين المغرب والعشاء في هر دلقة	٤٧	حكايه حال
٨٥	احاديث الجمع بين الصلوتين	٤٨	في معاني الفقه
—	في السفر	٤٩	تفصيل احوال الروايات

١٢١	الكلام في بزهان الدير الكبير	٨٦	الجمع بين الصلوتين في الحضرة
١٢٥	ليس في العالم قطر يطلع الفجر كما	٨٧	احاديث في المستحاضة . . .
	تغرب الشمس	٨٨	في امامة معاذ قومه بعد ما صلى مع
	ما ذكر في الزاهدى . . .		النبي عليه السلام
١٢٦	الكلام في البقالى . . .	٨٩	قدر قراءة النبي عليه السلام . . .
١٢٧	في تحقيق ابن الهمام . . .		الفتوى في الصلوة . . .
	في اعتراض الحلبي . . .	٩٥	مطلب الوتر . . .
١٣٥	سقوط اعتراض الحلبي . . .	٩١	مطلب السنن . . .
١٣٢	الكلام في الاسباب . . .	٩٢	مطلب الاوقات . . .
١٣٣	ما نقله الاكمل ليس بحجة . . .	٩٥	امامة جبرئيل عليه السلام . . .
١٣٥	المجمل المزال خفاؤه بالظنى ظنى	٩٦	في تاخير العشاء . . .
١٣٦	اطلاق اسم الفرض على وطيفة	٩٨	صلوة العشاء لم يصلها امة قبلنا
	الرعى مجاز	٩٩	صلى العشاء قبل غيبة الشفق
١٣٨	حال كسالى بخارا . . .		في الصلوة الوسطى . . .
١٣٩	في اسلام اهل بلغار . . .	١٥٢	ان الحسنات يذهبن السيئات . . .
	ظهور الاسلام في بلغار . . .	١٥٣	ما في امهات الحديث كالشموع
١٤٥	رسالة احمد بن فضلان . . .		تذييل . . .
١٤١	في عرض مدينة بلغار وطولها . . .	١٥٤	المطلب الرابع . . .
	علماء بلغار . . .	١٥٩	اللام الجارة على معان . . .
١٤٣	خاتمة الكتاب . . .	١١١	نظير سببية نعم الله تعالى للصلوة
١٤٤	افتراق اهالى قزان في مسئلة العشاء	١١٢	حديث امامة جبرئيل . . .
١٤٨	الاجماع على مراتب . . .	١١٥	ملخص كلام الطحاوى . . .
١٤٩	دعوى الاجماع على خلاف الواقع	١١٦	لا يجوز نسخ القطعى بالظنى . . .
١٥١	مطلب لو انحصر دليل المقلد . . .	١١٩	الشرعية لا تكذب الحكمة . . .
	تم		في الايات الفروعية . . .